وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جـــامعة الشاذلي بن جديد – الطارف –

UNIVERSITE CHADLI BENDJDID–ElTarf –

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

Faculté Des Sciences Economiques,Commerciales et Sciences de Gestion

الرقم التسلسلي:..... السنة الجامعية: 2025/2024

قسم :العلوم الإقتصادية

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان:

صناعة التأمين التكافلي بين الواقع والتحديات

– تجارب بعض الدول–

تخصص اقتصاد نقدي ومالي

من إعداد الطلبة: تحت إشراف :د/ لعشوري نوال

- سعدوني إكرام
- لعراب يقوتة

يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ "
"دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ

(سورة المجادلة، آية 11)

FREE INVITATION TEMPLATES - DREVIO.COM

الملخص

شهد قطاع التأمين التكافلي نمواً ملحوظاً على المستوى العالمي، حيث برز كبديل شرعي للتأمين التجاري التقليدي، نتيجة لتبني العديد من الدول الإسلامية و العربية هذا النموذج و استكشافه وتطويره.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على صناعة التأمين التكافلي بين الواقع و التحديات من خلال معالجة التأمين التكافلي من جميع جوانبه ومدى كونه بديلا للتأمين التجاري التقليدي إذ أصبح ضرورة اقتصادية و اجتماعية ملحة ، و الخوض في تجارب دولية رائدة في هذا المجال أهمها التجربة الماليزية و السعودية اللاتي حققتا أداءا ممتازا و تطورا ملحوظا فيه، مع التركيز على تجربة الجزائر، كدولة عربية وإسلامية، تسعى إلى اللحاق بالركب إلا أنها لازالت صناعة ناشئة تعاني من عدة صعوبات ، و إسقاط ذلك على شركة سلامة للتأمينات بالجزائر.

الكلمات المفتاحية: تأمين تكافلي، تأمين تجاري، نماذج التأمين التكافلي، تجارب دولية، شركة سلامة للتأمينات.

Summary :

The Takaful insurance sector has witnessed remarkable growth globally, emerging as a legitimate alternative to traditional commercial insurance as a result of the adoption, exploration, and development of this model by many Islamic and Arab countries. This study aimed to identify the Takaful insurance industry between reality and challenges by addressing Takaful insurance from all its aspects and the extent to which it is an alternative to traditional commercial insurance, as it has become an urgent economic and social necessity.And delving into pioneering international experiences in this field, the most important of which are the Malaysian and Saudi experiences, which have achieved excellent performance and noticeable development in it, with a focus on the Algerian experience, as an Arab and Islamic country, seeking to catch up, but it is still an emerging industry suffering from several difficulties, and projecting that onto the Salama Insurance Company in Algeria.

Keywords Takaful insurance, commercial insurance, Takaful insurance models, international experiences, Salama Insurance Company.

الاهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

(وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) صدق الله العظيم

من قال أنا لها نالها لم تكن الرحلة قصيرة ولا الطريق محفوفاً بالتسهيلات، لكنني فعلتها، فالحمد لله الذي يسر البدايات وبلغنا النهايات بفضله وكرمه

أهدي هذا النجاح لنفسي الطموحة أولاً التي بدأت بطموح وانتهت بنجاح

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار إلى من أحمل اسمه بكل فخر إلى من لا ينفصل اسمه عن اسمي من كان مصدر الدعم والعطاء سندي وقوتي وملاذي بعد الله

" أبي الغالي "

إلى اليد الخفية التي زالت عني طريق الأشواك وغرست فيا حب العلم والتعلم داعمي الأول والسند في رحلتي من أخذت بيدي لإكمال هذا الطريق

" أمي الغالية "

إلى من وهبني الله نعمة وجودهم في حياتي إلى العقد المتين

" إخوتي "

إلى كل من سعى معي لإتمام مسيرتي الجامعية دمتم لي سنداً لا عمر له

ولا أنسى رفيقة روحي التي شاركتني خطوات هذا الطريق الأخت التي لم تلدها أمي

" صديقتي وأختي " أحلام

" إلى رفيقات المشوار " يقوتةو غادة و بشرى

سعدوني إكرام

الاهداء

الحمد لله حمدا كثيرا شكرا وامتنانا على البدء والختام والصلاة والسلام على أشرف الخلق محمد رسول الله، أما بعد:

بفضل توفيق الله عز وجل ها قد وصلنا إلى هذه المرحلة لقطف ثمرة جهودنا وتعبنا ، لإتمام خطوة أخرى من مسيرتنا الدراسية ، لتحقيق هدف جديد في حياتنا ، ولا زلنا نسعى بفضله تعالى وبفضل الوالدين

–إلى نفسي العزيزة أهديك هذا النجاح المتواضع وإلى كل من ساندك وشجعك على الصمود والمواصلة رغم صعوبة الطريق

–إلى أمي الحنون إلى كلامها الطيب وتشجيعها المستمر إلى من ربتني وعلمتني الشرف والحياء ومن كانت ورائي في كل خطوة

–إلى أبي الكريم إلى قلبه الطيب وروحه القوية إلى من علمني الشجاعة إلى الذي تعب كثيرا من أجلنا ومن أجل تعليمنا وكان رمزا للصبر و العطاء

–إلى أختي الوحيدة بهجة المنزل وفقك الله وأذاقك فرحا وسعادة لا تنسى

–إلى كل أفراد عائلتي كبيرا وصغيرا إلى دعواتهم الثمينة ، إلى كل أحبتي أنتم قطع من قلبي شكرا على دعمكم المتواصل الذي لا ينقطع

–إلى رفيقة المشوار صديقتي الجميلة سعدوني إكرام إلى تعبها و مرافقتها الدائمة , و كل صديقاتي اللاتي تقاسمت معهن لحظات من حياتي ، إلى كل أوقات الحزن والسعادة التي مررنا بها شكرا لكن لن أنسى ذلك

–إلى كل من ساعدني وكان له دور من قريب أو من بعيد في إتمام هذه الدراسة ، إلى كل من علمني حرف زملائي الأفاضل وأساتذتي الكرام

وختاما اللهم اجعلني خيرا لي ولمن حولي وسدد خطايا وكون لي خير عون ونصير ، اللهم آمين

لعراب يقوتة

شكر و عرفان

"من لا يشكر الناس لا يشكر الله "

نشكر الله العلي القدير الذي وفقنا لإتمام البحث

كما نتقدم بكلمة شكر و تقدير و عرفان إلى الأستاذة المشرفة

" لعشوري نوال "

على تعليماتها و نصائحها القيمة لنا لتقديم هذا العمل

المتواضع، كما نتقدم بشكرنا لكل الأساتذة الزملاء الذين كانو لهم دور في وصولنا إلى هذه المرحلة

و إلى كل من ساعدنا و شجعنا من قريب أو بعيد،

كما نوجه شكرنا للسادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة

على قبول مناقشة هذا البحث و تقييمه

الطالبتان :

سعدوني إكرام

لعراب يقوتة

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	نموذج الوكالة	32
02	نموذج المضاربة	34
03	النموذج المختلط	35
04	برامج التكافل العائلي في ماليزيا	42
05	برامج التكافل العام في ماليزيا	43

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مراحل تطور التأمين التكافلي	12
02	أوجه التشابه بين التأمين التكافلي والتأمين التجاري	18
03	أوجه الاختلاف بين التأمين التكافلي والتأمين التجاري	19
04	تطور مساهمات التكافل العام والعائلي بماليزيا للفترة 2019-2023	43
05	توزيع مساهمات التكافل في ماليزيا سنة 2023	44
06	تطور إجمالي أقساط التأمين التكافلي المكتتبة	53
07	تطور عدد الشركات الحاصلة على التصريح النهائي في قطاع التأمين التكافلي في المملكة العربية السعودية	54
08	ربحية سوق التأمين التكافلي	55
09	تطور رقم الأعمال والتعويضات والنتيجة الصافية لشركة سلامة	72
10	مساهمة شركة سلامة الجزائر في الاقتصاد الوطني خلال الفترة 2019-2023	74

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
الملخص	**I**
إهداء	**V**
شكر وعرفان	**V**
قائمة الأشكال	**VI**
قائمة الجداول	**VII**
فهرس المحتويات	**VIII**
مقدمة	**01**
الفصل الأول: الإطار الفكري للتأمين التكافلي	
تمهيد	**9**
المبحث الأول: ماهية التأمين التكافلي	**10**
المطلب الأول: نشأة التأمين التكافلي وتطوره	**10**
المطلب الثاني: مفهوم التامين التكافلي وخصائصه	**13**
المطلب الثالث: أهداف التأمين التكافلي وأهميته	**16**
المطلب الرابع: مقارنة بين التأمين التكافلي والتأمين التجاري	**18**
المبحث الثاني: عقد التأمين التكافلي	**21**
المطلب الأول: تعريف عقد التأمين التكافلي	**21**
المطلب الثاني: أركان عقد التأمين التكافلي وأطرافه	**21**
المطلب الثالث: آثار عقد التأمين التكافلي	**27**
المبحث الثالث: نماذج الإدارة في شركات التأمين التكافلي	**31**
المطلب الأول: نموذج الوكالة	**31**
المطلب الثاني: نموذج المضاربة	**32**
المطلب الثالث: النموذج المختلط	**34**
خلاصة الفصل	**36**

الفصل الثاني: تجارب دولية رائدة في صناعة التأمين التكافلي	
تمهيد	**38**
المبحث الأول: تجربة ماليزيا في صناعة التأمين التكافلي	**39**
المطلب الأول: تأسيس صناعة التأمين التكافلي في ماليزيا	**39**
المطلب الثاني: القانون المنظم للتأمين التكافلي في ماليزيا	**40**
المطلب الثالث: تطور صناعة التأمين التكافلي في ماليزيا	**41**
المطلب الرابع: عوامل نجاح التجربة الماليزية	**45**
المبحث الثاني: تجربة السعودية في صناعة التأمين التكافلي	**48**
المطلب الأول: نشأة صناعة التأمين التكافلي في السعودية	**48**
المطلب الثاني: الإطار القانوني المنظم للتأمين التكافلي في السعودية	**49**
المطلب الثالث: تطور صناعة التأمين التكافلي في السعودية	**51**
المطلب الرابع: التحديات التي تواجه التامين التكافلي في السعودية	**56**
خلاصة الفصل	**58**
الفصل الثالث: واقع التأمين التكافلي في الجزائر –واقع وتحديات–	
تمهيد	**60**
المبحث الأول: واقع وتحديات التأمين التكافلي في الجزائر	**61**
المطلب الأول: مدخل لقطاع التامين في الجزائر وهيكله التنظيمي	**61**
المطلب الثاني: تطور التأمين التكافلي في الجزائر	**64**
المطلب الثالث: التنظيم القانوني للتأمين التكافلي في الجزائر	**66**
المطلب الرابع: تحديات التأمين التكافلي في الجزائر	**67**
المبحث الثاني: دراسة حالة شركة السلامة للتأمينات في الجزائر	**69**
المطلب الأول: لمحة حول شركة سلامة للتأمينات في الجزائر	**69**
المطلب الثاني: منتجات شركة سلامة للتأمينات في الجزائر	**70**
المطلب الثالث: تطور شركة سلامة للتأمينات في الجزائر	**72**

المطلب الرابع: متطلبات تطوير شركة سلامة للتأمينات في الجزائر	**75**
خلاصة الفصل	**79**
الخاتمة	**81**
قائمة المراجع	**86**

مقدمة

تعد درجة التقدم الاقتصادي لأي دولة مؤشراً أساسياً على تطور قطاعي البنوك والتأمين، إذ يُعد هذان القطاعان من الركائز الحيوية للاقتصاد.

وقد أصبحت خدمات التأمين في الوقت الراهن تحظى باهتمام متزايد من قبل رجال الأعمال بمختلف أنشطتهم التجارية والصناعية والخدماتية، نظراً لما تؤمنه من حماية لمشاريعهم ضد المخاطر المحتملة.

وفي ظل تزايد حاجات المجتمعات الإسلامية لتأمين ممتلكاتها وأرواحها، ظهر التأمين كضرورة ملحة، غير أن صيغته التقليدية كثيراً ما تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية بسبب ما تنطوي عليه من ممارسات ربوية ومخاطر غرر ومقامرة.

وقد دفع هذا التعارض إلى بروز التأمين التكافلي كبديل شرعي، يقوم على مبادئ التعاون والتكافل بين الأفراد، حيث تدار عملياته ضمن إطار يراعي الضوابط الشرعية ويحقق التوازن بين الربح والمسؤولية الاجتماعية.

وقد شهد التأمين التكافلي نمواً ملحوظاً في مختلف أنحاء العالم الإسلامي، لا سيما في ظل الإصلاحات الاقتصادية والمالية التي تدعمه، وانتشرت مراكزه في عدة دول مثل ماليزيا والسعودية، بينما لا تزال تجربته في الجزائر تواجه بعض التحديات القانونية والتنظيمية مما يعيق تطورها وفاعليتها.

وتعد تجربة شركة "سلامة للتأمينات" في الجزائر مثالاً حياً على تلك التحديات، حيث تفتقر إلى الإطار القانوني الملائم الذي يضمن توافق نشاطها مع مقاصد الشريعة ويُحقق التنمية الاقتصادية المنشودة.

1- إشكالية الدراسة:

مما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى قدرة التأمين التكافلي على التكيف مع التحديات المعاصرة في ضوء تجارب بعض الدول الرائدة؟

للإجابة على هذه الإشكالية سيتم الإجابة أولا على **الأسئلة الفرعية** التالية:

1. ما هي الخصائص والمبادئ الأساسية التي تميز التأمين التكافلي عن التأمين التقليدي؟
2. ما أبرز التحديات التي تواجه التأمين التكافلي على المستويات التنظيمية والاقتصادية والشرعية؟
3. ما هي العوامل التي ساهمت في نجاح تجربة التأمين التكافلي في كل من ماليزيا والسعودية؟

4. ما مدى نجاح تجربة شركة السلامة للتأمين في الجزائر، وما التحديات التي تواجهها؟
5. كيف يمكن الاستفادة من التجارب الرائدة لتطوير التأمين التكافلي في الجزائر أو في دول مماثلة؟

2- فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدنا على جملة من الفرضيات تتمثل في ما يلي :

1. التأمين التكافلي يقوم على مبادئ تشاركية تضبطها الشريعة الإسلامية، ما يجعله بديلاً أخلاقياً للتأمين التقليدي.
2. التأمين التكافلي يواجه تحديات متعددة تتعلق بالبيئة التشريعية، ضعف الوعي، والقدرة التنافسية أمام التأمين التجاري.
3. نجاح التأمين التكافلي في ماليزيا والسعودية يعود إلى توفر إطار قانوني واضح، دعم حكومي، واستقرار اقتصادي.
4. تجربة شركة السلامة في الجزائر لا تزال محدودة بسبب غياب التشريعات الخاصة بالتكافل وقلة الوعي المجتمعي به.
5. يمكن لتجارب ماليزيا والسعودية أن تمثل نماذج ملهمة لتطوير قطاع التأمين التكافلي في الجزائر من خلال تكييفها مع الخصوصيات المحلية.

3-أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في تسليط الضوء على قطاع حيوي متجدد يتماشى مع مبادىء الشريعة الإسلامية، ويساهم في توفير بدائل مالية إسلامية حديثة، كما يبرز واقعه الحالي في الجزائر والتحديات التي تواجهه مع الإشارة إلى بعض الآفاق المستقبلية لمواجهة هذه التحديات والتطوير لهذا القطاع الحيوي.

4-أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

1. فهم الإطار النظري للتأمين التكافلي، من حيث تعريفه ومبادئه وأهم خصائصه التي تميّزه عن التأمين التقليدي.

2. تحليل التحديات التي تواجه التأمين التكافلي، سواء كانت تشريعية أو اقتصادية أو مرتبطة بثقافة المجتمع.
3. دراسة تجارب بعض الدول الرائدة (ماليزيا والسعودية) في مجال التأمين التكافلي، والوقوف على أسباب نجاحها.
4. تشخيص واقع التأمين التكافلي في الجزائر، من خلال دراسة حالة شركة السلامة للتأمين. استخلاص دروس وتوصيات عملية يمكن أن تساعد في تطوير قطاع التأمين التكافلي في الجزائر اعتماداً على التجارب المقارنة.

5-دوافع اختيار الموضوع:

إن أسباب هذا البحث تكمن في عدة مبررات من بينها:

- الاهتمام المتزايد بالصناعة المالية الإسلامية.
- الرغبة في تسليط الضوء على التأمين التكافلي كبديل شرعي للتأمين التقليدي.
- متابعة تطورات ومستجدات هذه الصناعة.

6-صعوبات الدراسة:

توجد عدة صعوبات واجهتنا أثناء إعداد هذا البحث أبرزها ما يلي:

- قلة المراجع حول هذا الموضوع.
- عدم توفر إحصائيات جديدة حول التأمين التكافلي في الدول قيد الدراسة.

7-منهج الدراسة المتبع:

اعتمدت هذه الدراسة على **المنهج الوصفي التحليلي**، من أجل تقديم إطار نظري شامل حول التأمين التكافلي، وتوضيح مفاهيمه ومبادئه، إلى جانب تسليط الضوء على أهم التحديات التي تواجهه .

كما تم استخدام **المنهج المقارن** في دراسة وتحليل تجارب بعض الدول (ماليزيا، السعودية، الجزائر)، بهدف المقارنة بين النماذج المختلفة، واستخلاص أوجه الشبه والاختلاف، والاستفادة منها في تقديم اقتراحات لتطوير هذا القطاع في الجزائر .وقد تم الاعتماد في جمع المعلومات على المصادر النظرية (كتب، مقالات علمية، تقارير رسمية)، بالإضافة إلى دراسة حالة شركة السلامة للتأمين التكافلي في الجزائر، كمثال تطبيقي على واقع التأمين التكافلي محلياً.

8-حدود الدراسة:

- **الحدود المكانية:** ركزت الدراسة على ثلاث دول تمثل مستويات مختلفة من تطور التأمين التكافلي، وهي :
  - ماليزيا باعتبارها من أبرز النماذج العالمية الرائدة في هذا المجال.
  - المملكة العربية السعودية كمثال على تجربة عربية ناجحة ومنظمة.
  - الجزائر من خلال دراسة حالة شركة السلامة للتأمينات، كنموذج لتجربة ناشئة تواجه تحديات.
- **الحدود الزمانية:** اقتصرت الدراسة على الفترة الممتدة من 2019 إلى 2023، وذلك لتوفر البيانات الحديثة نسبياً في هذا الإطار الزمني، وإمكانية تتبّع تطور القطاع خلال هذه السنوات.

9-الدراسات السابقة:

الدراسة الاولى: دراسة غنام سمارة (2019,2020)، دور التأمين التكافلي في دعم العمل المصرفي الإسلامي "دراسة علاقة شركة تأمين تكافل الراجحي بمصرف الراجحي الإسلامي السعودي"، مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، جامعة 8ماي 1945، قالمة

حيث هدفت هذه الدراسة إلى توضيح خصائص المصارف الإسلامية ومفهوم التأمين التكافلي، مع بيان الفروق بينه وبين التأمين التجاري وكذا إبراز العلاقة بين البنوك الإسلامية وشركات التكافل، من خلال دراسة تطبيقية على مصرف الراجحي وشركة الراجحي تكافل ، بإعتباره بديلاً شرعياً للتأمين التجاري، يلبي احتياجات المسلمين الراغبين في خدمات متوافقة مع الشريعة ، وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن هذا النوع من التأمين قد حاز قبول العلماء كبديل شرعي عن التجاري إذ يعد ضرورة في العمل المصرفي لما له من دور في تقليل المخاطر التمويلية والاستثمارية في دعم المصارف وتقليل المخاطر ، وشهد التعاون بين المصارف الإسلامية وشركات التكافل نمواً ملحوظاً لما يحققه من مزايا مشتركة خاصة في المملكة العربية السعودية التي برزت كمساهم رئيسي في تنظيم وتطوير هذا القطاع.

الدراسة الثانية: دراسة حرزون كاتية، حديد امينة (2020) ، التأمين التكافلي ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق ،تخصص قانون خاص شامل، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة عبد الرحمن ميرة – بجاية

حيث ارتكزت هذه الدراسة على الإلمام بكل جوانب التأمين التكافلي من تعريفه أهميته وخصائصه، نشأته ومبادئه واهم الفروق الجوهرية بينه وبين غيره من التأمينات، فضلا على ذلك فهو يتركز على أركان عقد التأمين التكافلي واجرءاته، وتحليل التجارب والتحديات التي تواجه التأمين التكافلي في القطاع الجزائري ، وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن التأمين التكافلي قد أثبت جدارته وقوته كبديل شرعي للتأمين التجاري، نظرا لما له من دور بارز وهام في ازدهار وتنمية الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فهو يقدم نفس الخدمات التي يقدمها التأمين التجاري لكن وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية وذلك لأنه يقوم على التعاون والتكافل بين الافراد والسعي لتحقيق الكسب الحلال ، إضافة إلى ما يشهده هذا النوع من التأمين من تطورات هامة في دول العالم وكذا نجاحه وانتشاره في الدول العربية إذ تعتبر السودان أول دولة تبنت هذا النظام.

الدراسة الثالثة: دراسة بوعزوز جهاد (2020,2021)، تسويق منتجات التأمين التكافلي في الجزائر في ظل الإصلاحات الجديدة للقطاع –مع دراسة حالة شركة سلامة للتأمينات –الجزائر –، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير –تخصص إدارة أعمال، جامعة الجزائر 3، الجزائر.

حيث هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع وآفاق صناعة التأمين التكافلي على الصعيد المحلي والعالمي، والسبل الكفيلة بتطويرها من خلال معرفة مدى قدرة التسويق باعتباره وظيفة هامة للمساهمة في دعم التنمية الاقتصادية ، كما تم الخوض في مستقبل الصناعة بالجزائر و التعرف على واقعها من خلال شركة سلامة للتأمينات الجزائر وسياساتها التسويقية والتحديات التي تواجهها وسبل تطويرها ، وقد خلصت هذه الدراسة فيما يخص القطاع بالجزائر إلى أن شركة سلامة للتأمينات الجزائر تعد رائدة في فرع التأمين التكافلي، وتتمتع بمكانة محترمة من خلال حصتها السوقية وجهودها التسويقية واستراتيجيتها القائمة على تحسين الخدمات وتوسيع النشاط. ورغم نجاحها النسبي، تواجه تحديات خارجية كضعف الوعي التأميني وانخفاض القدرة الشرائية مما يعيق نمو قطاع التأمين التكافلي بالجزائر.

وما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة أنها جاءت شاملة ومقارنة حيث تم تناول التأمين التكافلي من جميع جوانبه وليس فقط إثبات شرعيته من طرف الفقهاء وأنه بديل شرعي للتأمين التجاري ، وكذا

استخدام المنهج المقارن في دراستنا لتجارب مختلف الدول عربيا وعالميا التي تبنت التأمين التكافلي لإبراز التفاوت فيما بينهم من حيث قبوله وطريقة العمل به وأيضا تطويره وتوفير البيئة التشريعية والتنظيمية المناسبة له ، وجاءت هذه المقارنة لتشمل كل من ماليزيا التي تعد من أوائل من أسهم في تناول التأمين التكافلي إذ تعتبر مؤسساتها التكافلية المحركة الرئيسية لتنمية التكافل عالميا ، أيضا المملكة العربية السعودية الرائدة في هذا المجال من ناحية تطويره والعمل على نموه المستمر ، أذ يعتبران أكبر دولتين في صناعة التأمين التكافلي عالميا و يجب الإقتداء بهم وهذا مادفعنا للغوص في معرفة سر نجاح وريادة كل منهما وما المميز في كل تجربة وإسقاط ذلك على تجربة الجزائر لكشف العوائق وسبل التطوير.

9-خطة وهيكل الدراسة:

-للإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة فصول تسبقهم مقدمة وتليهم خاتمة:

- الفصل الأول: الإطار الفكري للتأمين التكافلي يحتوي على ثلاثة مباحث حيث تضمن **المبحث الأول** منه ماهية التأمين التكافلي من خلال نشأة التأمين التكافلي و تطوره، مفهومه و خصائصه، أهدافه و أهميته ,مقارنة بين التأمين التكافلي و التأمين التقليدي .

أما **المبحث الثاني** فتضمن عقد التأمين التكافلي من خلال تعريف عقد التأمين التكافلي، أركانه، أطرافه وآثاره.

وبالنسبة للمبحث **الثالث** والأخير فقد تضمن نماذج الإدارة في شركات التأمين التكافلي والتي تتمثل في " نموذج الوكالة –نموذج المضاربة –النموذج المختلط ".

-الفصل الثاني: تجارب دولية رائدة في صناعة التأمين التكافلي يحتوي على مبحثين تضمن **المبحث الأول** تجربة ماليزيا من خلال تأسيس التأمين التكافلي في ماليزيا، الإطار القانوني المنظم له. تطوره وعوامل نجاح التجربة.

و المبحث الثاني تجربة السعودية من خلال عرض نشأة صناعة التأمين التكافلي في السعودية، التنظيم القانوني له، تطوره و أخيرا التحديات التي تواجهه.

-الفصل الثالث: واقع التأمين التكافلي في الجزائر –واقع وتحديات–تضمن هذا الفصل مبحثين **المبحث الأول** واقع التأمين التكافلي في الجزائر يحتوي على مدخل لقطاع التأمين في الجزائر و هيكله , تطور التأمين التكافلي في الجزائر , التنظيم القانوني له , و التحديات التي تواجهه.

أما **المبحث الثاني** فهو دراسة حالة شركة السلامة للتأمينات في الجزائر تضمن لمحة حول الشركة ومنتجاتها، تطورها وفي الأخير متطلبات تطويرها.

الفصل الأول: الإطار الفكري للتأمين التكافلي

تمهيد:

مما لاشك فيه أن وجود التأمين قد ارتبط بوجود الإنسان الذي منذ أن وطئت قدماه هذه الأرض وهو في بحث عن الأمان والحماية لنفسه، والأفراد أسرته ومحيطه، إذ ترجع أصوله إلى فكرة التعاون القائم بين أفراد المجتمع الواحد في درء وتحمل آثار المخاطر التي قد تلحق بأحد منهم،و قد عرف التأمين مؤخرا تطورا كبيرا خاصة في السنوات الأخيرة، حيث يعمل على حماية رؤوس أموال من المخاطر وقد كان للفقهاء وعلماء الأمة الإسلامية دور في إبراز موقف الشريعة الإسلامية منه، من خلال دراسته وإخضاعه للضوابط والقواعد فجاءت الاجتهادات الفقهية بما يطابق الضوابط الشرعية في العقود المالية بما سمي بالتأمين التكافلي و منه ظهور مؤسسات التأمين التكافلي، حيث كان لهذه الأخيرة دور مهم في دعم مسيرة الاقتصاد الإسلامي.

لذلكتم التطرق في هذا الفصل إلى الإطار النظري للتأمين التكافلي وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية التامين التكافلي

المبحث الثاني: عقد التامين التكافلي

المبحث الثالث: نماذج الإدارة في شركات التامين التكافلي

المبحث الأول: ماهية التامين التكافلي

يسعى الإنسان منذ القدم إلى البحث عن السبل والطرق الفعالة لحماية نفسه وممتلكاته من أي خطر يمكن أن يتعرض له في المستقبل، لذلك لجأ إلى التأمين التكافلي الذي يعتبر أحد البدائل التي قدمتها الشريعة الإسلامية للتأمين التجاري أو التقليدي، على غرار البدائل التي قدمتها لمختلف المعاملات البنكية وغيرها من المعاملات المالية المعاصرة وذلك لتجنب المعاملات الربوية وبعض المعاملات المحرمة الأخرى وكذا إحلال مبادئ الشريعة محل المبادئ الظالمة التي أنت بها الرأسمالية والتي لا تراعي الجانب الإنساني والاجتماعي ولا الجانب الأخلاقي.

وللتعرف على التامين التكافلي سوف يتم من خلال هذا المبحث عرض كيفية تطوره وتعريفه وأهم خصائصه، أهدافه، أهميته مع الإشارة إلى الفرق بينه وبين التأمين التجاري.

المطلب الأول: نشأة التأمين التكافلي وتطوره

في هذا المطلب سيتم التعرف على نشأة التأمين التكافلي وظهوره عبر التاريخ ثم التطرق إلى تطوره حتى يومنا الحالي

الفرع الأول: نشأة التأمين التكافلي

يمثل التأمين للإنسان وسيلة وقائية وعلاجية يوفر الحماية اللازمة من المخاطر التي قد تعترضه في حياته، ولقد اختلفت الآراء حول مكان ظهور التأمين التكافلي، فهناك من أرجع ظهوره عند العرب وقبل ظهور الإسلام، بينما آخرون أرجعوه إلى العصور القديمة ومنهم من أرجعه لدول أوروبا. (**زلاسي، 2021، صفحة 716**)

أولا–ظهور التأمين التكافلي في العصور القديمة :كانت بداية ظهور نظام التأمين التكافلي بصفة تعاونية، حيث عرفت العديد من الشعوب القديمة التأمين التكافلي، منهم المصريون القدماء الرومان والعرب قبل الإسلام، ويشير المؤرخون استنادا إلى بعض النقوش الموجودة على جدران معبد الكرنك بالأقصر، إلى أن قدماء مصر كانوا أول من عرف التأمين التكافلي على نحو لا يعتمد على الدقة والتنظيم، حيث كونوا جمعيات تعاونية لتحمل تكاليف تجهيز ودفن الموتى، لأن تلك التكاليف كانت كبيرة ويعجز الناس على تحملها، كما عرف الرومان نظما تقترب في طبيعتها وخصائصها من فكرة التأمين التكافلي، وذلك من

خلال الجمعيات التي كانوا ينشئونها بقصد الحد من بعض المخاطر، على نحو مشابه لما هو الحال عليه لدى المصريين القدامى. (**العلمي و خوالد، 2021–2022، صفحة 3**)

ثانيا– ظهور التأمين التكافلي عند العرب قبل ظهور الإسلام :هناك من يرى أن العرب أول من عرف نظام التأمين التكافلي ودليلهم على ذلك هو الإيلاف الذي أبرمه بنو عبد المناف أثناء رحلتي الشتاء والصيف اللتين كانوا يقومون بهما، حيث كان تجار قريش يخرجون للتجارة في رحلتين، إحداهما في فصل الشتاء وفيها يذهبون إلى اليمن، والثانية في فصل الصيف وفيها يذهبون إلى الشام، وكانوا يتعرضون أثناء رحلاتهم هذه لمخاطر الطريق من غارات قطاع الطرق، ونهب بضائعهم، فاتفق الإيلاف وهم أربعة إخوة إلى عقد اتفاق مع قاطني البلاد والمناطق التي يمرون بها ليؤمنوا على تجارتهم من أخطار الطريق(**العلمي و خوالد، 2021–2022، الصفحات 3–4**)

كما عرف العرب نظام "العاقلة" الذي أقره الإسلام ونصت عليه صحيفة المدينة التي وضعها الرسول محمد صلى الله عليه وسلم –والتي تعد أول دستور إسلامي نص على عدة صور للتأمين التكافلي منها النص على فداء الأسرى المسلمين، وكذلك تعاون المسلمين في دفع دين المسلم الذي عجز عن الوفاء بدينه، وهذا ما يُعرف بوفاء دين الغارمين ودفع الدية عن الجاني في حالة ارتكابه جناية. كما ظهر التأمين التكافلي في شكل جمعية تعاونية بين التجار العرب عبر البحر، تتكفل بتعويض كل من يصيبه من بين التجار ضررا أو خسارة في رأسماله (**زلاسي، 2021، الصفحات 716–717**)

ثالثا– ظهور التامين التكافلي في أوروبا :تطورت فكرة التأمين أكثر بحكم تكثيف التبادل التجاري بين الدول الواقعة على ضفتي البحر الأبيض المتوسط، في مجال المخاطر البحرية في أواخر القرن الخامس عشر؛ حيث بدأ بشكل قرض بحري أو عقد القرض على السفينة، وثبت أن أول وثيقة لهذا النوع هي الوثيقة الايطالية المؤرخة في 23 أكتوبر 1347 كما أن التوسع في النسيج العمراني المرتبط بالتأمين البري أدى إلى ظهور أولى شركات التأمين ضد الحريق مباشرة بعد الحريق الذي نشب بلندن في 1666؛ والذي أصاب أكثر من 13 ألف منزل ونحو 100 كنيسة، وبهذا ازداد الاهتمام بهذا الفرع من الفروع (الحريق).(**سالم، 2015–2016، صفحة 4**)

الفرع الثاني: تطور التأمين التكافلي

عرفت صناعة التأمين التكافلي عدة تطورات عبر التاريخ يمكن تحديد أهمها وفق التسلسل التاريخي من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 01: مراحل تطور التأمين التكافلي

السنة	تطور صناعة التأمين التكافلي
1964	عقد في دمشق اجتماع للمجتمع الفقهي الإسلامي نوقش فيه موضوع التأمين حيث اتفق معظم الفقهاء على حرمة التامين التجاري وأقروا التامين التعاوني بديلا عنه.
1979	قام بنك فيصل الإسلامي في السودان بتأسيس أول شركة تأمين تكافلي تحت اسم شركة التأمين الإسلامية السودانية، وفي نهاية نفس السنة قام بنك دبي الإسلامي في الإمارات العربية المتحدة بتأسيس الشركة العربية الإسلامية للتأمين في إمارة دبي.
1983	تأسست شركة التكافل الإسلامية في البحرين وشركة التكافل الإسلامية في لكسمبورج.
1984	دخل قانون التأمين التكافلي حيز التنفيذ في ماليزيا وتأسست شركة التكافل الماليزية.
1985	تأسست في المملكة العربية السعودية أول شركة تأمين إسلامية تحت اسم الشركة الوطنية للتأمين التعاوني، كما تأسست في نفس السنة الشركة الإسلامية للتأمين وإعادة التأمين في البحرين.
1992	شركة التأمين الإسلامية العالمية في البحرين ولبنك البحرين دور مهم في إنشائها واستثمار أموالها.
1994	تأسست شركة التكافل الأندونيسية.
1995	تأسست شركة التكافل السنغافورية وشركة التعاون الإسلامية في قطر.
1996	تأسست شركة التأمين الإسلامية في الأردن بعم من البنك الإسلامي الأردني.
2003	تأسست شركة الإخلاص للتكافل في ماليزيا.
2004	تأسست شركة ماي بان للتكافل في ماليزيا.
2005	تأسست في ماليزيا شركة تكافل كومبروس.

2006	تأسست شركة سلامة بالجزائر وهي إحدى فروع الشركة الإماراتية إباك، حيث استحوذت على شركة البركة والأمان التي تأسست سنة2000.
2007	تأسست الشركة الأولى للتأمين المساهمة العامة المحدودة في الأردن.
2009	بلغ عدد الشركات الإسلامية التكافلية 173 شركة معظمها شركات تأمين مباشر وبعضها شركات إعادة التأمين.
2013	ارتفع عدد شركات التأمين التكافلي في العالم إلى 206 شركة.
2014	ارتفاع عدد شركات التأمين التكافلي إلى 215 شركة و96نافذة تكافل.
2019 إلى يومنا الحالي	بلغ عدد الشركات التكافلية 353 شركة في العالم.

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المراجع التالية: (عثماني و عبدون، 2021-2022، صفحة 8)(خلفاوي، 2021-2022، الصفحات 5-6)

المطلب الثاني: مفهوم التأمين التكافلي وخصائصه

التأمين التكافلي نوع خاص من أنواع التأمين وفي هذا المطلب سنتعرف على مفهوم التأمين ومشروعيته ثم التطرق إلى أهم خصائصه.

الفرع الأول: مفهوم التأمين التكافلي ومشروعيته

أولا –مفهوم التأمين التكافلي: انطلاقا من مجمل المصطلحات التي يقوم عليها مفهوم التأمين التكافلي، كالتعاون والتشارك والتبادل وغيرها، قد يطلق على التأمين التكافلي مسميات أخرى ذات صلة بهذه المصطلحات توضحها فيما يلي:(**معوش، 2019-2020، صفحة 5**)

- **التأمين التعاوني التشاركي**: وذلك لتعاون وتشارك مجموع أعضائه في تعويض الأضرار الناجمة عن المخاطر المؤمن عليها التي قد تلحق بأحد منهم.
- **التأمين التبادلي**: لاجتماع صفة المؤمن والمؤمن له في كل عضو من أعضاء هيئة المشتركين في هذا النوع من التأمين، ليتبادلوا فما بينهم تحمل الأضرار التي تلحق بأحد منهم نتيجة تحقق الخطر المؤمن عليه في وثيقة التأمين.

- **التأمين الإسلامي**: وذلك لكونه يتفق مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، وللتمييز بينه وبين التأمين التجاري.

وتجدر الإشارة إلى أن تسمية التأمين التكافلي تعد الأحدث نسبيا، حيث شاع استخدام هذا المصطلح بعد الندوة التي عقدت بالخرطوم سنة 1995م، والتي حملت هذا الاسم، وعلى العموم فإنه مهما اختلفت مسميات هذا النوع من التأمين إلا أن هدفه يبقى واحد وهو جبر الضرر اللاحق بأحد أفراد المجموعة الواحدة المتعاونة والمتشاركة في ذلك على سبيل التبرع من باب البر والإحسان الذي أوصت به شريعتنا الإسلامية السمحاء.

و من خلال هذه المسميات يمكن تعريف التأمين التكافلي بأنه:(**بلعزوز و فلاق، صفحة 7**)

- اشتراك مجموعة من الناس في إنشاء صندوق لهم يمولونه بقسط محدد يدفعه كل واحد منهم، ويأخذ كل منهم من هذا الصندوق نصيباً معيناً إذا أصابه حادث معين. وهو عقد تأمين جماعي، يلتزم بمقتضاه كل مشترك بدفع قسط التأمين بقصد التعاون والتضامن لتعويض المتضررين منهم على أساس التبرع تدار فيه العمليات التأمينية من قبل شركة متخصصة بالتأمين بوصفها وكيلا بأجر معلوم.

ثانيا –مشروعية نظام التأمين التكافلي:

- **من القرآن الكريم**: {وَتَعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعُدْوَانِ} **سورة المائدة الآية 2 ص 106**.

إن هذه الآية تحث على التعاون في شتى المجالات، وتدل على أن الإسلام دين التعاون والتراحم، فالخالق سبحانه أمرنا بالتعاون على الخير ومحاربة الشر، وأوجب على الناس أن يعين بعضهم بعضاً في ميادين الحق والخير والبر.(**بلعزوز و فلاق**، صفحة **7**)

- **من السنة النبوية**: قوله صلى الله عليه وسلم: " من نفس عن مؤمن كربة من كرب الدنيا نفس الله عنه كربة من كرب يوم القيامة وقال أيضا" والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه «. (**رواه مسلم**)

إن التأمين التكافلي يدخل في عموم التعاون على البر الذي أمرنا الله تبارك وتعالى به، لأن البر اسم جامع لأعمال الخير. ولاشك أن تبادل التبرع بين حملة الوثائق الذي يقوم عليها التأمين الإسلامي يمثل وجها من

وجوه الخير وصورة من صوره، كما أن خلو التأمين الإسلامي من الربا والغرر والجهالة ينفي عنه صفة التعاون على الإثم والعدوان اللذين نهت عنهما الآية الكريمة.(**العلمي و خوالد، 2021–2022، صفحة 9**)

من أقوال الفقهاء بمشروعية نظام التأمين التكافلي:

لقد أجمع الفقهاء على شرعية نظام التأمين التكافلي ومن بينهم نقوم باستعراض قول محمد سليمان الأشقر: إن حكم التأمين التكافلي الجواز، كما أقرته المجامع الفقهية وفقهاء العصر بالإجماع على أساس أقساط متبرع بها غير مرتجعة، وتغطى منها الأضرار الواقعة، وما فاض منها عن ذلك يعاد إلى المستأمنين (المؤمن لهم) على أساس أنه لم يحتج إليه فيما حصل التبرع لأجله، وأن هذا من باب التعاون، فليس هناك جهة تربح من ذلك التأمين (**ميلودي، 2019–2020، صفحة 15**)

الفرع الثاني: خصائص التأمين التكافلي

يتميز التأمين التكافلي بمجموعة من الخصائص التي تبرز الطبيعة المتميزة له و أهمها ما يلي:(**لعشوري، 2021، الصفحات 749–750**)

أولا: اجتماع صفة المؤمن والمؤمن له لكل عضو: وهذه من أهم الخصائص التي يتميز التأمين التكافلي عن غيره، حيث إن أعضاء هذا التأمين يتبادلون التأمين فيما بينهم، إذ يؤمن بعضهم بعضا، فهم يجمعون بين صفتين في نفس الوقت مؤمنون ومؤمن لهم، واجتماع صفة المؤمن والمؤمن له في شخصية المشتركين جميعا، يجعل الغبن والاستغلال منتفي، لأن هذه الأموال الموضوعة كأقساط مآلها لدافعيها.

ثانيا : انعدام عنصر الربح: ينحصر الهدف في التأمين التكافلي في توفير الخدمات التأمينية للأعضاء على أفضل صورة وبأقل تكلفة ممكنة وبمعنى آخر لا يسعى هذا النوع من الهيئات إلى تحقيق أيربح من القيام بعمليات التأمين حيث يدفع المشتركون اشتراك التأمين بنية التبرع وليس بنية تحقيق أرباح وذلك لدرء آثار المخاطر التي قد تحدث، وبناء عليه يتحدد اشتراك التأمين لدى هذه الهيئات على أساس ذلك المبلغ الكافي لتغطية النفقات الخاصة بالحماية التأمينية المقدمة، وتحقيق أي فائض يعد دليلا على أن الاشتراك الذي يتم تحصيله كان أكثر مما يجب تقاضيه مما يستتبع رد هذه الزيادة إلى الأعضاء.

ثالثا: عدم الحاجة إلى وجود رأسمال: لما كانت طبيعة مشروعات التأمين التكافلي تتطلب وجود عدد كبير من الأعضاء المقابلة خطر معين يتم فيه الاتفاق على توزيع الخسارة التي تحل بأي منهم عليهم جميعاً، مما يؤدي إلى عدم الحاجة إلى رأسمال.

رابعا: توفير التأمين بأقل تكلفة ممكنة: تعتمد الفكرة التي تقوم عليها مشاريع التأمين التكافلي على توفير الخدمة التأمينية لأعضائها بأقل تكلفة ممكنة، وذلك بسبب غياب عنصر الربح وانخفاض تكلفة المصروفات الإدارية وغيرها، فلا يحتاج الأمر إلى بوسطاء أو مصروفات أخرى مثل الدعاية والإعلان.

خامسا: ديمقراطية الملكية والإدارة: ومعنى هذا أن باب العضوية مفتوح لكل راغب في الانضمام دون تمييز بين فرد وآخر ومعاملة الأعضاء بمساواة تامة بين الجميع.(**بلعزوز و فلاق، صفحة 10**)

سادسا: قيامه بدور اجتماعي لخدمة البيئة والمجتمع: ويتضح ذلك في أكثر من مجال منها:(**بلعزوز و فلاق، صفحة 11**)

- توفير الحماية التأمينية لمن هم في أشد الحاجة إليها.
- مجال التعليم والتدريب المهني، تقدم مشروعات التأمين التعاوني الكثير من المنح الدراسية للعاملين بها.
- تقوم السياسة الاستثمارية لهذا النوع من المشروعات على تحقيق التوازن بين الصالح العام والصالح الخاص من خلال أخذ البعد الاجتماعي بعين الاعتبار.

المطلب الثالث: أهداف التأمين التكافلي وأهميته

للتأمين التكافلي أهداف وأهمية تميزه عن غيره يتم التطرق إليها في هذا المطلب

الفرع الأول: أهداف التأمين التكافلي

تسعى شركات التأمين التكافلي إلى تحقيق جملة من الأهداف الايجابية على المستوى الفردي و الجماعي من خلال تبنيها نظام التأمين وفق الشريعة الإسلامية و تتمثل هذه الأهداف في:(**خيرة، 2021-2022، الصفحات 17-18**)

- **تحقيق الأمان للمشتركين والوقاية من المخاطر المستقبلية: تحاول** شركات التأمين التكافلي من خلال الصيغ المطروحة إلى زرع الأمان في نفوس زبائنها من خلال التكافل والتعاون وتخفيف الضرر الذي يلحق بأحد الزبائن المنتسبين، حيث يتم توزيع وتشتيت الضرر والخطر على باقي الزبائن وليس الزبون المتضرر لوحده.

- **إدارة واستثمار أموال المساهمين في المجالات الموافقة لأحكام الشريعة الإسلامية:** تقوم شركات التأمين التكافلي على الشريعة الإسلامية وتخضع لرقابة هيئات شرعية، وبالتالي هي مجبرة على التقيد بتعاليم وضوابط الشريعة الإسلامية سواء من حيث إدارة أموالها أو استثمارها لأموال المؤتمنين.
- **جذب مشتركين جدد: تساهم** عملية طرح منتجات تأمينية توافق مع الشريعة الإسلامية إلى إضافة وزيادة عدد المشتركين، حيث تتوافق هذه المنتجات مع مبادئهم ومعتقداتهم الإسلامية.
- **الإسهام في عملية التنمية: من** خلال استثمار أموال المشتركين بما يسهم في ارتفاع الأرباح الشركات التأمين التكافلي.
- **تمويل البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية: من** خلال توظيف واستثمار الفائض على مستوى البنوك والأسواق المالية ذات الصبغة الإسلامية.
- **تحقيق مبدأ التكافل بين المشتركين:** تتميز شركات التأمين التكافلي على نظيرتها التقليدية في كون مشتركيها كالجسد الواحد، حيث إذا تعرض أحد المشتركين الخطر يتكافل ويتعاون بقية المشتركين في مواجهة هذا الخطر.

الفرع الثاني: أهمية التأمين التكافلي

يلعب التأمين التكافلي أدوارا اقتصادية واجتماعية مثل التأمين التجاري، من بينها:(**سالم، 2015–2016، صفحة 32**)

- يحقق التأمين التكافلي الأمان للمستأمن؛ وذلك بتعويضه عن أي خسارة قد تلحق به في حالة تحقق الخطر، ما يوفر له وضعا مناسبا من أجل خوض جميع الأنشطة الاقتصادية والصناعية.
- تعد وثائق التأمين التكافلي وسيلة من وسائل الائتمان في المعاملات التجارية فيجوز رهنها للغير.
- تكوين رؤوس الأموال، وتعد من أهم وظائف نظام التكافل.
- يعمل التأمين التكافلي على تمويل المشاريع الاقتصادية، من خلال استثمار أموال التأمين الاشتراكات المدفوعة، ما يؤدي إلى بعث نشاط الحركة الإنتاجية والتجارية في الدولة وتقوية مركزها المالي.
- اقتصاديا، يُعتبر التأمين التكافلي أحد عوامل الوقاية للمحافظة على الأموال والممتلكات.
- زيادة على ما سبق ذكره، يمكن القول كذلك أن التأمين التكافلي يسهم في:
- إيجاد المزيد من فرص العمل، ومن ثم التخفيف من حدة البطالة.

- استكمال حلقات الاقتصاد الإسلامي، عن طريق دعم البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية.
- حماية الاقتصاد الوطني من استغلال شركات التأمين التجاري.
- فتح قنوات وأساليب استثمارية جديدة ومبتكرة بالطرق المشروعة.

المطلب الرابع: مقارنة بين التأمين التكافلي والتأمين التجاري

قد يتفق التأمين التكافلي مع نظيره التأمين التجاري في بعض النقاط، ورغم ذلك يوجد العديد من الفروقات الجوهرية بينهما وسنوضح ذلك في هذا المطلب

الجدول 02: أوجه التشابه بين التأمين التكافلي والتأمين التجاري

الغرض العام	تحقيق هدف نظام التأمين وهو تفتيت الأضرار الناتجة عن المخاطر لتخفيف العبء عن المصاب بها.
الشكل القانوني للشركة	شركة مساهمة تقدم خدمات التأمين بعد أن يقوم المؤسسون بتأسيسها برأس المال يدفعه المساهمين فيها، وهي التي تتملك الأقساط في الأول التجاري وتدير صندوق التكافل وتستثمر أمواله في الثاني الإسلامي.
الأسس الفنية والإحصائية	يتم استخدام نفس الأسس الفنية والإحصائية العلمية في تقدير الأخطار المطلوب التأمين منها، وتقدير مبالغ الأقساط أو الاشتراكات مع وجود إعادة تأمين في التأمين التجاري والإسلامي.
شروط وصياغة الوثائق	تتشابه ما دام أن الشروط مقبولة شرعا، ومن ذلك مثلا لاستثناءات التحمل وغالبا ما يقتصر الفارق على نصوص وتعريفات التكافل مع خضوع القانون الحاكم لعدم مخالفته الأحكام الشرعية.
أنواع التأمين العامة	يتنوع عموما إلى التأمين على الأشياء ضد الأضرار التي تلحقها والتأمين على الأشخاص في حالة الوفاة، العجز أو الإصابات.

المصدر:(لعشوري، 2021، صفحة 750)

الجدول رقم 03: أوجه الاختلاف بين التأمين التكافلي والتأمين التجاري

الفروقات	التأمين التكافلي	التأمين التجاري
التعريف	عقد تأميني يلتزم بموجبه كل مشترك بدفع مبلغ معين من المال على سبيل التبرع لترميم أضرار المخاطر المؤمنة عند تحققها على أساس التكافل والتعاون بينهم تدار فيه العمليات التأمينية من قبل شركة متخصصة بصفة وكيل بأجر معلوم أو هيئة مختارة من حملة الوثائق.	عقد تعويض يستهدف الربح من التأمين نفسه وتطبق عليه أحكام المعوضات المالية التي يؤثر عليها الغرور.
طبيعة العقد	من عقود التبرع يتبرع المستأمنون بالأقساط إلى محفظة التأمين وهي تتبرع لهم بالتعويضات حسب شروطها.	عقد معاوضة بين المستأمن والشركة يدفع حامل الوثيقة أقساط التامين وتدفع الشركة مبلغ التأمين عند توفر الشروط من أموالها المملوكة.
التعويض	يصرف من مجموع الأقساط المتاحة من زيادة الأعضاء لاشتراكهم من الاحتياطات المتكونة من الأرباح أو من خلال قرض حسن من رأس المال.	التعويض مقابل أقساط التأمين، أي أن الشركة تتحمل الأصل المؤمن عليه دون سائر المستأمنين فالهدف هو المعارضة إذا ربح المستأمن خسرت الشركة والعكس.
الهدف	لا يهدف لتحقيق ربح.	يهدف إلى تعظيم الربح.

الفائض التأميني	ملك للمشتركين في التكافل حيث يوزع الفائض أو جزء منه على المستأمنين.	ملك للشركة وحدها بحكم أن الأقساط ملك لها.
الضوابط	لا تستثمر أموالها في النواحي التي يحرمها الشرع.	لا تأبه بالحلال والحرام المهم الربح.
الرقابة	تخضع للرقابة الشرعية.	لا تخضع للرقابة الشرعية.
الصفة	يعتبر المشترك مؤمنا ومؤمنا له.	هناك فصل بين المؤمن صاحب الشركة وبين المستأمن الذي يشتري بوليصة التأمين.

المصدر:(ميلودي، 2019-2020، الصفحات 17-18)(دميعي، 2022-2023، صفحة 09)

المبحث الثاني: عقد التأمين التكافلي

حتى يتمكن نظام التأمين من تقديم خدماته الموافقة لمبادئ وضوابط الشريعة الإسلامية أفتت المجامع الفقهية المعاصرة على جواز وسيلة من وسائل التعاون تحت ما يسمى بعقد التأمين التكافلي. الذي سيتم تناوله في هذا المبحث وسنتطرق إلى التعرف على مفهومه، أركانه وأطرافه، بالإضافة إلى آثاره.

المطلب الأول: تعريف عقد التأمين التكافلي

عقد التأمين التكافلي يعتبر عقدا مستحدثا ويعرف على أنه:

- عقد التأمين التكافلي هو الشكل القانوني للاتفاق بين شركة التأمين التكافلي و شخص طبيعي أو قانوني على اعتباره عضوا في هيئة المشتركين، و الذي يلتزم بدفع مبلغ معلوم (القسط) على سبيل التبرع منه على الضرر الفعلي الذي أصابه عند وقوع خطر ما على نحو تحدده وثيقة التأمين.(**معوش، 2019-2020، صفحة 22**)
- عقد تبرع بين مجموعة من الأشخاص للتعاون على تفتيت الأخطار المبينة في العقد و الاشتراك في تعويض الأضرار الفعلية التي قد تصيب أحد المشتركين و الناتجة عن وقوع الخطر المؤمن منه، وفقا للقواعد التي ينص عليها نظام الشركة والشروط التي تتضمنها وثائق التأمين وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.(**خيرة، 2021-2022، صفحة 20**)

ومن خلال هذه التعريفات يمكن تعريف عقد التأمين التكافلي على أنه:

- عقد تأمين جماعي يلتزم بموجبه كل مشترك بدفع مبلغ معين من المال على سبيل التبرع لترميم أضرار المخاطر المؤمنة عند تحقيقها، على أساس التكافل والتعاون بينهم، تدار فيه العمليات التأمينية من قبل شركة متخصصة بالتأمين بصفة وكيل بأجر معلوم أو هيئة مختارة من حملة الوثائق.

المطلب الثاني: أركان عقد التأمين التكافلي وأطرافه

يشترط لصحة عقد التأمين التكافلي وصحة العمليات التأمينية التكافلية وجود أطراف لهذا العقد وكذا مجموعة من الأركان التي تتعلق بإبرامه ، فعقد التأمين التكافلي يضم أربعة أركان متمثلة في :الرضا ، المحل ، السبب ، الصيغة

الفرع الأول: أركان عقد التأمين التكافلي :

أولا: الرضا:

يعتبر ركن الرضا في عقد التأمين التكافلي من أهم الأركان المكونة له، لهذا خصصنا عناصر أساسية يتم دراستها وهي كالآتي :(**العلمي و خوالد، 2021-2022، الصفحات 44-45-46**)

1-مفهوم الرضا في عقد التأمين التكافلي :

ينعقد عقد التأمين التكافلي بمجرد توافق القبول والإيجاب بين المشترك وشركة التكافل، والقبول يتم إثباته بوثيقة يوقع عليها الطرفان، وقد يُعلق قيام العقد بشرط دفع قيمة الاشتراك مسبقا ولا يتحمل الخطر إلا بعد السداد.

عرف الفقهاء والقانونيون الرضا بأنه " اتحاد وتطابق إرادتين أو أكثر لإحداث أثر قانوني معين" ويتوقف عقد التأمين كغيره من العقود في وجوده وقيامه على رضا طرفي العقد، حيث يتم الرضا في عقود التأمين عادة بين شركة التأمين من جهة والمؤمن له من جهة ثانية، ولصحة ركن الرضا يشترط تطابق إرادة الطرفين تطابقا تاما في إحداث الأثر القانوني للعقد، وإلا أصبح العقد باطلا، كما يجب أن يتوفر الأطراف العقد أهلية التعاقد من جهة وأن يكون بإرادة الطرفين .

2-أطراف الرضا في عقد التأمين التكافلي :

وهما المؤمن والمؤمن له، إلا أنه قد يتدخل في العقد أشخاص آخرين إلى جانب الطرفين الأصليين :

•**المؤمن** : ويُعرف بأنه : شركة التأمين التي تقبل التأمين مباشرة من المؤمن لهم " وفي الغالب يكون المؤمن شركة تأمين، إلا أن التأمين التعاوني قد لا يتم مباشرة بين المؤمن له وشركة التأمين، بل قد يتوسط فيه بعض الأشخاص كوكلاء التأمين، أو الوسيط وعلى هذا الأساس عرف بأنه: الشخص المرخص من الهيئة لممارسة وساطة التأمين بين المؤمن والمؤمن له بمقتضى أحكام هذا القانون»

•**المؤمن له:** يعرف بأنه " الشخص الذي أبرم مع المؤمن عقد التأمين، وهو الطرف الثاني في عقد التأمين التكافلي، وهو الذي يلتزم تجاه شركة التأمين بعدة التزامات أهمها دفع القسط ". إلا أنه ليس بالضرورة أن يكون المؤمن له هو المستفيد من التعويض عند تحقق الخطر، وليس ضروريا أيضا أن يكون هو ذات الشخص الذي يتهدده الخطر كما هو الحال في التأمين الذي يشترط المصلحة الغير

•**المؤسسون (المساهمون):** يقوم المساهمون بوضع رأس مال الشركة ويوقعون على عقد التأسيس ويقع عليهم عبء إنشاء الشركة ومتابعتها وإجراءاتها ودعوة الراغبين بالمساهمة فيها، كما يلتزمون بتغطية العجز

الذي يمس بصندوق المشتركين على سبيل القرض الحسن، وذلك عن طريق شركة التأمين التكافلي ، فإذا لم تف أموال هيئة المشتركين بالتعويضات المطلوبة ، فالشركة تلتزم بالقرض الحسن الصندوق التأمين التكافلي.

3-شروط صحة التراضي في عقد التأمين التكافلي :

-حتى يتوافر ركن التراضي في عقد التأمين التكافلي، يجب أن يكون الرضا صحيحا، ويكون التراضي صحيحا إذا صدر التعبير عن الإرادة بالرضا عن شخص تتوافر له الأهلية اللازمة، وأن يكون خاليا من العيوب، والشروط هي كالآتي :

•**الأهلية:** إن تحديد الأهلية اللازمة لانعقاد عقد التأمين التكافلي يكون بالنسبة للمؤمن له، لأن المؤمن يكون شخصية اعتبارية سواء كان شركة التأمين، ولذا يبحث هنا في سلطة من يمثلها في التعبير عن الإرادة، وذلك بالرجوع إلى سند إنشائها ؛ وأما بالنسبة لأهلية المؤمن له فتنطبق عليها القواعد العامة في الأهلية، ومن ثم ينعقد صحيحا نافذا من كامل الأهلية.

•**عيوب الإرادة** : تنطبق القواعد العامة في عيوب الإرادة على عقد التأمين التكافلي، لأن التشريعات المقارنة لم تورد لها تنظيما خاصا، وعيوب الإرادة هي: (الغلط ، الإكراه ، التغرير)، ويغلب في عقد التأمين التكافلي عيب التغرير مع العين، وغالبا ما يكون التغرير من جانب المؤمن له عند إدلائه بالبيانات المتعلقة بالخطر، مما يحمل المؤمن على الرضا، لأن المؤمن له قد صور له الخطر بصورة غير واقعية، يقصد منها تقليل قيمة الخطر وأهميته، وذلك من أجل تخفيض القسط، ولذلك أعطت التشريعات المقارنة المؤمن الحق في طلب فسخ عقد التأمين . أما بقية عيوب الإرادة الأخرى الإكراء والغلط) فإنها نادرة الحدوث في عقود التأمين التكافلي، فإن حدثت فإنها تخضع للقواعد العامة.

ثانيا: المحل:

-محل عقد التأمين هو اتفاق قائم بين المشتركين والشركة على توفير الحماية من الأضرار الناشئة عن وقوع الضرر عملا بالنظام الإسلامي التكافلي، وذلك مقابل دفع المشتركين مبالغ معينة وتلتزم الشركة بدفع التعويض عند نشوء الخطر، بالتالي يتكون محل عقد التأمين التكافلي من الاشتراك والخطر والتعويض.(**حرزون و حديد، 23-09-2020، الصفحات 45-46**)

-1الاشتراك (القسط):

-يمثل القسط في التأمين التكافلي محل التزام المشترك و يشمل جميع المبالغ التي يقوم المشترك بتسديدها

لشركة التأمين التكافلي (المؤمن) مقابل تحمله تبعة الأخطار المؤمن منها، وهذا القسط يحدده العقد يتناسب مع نوع الخطر ومبلغ التأمين.

2-الخطر :

-يتمثل في أي حادث احتمالي يعقد التأمين التكافلي من اجله، حيث أن شركات التأمين التكافلي لا تقبل التأمين ضد كل الأخطار، بل ضد أخطار خاصة ذات طبيعة معينة وشروط محددة أهمها :

•**أن يكون الحادث احتمالي**(قد يقع وقد لا يقع)، بمعنى أن ما يوجب وقوعه أو يعرف زمن وقوعه لا يمكن تكافله.

•**أن لا يكون نشوء الحادث بمحض إرادة أحد الأطراف** لأنه إذا كان بإرادة المشتركين فلن يوقعه أبدا تفاديا لدفع المبلغ، وإذا كان بإرادة الشركة فلا معنى للتكافل ضد خطر لا يقع إلا بإرادته.

3-التعويض :

-يقصد بالتعويض انه المبلغ الذي يدفع من حصيلة تبرعات المشتركين لصندوق التأمين التكافلي لمواجهة الضرر الذي أصاب احد منهم، وعادة ما يكون التعويض على الضرر في الأشياء المادية بقيمة الضرر الذي وقع لهذه الأشياء بحيث لا تتعدى قيمتها المذكورة في العقد والمتبرع بقسط يتناسب مع هذه القيمة، اما تأمين الاشخاص فان التعويض يكون بقيمة المبلغ المذكور في عقد التأمين عند نشوء الخطر دون الحاجة لتقدير حجم ذلك الضرر كما في حالة وفاة المؤمن له.

ثالثا: السبب :

-يعتبر ركن السبب وفقا للنظرية الحديثة هو الدافع للتعاقد، وفي عقد التأمين يمثل السبب الباعث في سعي المستأمن الذي يدفعه في تنفيذ التزامه المتمثل في سداد مبلغ التأمين بهدف الحصول على الحماية التأمينية.

-تستند النظرية ركن السبب إلى عدم الاكتفاء بالنظر إلى الغرض المباشر إنما امتد ذلك للبحث والنظر عن الدافع الذي يدفع الملتزم لتحمل الالتزام، ومن هنا تظهر الشروط الواجب توافرها في المصلحة التأمينية، ويجرى إثبات السبب وفقا لما يلي :

•إثبات مشروعية السبب، حيث يقع عبء إثبات عكس ذلك على من يدعي ذلك، كما يفترض في كل العقود أن يتطابق السبب المذكور مع السبب الحقيقي والدافع للتعاقد.

•الأثر القانوني المترتب على وجود أو تخلف ركن السبب، حيث يشترط لصحة العقد وقيامه وجود السبب

ومشروعيته وسلامته من أي عيب الغلط التدليس...)، ويترتب على انعدام السبب بطلان العقد حيث تنص المادة 97 من ق م ج التي تنص على انه إذا التزم المتعاقد لسبب غير مشروع او لسبب مخالف للنظام العام أو للآداب العامة كان العقد باطلا، ويلاحظ أن ركن السبب في عقد التأمين التكافلي يتطابق مع ركن السبب في عقد التأمين التجاري على حد سواء.(**حرزون و حديد، 23-09-2020، صفحة 47**)

رابعا: الصيغة :

-تعبر الصيغة عن الإيجاب والقبول من طرفي العقد، حيث جرى العرف أن يكون مكتوبا في عقود نمطية

-تتم الصيغة بين المستأمن و المؤمن أي أن الشركة هي التي تتولى إبرام عقد التأمين وتعتبر وكيلة عن هيئة المشتركين، فالأصل في الإيجاب والقبول يتم بين المشتركين أنفسهم وبما أن الشركة وكيلة عنهم فهي تقوم بكل عمليات التأمين نيابة عنهم، وتختلف الصيغة في التأمين التكافلي من حيث المشترك حيث يقوم بتقديم مبلغ القسط لفائدة صندوق هيئة المشتركين على سبيل التبرع وهذا ينفي عنصر المعاوضة فيها، وأيضا تقوم الصيغة على توكيل المشترك الشركة بإدارة جميع العمليات التأمينية واستثمار أموال التأمين لصالحه وتوزيع الأموال على المتضررين إضافة إلى توزيع الفائض في حالة تحققه على المشتركين وهذه الصيغة التي تتم بين الطرفين تنظم العلاقة بينهما وتحدد ماهية تلك العلاقة كما أنها توجب الحقوق والواجبات وبموجبها يتم الإثبات عن طريق العقد.(**حرزون و حديد، 23-09-2020، صفحة 48**)

الفرع الثاني: أطراف عقد التأمين التكافلي:

تتمثل أطراف عقد التأمين التكافلي في الشركة المشتركين والمساهمين سنقوم بتوضيحها في هذا الفرع. (**حرزون و حديد، 23-09-2020، الصفحات 42-43-44**)

أولا: المؤمن (شركة التأمين التكافلي):

-المؤمن هو الطرف الأول في العقد، ويتمثل في الشركة أو الجمعية التي تتولى جمع الأقساط ودفع التعويضات واستثمار الأقساط في عمليات تجارية وإنتاجية تشمل مختلف القطاعات الاقتصادية وفقا للضوابط الشرعية، كما تتولى توزيع الأرباح التي تنتج من هذا الاستثمار وتسعى إلى توسيع نشاطها التأميني عن طريق تطوير منتجاتها، بالتالي فان دور المؤمن في عقد التأمين التكافلي لا يختلف كثيرا عن دور المؤمن في عقد التأمين التجاري.

ثانيا: المؤمن له (المشتركين):

-يطلق عليه بعض الفقهاء بالمستأمن وهو طرف رئيسي وجوهري في عقد التأمين التكافلي بحيث يقوم بدفع الأقساط على سبيل التبرع لشركة التأمين التكافلي، أما العلاقة التي تربطه بالمؤمن فهي عبارة عن عقد يجمعهما ويتمثل في إعطاء المؤمن له لشركة التأمين أي المؤمن حرية الإدارة العمليات التأمينية وحرية استثمار أموال التأمين لصالحه على أساس عقد الوكالة الذي اقره العلماء والفقهاء الذين أجازوا عقد التأمين التكافلي.

ثالثا : المؤسسون (المساهمون):

-يقوم المساهمون بوضع رأس مال الشركة ويوقعون على عقد التأسيس، ويقع عليهم عبء إنشاء الشركة ومتابعة إجراءاتها ودعوة الراغبين بالمساهمة فيها، كما يلتزمون بتغطية العجز الذي يمس بصندوق المشتركين على سبيل القرض الحسن وذلك عن طريق شركة التأمين التكافلي، فإذا لم تف أموال هيئة المشتركين بالتعويضات المطلوبة فالشركة تلتزم بالقرض الحسن الصندوق التأمين التكافلي.

رابعا: العلاقة بين أطراف عقد التأمين التكافلي

1-العلاقة بين المساهمين :

-يطلق عليهم أيضا ب حملة الوثائق وتعتبر العلاقة القائمة بينهم علاقة مشاركة، حيث يشتركون في تأسيس شركة التأمين التكافلي وفقا لما يقتضيه القانون، ثم يتخذ المشتركون كل المساعي الضرورية لتحقيق هذا الغرض مثلا تأسيس صندوق التأمين التكافلي، دعوة الناس للانضمام لهيئة المشاركين.. وغيرها من المساعي.

2-العلاقة بين المشتركين والصندوق التكافلي :

-تعد العلاقة بين المشتركين والصندوق التكافلي علاقة التزام بالتبرع، والعلاقة بين المستفيدين والصندوق التكافلي هي علاقة تعويض، وهذا يعني أنه في البداية تكون العلاقة بين المشتركين والصندوق التكافلي هي علاقة تبرع حيث أن المشتركين يتبرعون بأموال لازمة لفائدة هذا الصندوق من اجل إنشائه وسيره، وبعد ذلك تتحول هذه العلاقة إلى علاقة تعويض فالصندوق التكافلي يلتزم بتسديد التعويضات اللازمة لتغطية المخاطر والأضرار التي يتعرض لها المشتركون إلا أن المشتركون لا يحق لهم الرجوع في الأموال التي يتبرعون بها لفائدة الصندوق التكافلي عملا بالقاعدة الشرعية التي تمنع الرجوع في الهبة.

3-العلاقة بين الشركة و الصندوق التكافلي :

-تعتبر العلاقة التي تربط الشركة بالصندوق التكافلي علاقة وكالة من حيث الإدارة وعلاقة مضاربة من حيث الاستثمار أو وكالة بالاستثمار، وتعتبر هذه العلاقة دعم رئيسي يمنح الصندوق التكافلي القوة المالية التي تلزم لمواجهة الالتزامات المختلفة.

المطلب الثالث: آثار عقد التأمين التكافلي

-يترتب على عقد التأمين التكافلي عدة آثار على ضوء العقود المنظمة له، وهي عقد الوكالة وعقد المضاربة وعقد الهبة أو الالتزام بالتبرع، وسنقوم من خلال هذا المطلب بالتركيز على الالتزامات التي تنشئ عن العلاقات بين أطراف التأمين التكافلي.

الفرع الأول: آثار عقد التأمين التكافلي بالنسبة لعلاقة الشركة بالمشاركين:

و هذا يتمثل في:(**العلمي و خوالد، 2021-2022، الصفحات 54-58**)

-تعتبر العلاقة القانونية بين الشركة التأمين التكافلي وصندوق المشاركين علاقة مركبة وذات طبيعة مزدوجة، فهي علاقة ربحية تجارية من جهة، وأيضا في نفس الوقت علاقة تكافلية تعاونية من جهة أخرى.

-أما العلاقة الربحية فتتمثل فيما تستحقه شركة التأمين التكافلي من أجور وأتعاب وعوائد مالية نتيجة قيامها بأعباء الإدارة التأمينية وفق عقد وكالة بعمولة والاستثمارية (وفق عقد المضاربة) الصندوق المشاركين، فهي بهذا الاعتبار علاقة ربحية تجارية محضة، تهدف إلى الربح بالدرجة الأولى.

أولا: التزام الشركة في تسيير صندوق المشاركين:

-تنص المادة 8 من المرسوم التنفيذي رقم 21-81 على ما يلي: يسير الصندوق المنصوص عليه في المادة 2 أعلاه، من قبل الشركة التي تمارس التأمين التكافلي يتبين لنا من خلال ما جاء في نص المادة 08، أن الالتزام الرئيسي للشركة بأنها تقوم بإدارة وتسيير العمليات التأمينية لصالح المشاركين، إذ تضطلع شركة التأمين التكافلي بمهام إدارة وتسير صندوق المشاركين ممثلة بمجلس إدارة تعينه عن طريق الانتخاب حيث يقوم بجميع العمليات الإدارية و التنفيذية اللازمة لإدارة أعمال التأمين التكافلي بما في ذلك الأعمال التقنية كتسيير المنتجات التأمينية والمحافظ التكافلية و إصدار وثائق التأمين و استيفاء و تحصيل الاشتراكات

والالتزام بدفع التعويضات للمتضررين و تكوين المخصصات و الاحتياطات اللازمة لاستكمال و استمرار العمل التكافلي، بالإضافة إلى القيام بدراسات تسويقية و بناء مزيج تسويقي فعال و تحديد استراتيجيات تسويقية ذات كفاءة، و إدارة المخاطر التقنية والاستثمارية و بناء نظام محاسبي و مالي يهدف إلى ترشيد القرارات الإدارية والمالية و الرقابية بالإضافة إلى إدارة عمليات إعادة التأمين، وإدارة الموارد البشرية بكفاءة

ثانيا: إلتزام المشاركين:

1-التزام المشاركين في حالة تسيير الشركة لصندوق المشاركين وفق نموذج الاستغلال "الوكالة بعمولة":

-تتولى الشركة تسيير المساهمات المدفوعة مقابل عمولة تحسب كنسبة مئوية ثابتة من هذه المساهمات. وتحدد صلاحيات الشركة كوكيل بالعمولة في عقد الوكالة، الذي يلزمها بالتصرف ضمن نطاق محدد دون تجاوز شروطه.

-تعد الوكالة بالعمولة عملاً مأجورًا، حيث يتلقى الوكيل (الشركة) أجرًا يُعرف برسوم الوكالة، والتي تغطي مصاريف الإدارة وتحقق ربحًا معقولًا، دون أن تشمل أقساط إعادة التكافل أو المصاريف الخاصة بالتعويضات والأصول الثابتة. يتم تحديد نسبة العمولة من إجمالي الأقساط المحصلة، ويشرف الخبير الاكتواري على مراجعة هذه الرسوم لضمان عدالتها وكفايتها لتغطية تكاليف الشركة.

2-التزام المشاركين في حالة تسيير الشركة لصندوق المشاركين وفق نموذج الاستغلال "المضاربة": تدير شركة التأمين التكافلي صندوق المشاركين بصفتها مضاربًا، بينما يكون المشتركون أرباب المال. تتولى الشركة جميع أنشطة الاستثمار وأعمال التأمين نيابة عن المشاركين، مقابل أجر يُحسب كنسبة من الفوائض الفنية والمالية للصندوق. لا يمكن تعديل هذه النسبة إلا باتفاق الطرفين. يتحمل المشتركون وحدهم أي خسائر إلا في حال التصرف أو الإهمال من قبل الشركة. كما يجب أن تلتزم الاستثمارات بمبادئ الشريعة الإسلامية، دون أي معاملات مخالفة مثل الربا.

الفرع الثاني: آثار عقد التأمين التكافلي بالنسبة لعلاقة المشاركين بحساب المشاركين:

يتم دراسة آثار عقد التأمين التكافلي بالنسبة لعلاقة المشاركين بحساب المشاركين من خلال:(**العلمي و خوالد، 2021-2022، الصفحات 67-74**)

-يدفع المشتركون مساهمات لصندوق المشاركين على أساس التبرع، بهدف التعاون في تغطية الأضرار، حيث تقوم هذه العلاقة على مبدأ المشاركة التكافلية غير الربحية. يقوم الصندوق بتعويض المتضررين وفقًا للمرسوم التنفيذي 21-81. يختلف التأمين التكافلي عن التجاري في التكييف الشرعي، حيث يعتمد الأول على التبرع، بينما يقوم الثاني على عقد المعاوضة، مما يجعل الالتزام في التكافلي يقع على المشاركين، وليس على شركة تأمين كما في التأمين التجاري.

أولا: التزامات المؤمن له في التأمين التكافلي:

-تتمثل التزامات المؤمن له (المشترك) في التأمين التكافلي كما يلي:

• تقديم البيانات اللازمة المتعلقة بالخطر المؤمن منه، وإبلا غ الشركة بما يستجد من ظروف تؤدي إلى زيادة الخطر بعد إبرام العقد، وإذا ثبت تعمد المشترك التدليس أو التغرير أو تقديم البيانات الكاذبة فيحرم من التعويض كليا أو جزئيا، أما إذا ثبت أن تقديم البيانات المخالفة للواقع تم على سبيل الخطأ فإنه يستحق التعويض بالمقدار المطابق للبيانات التي تثبت صحتها .

• دفع الاشتراكات في أوقاتها المحددة المتفق عليها ، وفي حالة امتناع المشترك أو تأخره عن دفع الاشتراكات في أوقاتها المحددة يكون للشركة الحق في فسخ العقد، أو إجباره على الدفع عن طريق القضاء.

• إخطار الشركة باعتبارها وكيلة عن صندوق حملة الوثائق بتحقق الخطر المؤمن منه خلال الفترة المتفق عليها في وثيقة التأمين، وإذا لم يتم فيها تحديد المدة فيجب عليه الإخطار خلال مدة مناسبة، وإذا لم يقم المشترك بهذا الإخطار يكون للشركة الحق في مطالبة المشترك بالتعويض بقدر ما أصاب حساب التأمين من ضرر فعلي بسبب إخلاله بهذا الالتزام" .

ثانيا: إلتزامات المؤمن في التأمين التكافلي:

• يجب على الشركة عند تحقق الخطر المؤمن منه دفع التعويضات من موجودات التأمين.

• ويتم تعويض الأشياء المتغيرة القيمة من وقت لآخر في حالة تلفها بقيمتها السوقية يوم وقوع الضرر .

• ترجع الشركة على المسؤول عن الحادث إذا كان تحقق الخطر المؤمن منه يفعل شخص ثبتت مسؤوليته التعاقدية أو التقصيرية أو لفعل من في حكمه، وبذلك تحل الشركة محل المشترك في جميع الدعاوى والحقوق الخاصة بالموضوع، وما تم تحصيله يكون للصندوق.

• لا مانع شرعًا من إجراء المصالحة بين الشركة وبين المتسببين في الضرر بما يحقق المصلحة

للمشتركين، وفقا لأحكام الصلح المقررة شرعا.

• إن أهم التزام يقع على عاتق المؤمن شركة التأمين وكيلا عن حساب المشاركين في عقد التأمين التكافلي هو دفع التعويض للمتضرر نتيجة وقوع الخطر المؤمن منه، كما نذكر هنا أن دفع التعويض من حساب المشاركين يكون على سبيل التبرع وهو التزام بالتبرع و ليس معاوضة كما جاء في التكييف القانوني لعقد التأمين التكافلي سابقا، وهذا اختلاف جوهري بين التأمين التكافلي والتأمين التجاري ، نجده في نص المادة 3 من المرسوم 21-81 المتعلق بالتأمين التكافلي .

المبحث الثالث: نماذج الإدارة في شركات التأمين التكافلي

إن من أهم ما أفرزته تجارب التأمين التكافلي هو الصيغ أو النماذج المطبقة في خدمات التأمين، بما يعود بالنفع على المساهمين من جراء إدارتهم المخاطر التأمين، وإدارة استثمار الاشتراكات، أما النماذج الحالية التي تستخدمها شركات التأمين التكافلية في تنفيذ أعمالها المالية وإدارة صناديق التكافل على وجه التحديد هي ثلاث نماذج شرعية والتي سوف نتناولها في هذا المبحث بحيث نتطرق في المطلب الأول لنموذج الوكالة ، أما المطلب الثاني فسوف يكون عن نموذج المضاربة، وأخيرا وليس آخرا المطلب الثالث عن النموذج المختلط، وهذا الأخير أصبح الأكثر انتشاراً وممارسة.

المطلب الأول :نموذج الوكالة

يعتبر نموذج الوكالة أول صيغة شرعية قامت عليها عمليات التأمين التكافلي، وتتحدد فيه العلاقة التعاقدية بين المشتركين والشركة على أساس الوكالة، حيث يوكل المشتركون إلى شركة التكافل مهمة إدارة الصندوق وبالتالي تتولى قبول المخاطر وتحديد الأقساط وتخصيص الاحتياطات القانونية والاختيارية وتقييم الأضرار وتحديد التعويضات ودفعها، وإدارة مخاطر السوق السيولة، ومواجهة العجز عن سداد الأقساط، وتوزيع الفائض التأميني وفق ما يحدده الخبراء المعتمدون في تقدير التكاليف المالية للمخاطر.(**دميعي، 2022–2023، صفحة 11**)

–الوكالة : هي عقد فيه المشاركون بصفتهم المالكين الفعليين لصندوق التأمين التعاوني شركة التأمين التعاوني (الوكيل) في إدارة أنشطة التأمين التعاوني التأمين ودفع المطالبات، ... إلخ) واستثمار أموال الصندوق ويحق للشركة بصفتها وكيلا أن تحصل على عائد رسوم وكالة (أجر الوكيل) ورسوم الأداء (عمولة الوكيل).

–**رسوم الوكالة** : هي أتعابا يستحقها مدير التكافل نظير قيامه بإدارة كل من حسابي الاستثمار الفردي والتكافل، وتشمل رسوم الوكالة وفق نظم إدارة التكافل التعاوني لأحد مقدمين خدمة التأمين التكافلي على نسبة مئوية من رسم الاشتراك في حساب التكافل التعاوني ومبلغ ثابت في موعد دفع كل اشتراك ورسم عمليات شهري ورسم إدارة حساب التكافل التعاوني ونسبة مئوية من صافي قيمة الأصول كمصاريف إدارية للصندوق ونسبة مئوية من الفائض – إن وجد – كحافز تشجيعي.

–وتطبيق نموذج الوكالة في إدارة عمليات التأمين التكافلي يقسم إلى قسمين : (**بيزار، 26–12–2018، الصفحات 240–241**)

الفرع الأول: تطبيق نموذج الوكالة في إدارة مخاطر محفظة أقساط التأمين:

-ويكون تطبيقه عن طريق قيام المؤسسين بإدارة مخاطر المحفظة مقابل أجرة يأخذونها من هذه الأقساط ويمكن أن تكون هذه الأجرة مبلغا محددا مشاعا من الأقساط.

الفرع الثاني : تطبيق نموذج الوكالة في إدارة استثمار أقساط التأمين :

-حيث تقوم الشركة بدور الوكيل من التأمين في إدارة عمليات التأمين واستثمار الأقساط مقابل أجر معلوم وتمارس هذه الصيغة من قبل شركة الإخلاص بماليزيا وشركة التكافل التابعة لبنك الجزيرة في السعودية.

الشكل 01: نموذج الوكالة

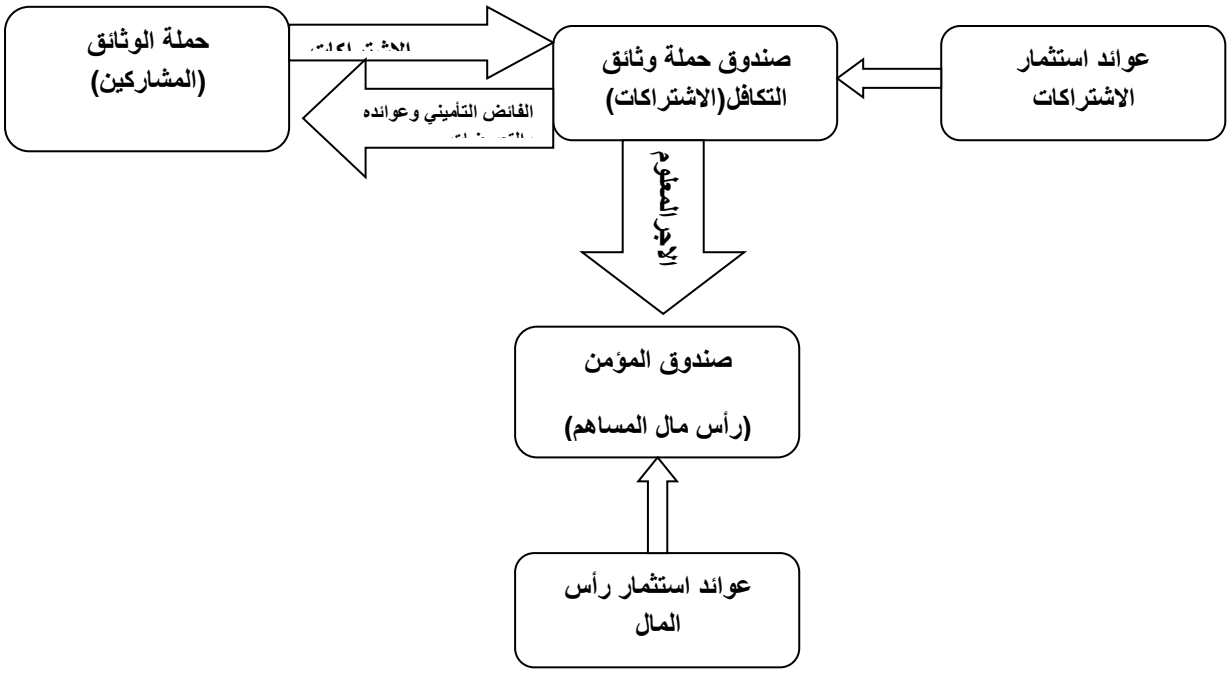

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المرجع التالي (قداري، 2019، صفحة 10)

المطلب الثاني :نموذج المضاربة

يعد الاستثمار في التأمين التكافلي على أساس المضاربة نشاط هدفه تنمية موجودات صندوق التأمين التكافلي، ويمثل المشاركون رب المال، وشركة التأمين (المضارب) وتلتزم الشركة بموجب عقد المضاربة باستثمار أموال الصندوق بطريقة متوافقة مع الشريعة، ووفقا لشروط عقد التأمين التكافلي ويتم تقاسم الأرباح، إن وجدت بناء على النسبة المتفق عليها مسبقا، وفي حالة وقوع خسارة يتحملها إما رب المال أو الشركة إذا ثبت إهمالها وتعديها.

-ومعلوم أن المؤمن لهم وفقا لأسس التأمين التكافلي يعتبرون متبرعين بكل أقساط اشتراكهم أو يبعضها، وبهذا تكون العلاقة بين المؤمن لهم فيما بينهم هي علاقة تبرع متبادل، إذا أن الجميع متبرعون الصندوق التأمين حسب احتياج الصندوق، أما علاقة المؤمن لهم بالمؤسسين، فإنا المؤسسين يعتبرون المدير الصندوق التأمين بما يحقق المصلحة للمؤمن لهم، حيث أن إدارة مال التأمين لها صورتان هما: إدارة أقساط محفظة التأمين ويقصد بها إدارة عمليات الاكتتاب والتعويضات وإعادة التأمين، وكل الأعمال الفنية والمالية التي تلزم عملية إدارة المحفظة، وإدارة استثمارات القدر المتاح من أقساط المحفظة.
-وفيما يخص تطبيق نموذج المضاربة في إدارة العمليات التأمينية بالنسبة لشركات التأمين التكافلي فسوف يتم من جانبين حيث:(**بيزار، 26-12-2018، صفحة 239**)

الفرع الأول: تطبيق نموذج المضاربة في إدارة أقساط محفظة التأمين:

-ونعني بها الترويج والتسويق الخدمات التأمين، وتحصيل أقساط التأمين من المؤمن لهم، دفع المطالبات المستحقة للمؤمن لهم، وسداد أقساط معيدي التأمين والحصول على مساهمة معيدي التأمين في المطالبات المستحقة للمؤمن لهم ودفع الأجور للعاملين وجميع المصرفات الإدارية والعمومية والالتزامات الأخرى للجهات المعنية، وتتولي الأعمال المحاسبية والإدارية الخاصة بمخاطر صندوق التأمين، غير أن المال الموجود في صندوق التأمين الذي تمت إدارته هو رأس مال المضاربة، و ما يؤخذ من نسبة في هذه الحالة يكون من رأس المال نفسه، وليس من ربحه لعدم وجوده وقتئذ، وهذا يجعل المضاربة تتعارض مع أحكام المضاربة الواردة في الفقه الإسلامي، وبالتالي تصبح غير صحيحة، وذلك لأن المال الذي يستحقه المضارب هو نسبة من الربح، وليس من رأس المال، فضلا عن كون يد المضارب يد أمانة لا يغرم إلا في حالة التحدي والتقصير والإهمال.

الفرع الثاني : تطبيق نموذج المضاربة في إدارة استثمار أقساط التأمين:

-وهي الصورة السليمة والصحيحة لتطبيق نموذج المضاربة في أعمال التأمين الإسلاميين وعليه تكون شركة المضاربة بين المؤسسين والمؤمن لهم ليس في إدارة العملية التأمينية ذاتها، وإنما في إدارة استثمار القدر المتاح من أقساط وأموال التأمين وفقا لمفهوم المضاربة المعروفة في فقه المعاملات بمعنى أن المساهمين أصحاب رأس المال يقومون باستثمار القدر المتاح ويأخذون نسبة من الأرباح حسب الاتفاق مثلا (20) و (80%)، ومقابل ذلك يتحمل المؤسسون مصروفات الاستثمار باستثناء المصروفات المباشرة كالنقل والتخزين وغيرها،

وإذا حدثت خسارة ناجمة عن تقصير أو إهمال أو تعد قد تحملها المؤسسون، وهم المضارب، أما إذا كانت الخسارة ترجع إلى تفاعل قوى السوق من عرض وطلب فإن الخسارة يتحملها المشتركون (المؤمن لهم وهم أصحاب رأس المال.

-وكلا الصورتين مطبق في تجارب التأمين الإسلامي، غير أن الصورة الثانية تتوافق مع المقتضى الشرعي، وتمارس هذه الصيغة في شركة التكافل الماليزية، والشركة الوطنية للتكافل بماليزيا.

الشكل 02: نموذج المضاربة

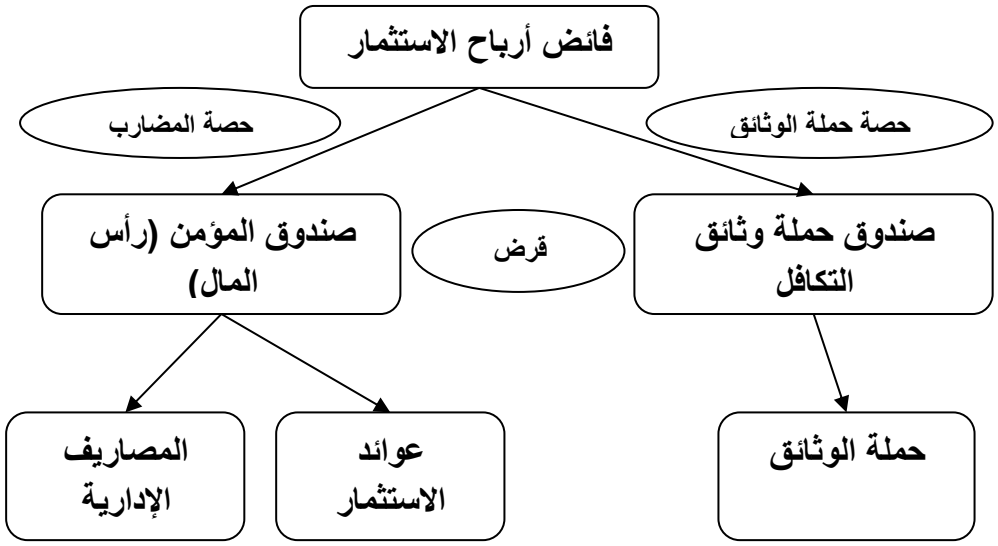

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المرجع التالي (قداري، 2019، صفحة 8)

المطلب الثالث : النموذج المختلط

-يقوم هذا النموذج على الدمج بين صيغة الوكالة بأجر والمضاربة، فالشركة تدير وتسير اشتراكات المستأمنين على أساس الوكالة، وتوظف الفائض التأميني في الاستثمارات بعقد المضاربة.(**لعشوري، 2021، صفحة 754**)

-إذ يعتبر هذا النموذج الصيغة الأكثر ملائمة لصناعة التأمين التكافلي والتي تكون فيها حقوق المشتركين والمساهمين نسبيا أقرب للعدالة وعدم التحيز لأية جهة منهما هي الصيغة المختلطة بين نموذجي الوكالة في إدارة عمليات التأمين مقابل أجر معلوم، ونموذج المضاربة الاستثمار الفوائض المالية للصندوق التشاركي

مقابل حصة مشاعة من الربح المحقق لا حصة من الفائض التأميني، وتوصف هذه الصيغة على أنها الأكثر استخداما وممارسة لدى شركات التأمين التشاركي، بالنظر إلى أنها تسعى إلى تحقيق مصالح مشتركة لكل من المساهمين والمشتركين الأمر الذي ينعكس إيجابا على تطوير العمل التأميني التشاركي، بالإضافة إلى كونها الصيغة التي تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية في ما يتعلق بأجر الوكالة الذي يكون وفقا لهذه الصيغة معلوما مسبقا، كما تكون حصة المضارب من الأرباح معلومة ومشاعة قبل بداية كل سنة مالية كنسبة مئوية.(**قداري، 2019، الصفحات 10-11**)

الشكل 03: النموذج المختلط

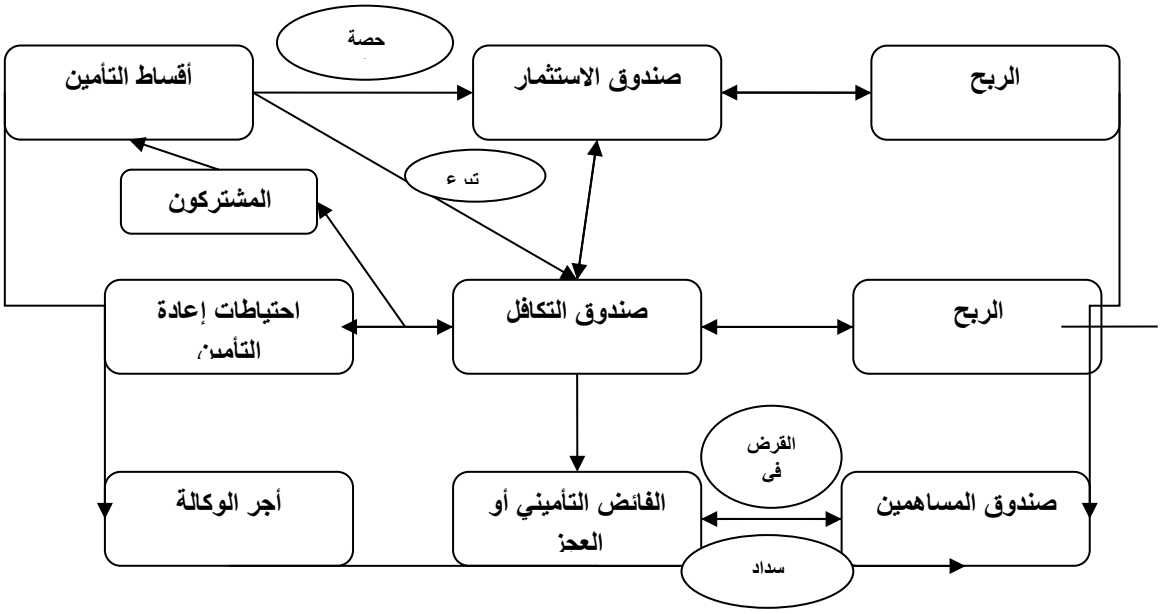

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المرجع التالي (قداري، 2019، صفحة 11)

خلاصة الفصل:

في هذا الفصل تم تناول الإطار الفكري للتأمين التكافلي، حيث تم التطرق إلى تعريف هذا التأمين وذكر خصائصه وأهدافه وأهميته وكل ما يخص ماهيته إضافة إلى توضيح الفرق بينه وبين التأمين التجاري، وكذا وضحنا عقد التأمين التكافلي وأبرز نماذج الإدارة في شركات التأمين التكافلي.

وقد تبين من خلال هذا الفصل أن التأمين التكافلي هو عقد بين مجموعة من الأشخاص للتعاون على تفتيت الأخطار وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية وذلك ابتداء من فكرة أساسها التضامن والتكافل وصولا إلى نظام متكامل تحكمه ضوابط فنية وقانونية وهيئات رقابية تضمن توافق عمليات التأمين مع الشريعة وهذا ما جعله ذو أهمية كبيرة باعتباره البديل الشرعي للتأمين.

الفصل الثاني: تجارب دولية رائدة في صناعة التأمين التكافلي

تمهيد:

تسعى الدول الإسلامية لتوفير الأمن للأفراد والمؤسسات من خلال مؤسسات تأمينية تقوم على التكافل والتعاون والمعروفة بمؤسسات التأمين التكافلي، فلقد برزت صناعة التأمين التكافلي ليكتمل بذلك الطائر الإسلامي الذي يشير إلى منظومة الاقتصاد الإسلامي، من خلال بناء الركيزة الثالثة من ركائز الاقتصاديات الحديثة "صناعة التأمين" لتطوير نظام مالي إسلامي لا يقوم على أساس الغرر والربا.

ومن هذا المنطلق وقصد تبيان هذا الواقع كتجارب عملية فعلية سيتم من خلال هذا الفصل عرض بعض التجارب الدولية السباقة في صناعة التأمين التكافلي وبالتحديد التجربة الماليزية والسعودية، وهذا لما لهذه الدول من إسهامات عديدة ومستمرة هادفة إلى تطوير صناعة التأمين التكافلي لتنافس نظيرتها التجارية عبر العالم، ولتناول هذه التجارب بإيضاح فقد تيسر تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كالاتي:

المبحث الأول: تجربة ماليزيا في صناعة التأمين التكافلي.

المبحث الثاني: تجربة السعودية في صناعة التأمين التكافلي.

المبحث الأول: تجربة ماليزيا في صناعة التأمين التكافلي

أصبحت صناعة التأمين التكافلي الإسلامي ركيزة من ركائز الاقتصاديات الحديثة وشهدت تطورات ملحوظة في السنوات الأخيرة.

ولقد كانت دولة ماليزيا السباقة في تطبيق نظام التأمين التكافلي وتعتبر النموذج الأنجع على الإطلاق لما حققته هذه الشركات على المستوى المحلي والعالمي.

وسيتم في هذا المبحث عرض واقع التأمين التكافلي في ماليزيا من خلال عرض مراحل تأسيسه، القانون المنظم له، مراحل تطور صناعة التأمين التكافلي وأهم عوامل نجاح التجربة الماليزية.

المطلب الأول: تأسيس صناعة التأمين التكافلي في ماليزيا

بدأت صناعة التكافل في ماليزيا في بداية الثمانينات نظرا لحاجة المسلمين إلى بديل شرعي للتأمين التقليدي، وكذلك من أجل تعزيز عمل البنك الإسلامي الذي تم تأسيسه في عام 1983م. تمتعت صناعة التكافل الماليزية بنمو سريع منذ تأسيسها لأكثر من 30 عاما سابقا حيث تطورت من صناعة مكونة من شركة واحدة بمنتجات أساسية محدودة جدا إلى صناعة راسخة تم دمجها ضمن التيار السائد للنظام المالي.

ولقد تم تحقيق ذلك من خلال الجهود الجادة التي بذلها البنك المركزي الماليزي وشركات التكافل من أجل إيجاد صناعة ديناميكية وصامدة وفعالة في مجال التكافل.

ولقد قام البنك المركزي الماليزي ضمن جهوده لتنمية صناعة التكافل في ماليزيا بتبني منهج تدريجي يمكن تقسيمه إلى ثلاث مراحل:(**بن سعيد و غراف، 2017، الصفحات 31-32**)

المرحلة الأولى: من سنة 1984م إلى سنة 1992م:

وتعد المرحلة التأسيسية للتأمين التكافلي بدولة ماليزيا كونها تميزت بصياغة وإصدار أول قانون منظم الصناعة التأمين التكافلي وهو قانون التكافل لسنة 1984م، وتأسيس أول شركة تكافل عام من نفس السنة، حيث نجد أن هذه المرحلة قد ركزت على تأسيس البنية القاعدية الأساسية للتأمين التكافلي بالبلاد، كون صدور القانون المذكور أعلاه والذي مزال العمل به إلى اليوم، قد جاء من أجل ضبط سير إدارة هذه الصناعة التأمينية، وذلك من خلال إلزام الشركات الراغبة في ممارسة النشاط التأميني التكافلي بالتسجيل، وتشكيل اللجان والهيئات الشرعية للتأكد من التزام هذه الشركات بعد اعتمادها وتسجيلها بمبادئ الشريعة الإسلامية في جميع الأوقات. (**معوش، 2019-2020، الصفحات 117-118**)

المرحلة الثانية: من سنة 1993م إلى سنة 2000م:

وتعتبر مرحلة بداية أو دخول مصطلح منافسة السوق، حيث تميزت هذه المرحلة بدخول شركات تأمين تكافلية أخرى في السوق التأمينية الماليزية، أين تم تأسيس شركة the Asean Takaful Group» «سنة 1995م وتأسيس شركة إعادة التكافل« Asean Retakaful International »سنة 1997م الأمر الذي ساعد على إجراء الترتيبات الخاصة بإعادة التأمين التكافلي بين شركات التأمين التكافلي في ماليزيا وفي المنطقة وهي بروناي وإندونيسيا وسنغافورة.(**خلفاوي ,2021–2022 , الصفحة 65**)

المرحلة الثالثة: من سنة 2001م إلى سنة 2010م:

بدأت بتقديم الخطة الرئيسية للقطاع المالي في عام 2001م حيث تهدف إلى جملة أمور من بينها ترقية قدرات شركات التكافل وتقوية الهيكل القانوني والشرعي والرقابي لصناعة التكافل ويعتبر الجزء المتعلق بالصيرفة الإسلامية والتكافل تحت الخطة الرئيسية المذكورة وسيلة لتحقيق طموح ماليزيا لتكون مركزا دوليا للنظام المالي الإسلامي. ولقد شاهدت هذه الفترة زيادة في التنمية والتنافس، وذلك إثر الترخيص لثلاث شركات جديدة. ومن أجل تعزيز تنمية صناعة التكافل تم تأسيس اتحاد مخصص لشركات التكافل في عام 2002م ويعرف باتحاد التكافل الماليزي يسعى هذا الاتحاد إلى تحسين المراقبة الذاتية لصناعة التكافل بتنسيق ممارسات السوق وتعزيز التعاون بقدر أكبر بين شركات التكافل في سبيل تنمية صناعة التكافل.ولتعزيز المرافق الشرعية القانونية اصدر البنك المركزي الماليزي الضوابط الخاصة بحكم اللجنة الشرعية للمؤسسات المالية في شهر ديسمبر 2004م، والتي بدأت في حيز التنفيذ في سنة 2005م (**بن سعيد و غراف، 2017، الصفحات 32–33**)

المطلب الثاني: القانون المنظم للتأمين التكافلي في ماليزيا

تعد ماليزيا سباقة في إصدار أول قانون للتأمين التكافلي، حيث تم تأسيس صناعة التكافل في ماليزيا بداية الثمانينات نظرا لحاجة المسلمين إلى بديل شرعي للتأمين التقليدي، وكذلك من أجل تعزيز عمل البنك الإسلامي الذي تم تأسيسه سنة 1983، حيث ورد ضمن القانون رقم 312 من الجريدة الرسمية للقوانين الماليزية laws of malaysia-act312الصادر بتاريخ 1 جانفي لسنة 1985 النص الكامل لأول قانون لتنظيم التأمين التكافلي والموسوم بقانون التكافل 1984، إذ يعد من أهم التشريعات التي حددت الطبيعة التعاقدية للتأمين التكافلي، وهذا من خلا المادة 2 منه والتي تؤكد على أساس التبرع القائم

في معاملات التأمين التكافلي، حيث تضمن نص المادة تعريف التكافل كالأتي :" التكافل يعني خطة تنبني على مبادئ الأخوة والتضامن والمساعدة المتبادلة، والتي تنص على المساعدات المالية والعون بين المشاركين في حالة حاجتهم إليه، حيث يتم اتفاق المشاركين على المساهمة بشكل متبادل لهذا الغرض. "

أما فيما يتعلق بمفهوم شركات التأمين التكافلي وفقا لهذا القانون فنجد أن المادة 16 من هذا القانون تنص بأن شركة التكافل ملزمة بإنشاء ورعاية صندوق التكافل فيما يخص أي فئة من فئات أعمال التكافل التي تقوم بها الشركة، وعلاوة على ذلك تم التأكيد على ضرورة الفصل بين صندوق المساهمين وصندوق المشتركين في الشركة وهذا من خلال نص المادة 17 من نفس القانون: " أصول أي صندوق تكافل تكون منفصلة عن جميع الموجودات الأخرى للشركة"

إضافة لما سبق فإنه بحسب نصوص هذا القانون فإن رخصة مزاولة نشاط التأمين التكافلي تصدر للشركة مقدمة الطلب كرخصة مشغل تأمين تكافلي ،وهذا ما تراه ينسجم ويتوافق مع مفهوم التأمين التكافلي، كون الشركة تعمل كمشغل أو مدير الصندوق أو محفظة التكافل وليست كمؤمن كما هو موجود في مفهوم التأمين التقليدي التجاري وعليه يتضح لنا أن قانون التأمين التكافلي في ماليزيا يقر صراحة بطبيعة المساهمات المالية في التكافل على أساس التبرع، كما أنه يؤكد على ضرورة إنشاء صندوق للتأمين التكافلي يكون مستقل ومنفصل عن باقي الموجودات الأخرى في شركات التأمين التكافلي، هذه الأخيرة التي تنحصر مهمتها في إدارة صندوق المشتركين بوصفها مشغلاً أو مديراً له، حيث يتم تغطية مخاطر المشتركين في صندوق التكافل من طرفهم بوصفهم متعاونين ومتضامنين فيما بينهم، لا من طرف الشركة كونها لا تعتبر مؤمناً وفق نظام التأمين التكافلي.(**معوش، 2019–2020، الصفحات 116–117**)

المطلب الثالث: تطور صناعة التأمين التكافلي في ماليزيا

أولا: أدت الإصلاحات الكبيرة التي انتهجتها دولة ماليزيا إلى نمو كبير في سوق التكافل الماليزي، حيث شهدت الفترة 2011-20219 العديد من التعزيزات في صناعة التأمين التكافلي الإسلامي في ماليزيا حيث: (**خلفاوي، 2021–2022، صفحة 66**)

- في عام 2012 تم تطبيق الإطار التشغيلي التكافلي وإطار الحوكمة الشرعية المعدل.
- في عام 2013 تم تمرير قانون الخدمات المالية الإسلامية
- في عام 2015 تم إدخال خارطة طريق لإصلاح التأمين على الحياة وإطار التكافل العائلي كما تم تصميم إطار لدعم التطوير طويل الأجل للتأمين على الحياة والتكافل العائلي.

كل هذه الإصلاحات حولت ماليزيا لتصبح رائدة في صناعة التأمين التكافلي الإسلامي في جنوب شرق آسيا وبلغ اختراق الدولة لسوق التكافل 4.7%.

ثانيا: صور التكافل المطبقة في ماليزيا

تنقسم أعمال التكافل في ماليزيا إلى:(**حاج طاهر و بوزيان الرحماني، 2024، الصفحات 32-33**)

أ – التكافل العائلي : عبارة عن مزيج من الاستثمار طويل الأجل ونظام المساعدة المالية المتبادلة ومن أهدافه تشجيع الادخار بشكل منتظم خلال فترة زمنية محددة و تحقيق عوائد استثمارية وفقا للمبادئ الإسلامية والحصول على تغطية من نظام المساعدة المتبادلة في حالة وفاة المؤمن له قبل الاستحقاق ويتراوح ما بين خمس سنوات إلى ثلاثين سنة وتضمن البند الخاص بالتكافل العائلي بأن المستأمن الذي يقوم بإبرام العقد مع شركة التكافل أن يكون عمره بين 18 سنة و 55 سنة، كما له الحق في اختيار أي نوع من أنواع العقود التي تقدمها الشركة لصالح المشتركين. وتضمن الحصول على عائد كبير في المستقبل، فكلما كانت الفترة أطول كان العائد أكبر من خلال الادخار والاستثمار، من بين البرامج المقدمة:

الشكل رقم 04: برامج التكافل العائلي في ماليزيا

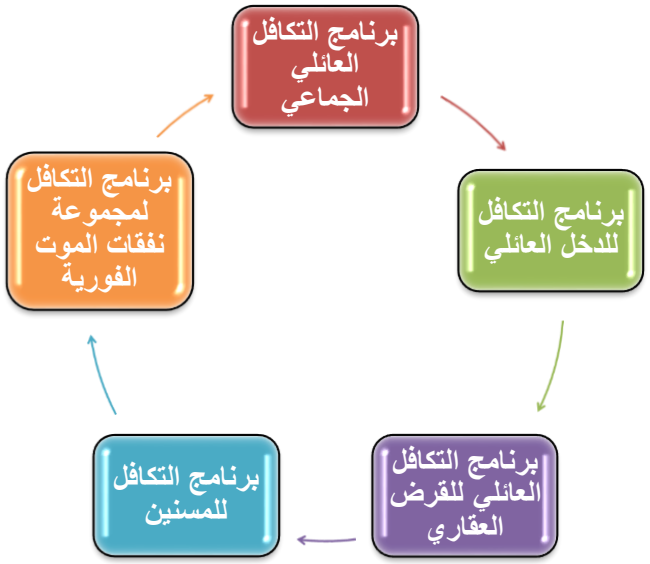

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على (حاج طاهر و بوزيان الرحماني، 2024، صفحة 33)

ب –التكافل العام: هو نوع من أنواع التكافل المنصب على حماية الممتلكات وأموال المؤسسات والشركات، وهو قصير الأجل أي أن مدة التكافل تكون قصيرة المدى وتتراوح ما بين ستة أشهر وسنة أو سنتين، بعد هذا النوع من التكافل من أوسع الأنواع يقدم العديد من البرامج نذكر منها:

الشكل رقم 05: برامج التكافل العام في ماليزيا

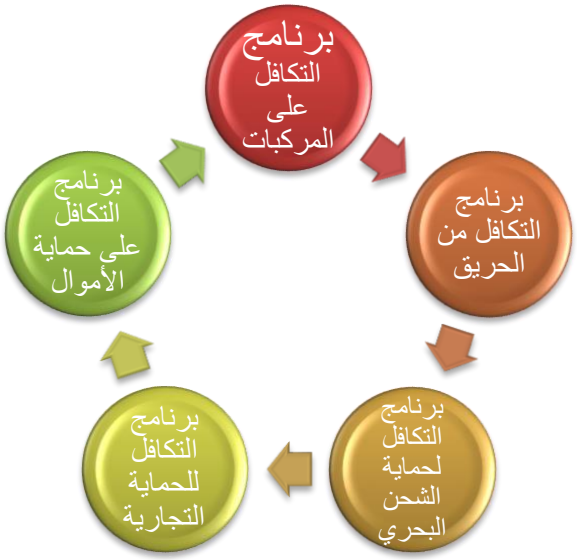

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على (حاج طاهر و بوزيان الرحماني، 2024، صفحة 33)

- من خلال الجدول الموالي سنحاول عرض تطور مساهمات صور التكافل في ماليزيا:

الجدول رقم 04: تطور مساهمات التكافل العام و العائلي بماليزيا للفترة 2019-2023

(الوحدة بليون رينجت ماليزي)

السنوات	2019	2020	2021	2022	2023
التكافل العائلي	3.31	3.46	3.74	3.88	4.02
التكافل العام	380.2	461.7	485.4	510.6	534

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك المركزي الماليزي للسنوات 2019-2023.

نلاحظ من خلال الجدول أيضا انه هناك اتجاهاً تصاعدياً في مساهمات قطاع التكافل بفرعيه (العائلي والعام) خلال الفترة من 2019 إلى 2023، مما يدل على استمرار نمو هذا القطاع الحيوي في ماليزيا، وفيما يلي أبرز الملاحظات:

- **نمو مستمر في التكافل العائلي**: ارتفعت مساهمات التكافل العائلي من 3.74 بليون رينجت في 2021 إلى 4.02 بليون في 2023، أي بنسبة نمو تقارب 7.5% خلال ثلاث سنوات، ما يعكس تزايد الطلب على منتجات التأمين طويلة الأجل ذات الطابع الادخاري والاستثماري.
- **توسع واضح في التكافل العام**: سجل التكافل العام نمواً قوياً من 485.4 بليون رينجت في 2021 إلى 534.1 بليون في 2023، بنسبة نمو نحو 10%.

هذا النمو يعكس ثقة الأفراد والمؤسسات في صناعة التكافل، إضافة إلى السياسات التنظيمية المشجعة التي تتبناها السلطات الماليزية لتعزيز الاقتصاد الإسلامي والخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة.

ثالثا: نسبة تأمينات التكافل الماليزي لسنة 2023

يواصل قطاع التكافل في ماليزيا أداءه الإيجابي خلال سنة 2024، مدعومًا بزيادة الوعي المجتمعي بأهمية التأمين المتوافق مع الشريعة، وتوسع القنوات الرقمية، وتنوع المنتجات التكافلية لتلبية احتياجات الأفراد والمؤسسات.

وقد شهدت السوق خلال هذا العام توجهًا واضحًا نحو منتجات الحماية والصحة، إلى جانب نمو مطرد في منتجات التكافل المرتبطة بالاستثمار والتعليم والتقاعد، مما يعكس نضج السوق وارتقاء تطلعات العملاء الماليزيين.

وفيما يلي عرض لتوزيع مساهمات التكافل حسب صور التكافل المقدّم (المنتجات) في سنة 2023، موزعة بين فرعي التكافل العائلي والعام، استنادًا إلى الاتجاهات والإحصاءات الرسمية لعام 2023.

الجدول رقم05: توزيع مساهمات التكافل في ماليزيا سنة 2023

التكافل العائلي	
نوع المنتوج	**النسبة المئوية من اجمالي المساهمات**
حماية الحياة	%44
تكافل ادخاري واستثماري	%36
التعليم	%9
التقاعد /المعاشات	%6
منتجات اخرى	%5
التكافل العام	
تامين المركبات	**%62**
التامين الصحي	**%18**
تامين الممتلكات	**%10**
تأميناتأخرى(سفر، مسؤوليات،...)	**%10**

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على التقرير السنوي لجمعية التكافل الماليزية لسنة 2023.

يعكس الجدول أعلاه توزيعًا متوازنًا نسبيًا في مساهمات التكافل بين فرعيه العائلي والعام، مع ملاحظات بارزة تدل على توجهات السوق واحتياجات المجتمع الماليزي:

- **التكافل العائلي:**

- السيطرة النسبية لمنتجات الحماية بنسبة 44%التي تشير إلى وعي متزايد لدى الأفراد بأهمية التغطية التأمينية على الحياة، خاصة بعد تأثيرات جائحة كوفيد-19.
- ارتفاع مساهمة المنتجات الاستثمارية اذ وصلت الى 36% الامر الذي يعكس رغبة شريحة كبيرة من العملاء في دمج الحماية المالية مع فرص النمو الاستثماري، خصوصًا من خلال خطط مرتبطة بوحدات استثمارية.
- مساهمة التعليم والتقاعد معا بنسبة 15% مما يعكس التوجه نحو التخطيط المالي طويل الأجل للأسرة، خاصة وسط ارتفاع تكاليف التعليم والمعيشة.

- **التكافل العام:**

- هيمنة تأمين المركبات بنسبة 62%، أي أنه ما يزال يحتل الصدارة نتيجة لكونه إلزاميًا، مما يجعل شركات التكافل تركّز عليه بشكل كبير.
- ارتفاع نسبي في التأمين الصحي بنسب ة18%نتيجة زيادة الوعي الصحي وتكاليف العلاج، ما يجعل التأمين الطبي خيارًا مهمًا للأفراد والعائلات.
- ثبات نسبي لبقية المنتجات بنسبة 20 %مثل التأمين ضد الحريق، والسفر، والمسؤوليات المهنية، وهي قطاعات تنمو تدريجيًا مع تطور الاقتصاد وزيادة وعي الشركات والأفراد.

يظهر من التوزيع أن التكافل في ماليزيا يشهد نمواً متوازناً بين الجوانب الوقائية والاستثمارية، مع تركيز على الاحتياجات الأساسية مثل الحماية الصحية وتأمين المركبات. كما يشير إلى إمكانية نمو مستقبلية كبيرة في المنتجات المتخصصة مثل التقاعد والتعليم والمسؤولية المهنية.

المطلب الرابع: عوامل نجاح التجربة الماليزية

إن للسياسة الحكيمة دور في تسيير شؤون الدولة وهذه النقلة الكبيرة للصيرفة الإسلامية بوجه خاص، إلى جانب ذلك كانت هناك عوامل رئيسية أخرى ساعدت في الوصول إلى ما بلغت بها من تطورات في قطاع التكافل وتتلخص هذه العوامل فيما يلي:(**حاج طاهر و بوزيان الرحماني، 2024، الصفحات 35-36**)

- **الاستقرار العام للبيئة السياسية**، على الرغم من تعدد الأعراق والأديان في مجتمعها.
- **تطبيق الشريعة الإسلامية** كبديل لنظام التأمين التقليدي والاعتماد على المبادئ والقيم الإسلامية.
- **الجانب الاقتصادي: حيث** استجابت الحكومة الماليزية مباشرة لدعوة العلماء الشرعيين وهدفت الحكومة الماليزية إلى أن تكون صناعة التكافل أحد الأنشطة الاقتصادية بجانب الصيرفة والتمويل الإسلامي وذلك لاستقطاب المزيد من المستثمرين والعملاء الأجانب وبناء اقتصاد قوي وشامل.
- **المجلس الوطني للاستشارة الشرعية بالبنك المركزي الماليزي:**

تم تأسيس المجلس الوطني للاستشارة الشرعية بالبنك الماليزي في شهر ماي 1997 حيث يتمتع هذا المجلس بسلطة تسوية الخلافات حول أنشطة الصيرفة الإسلامية والمالية الإسلامية والتكافل وتكييف مجمع الفقه الإسلامي الدولي وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والأنظمة المالية الناجحة للبنك المركزي الماليزي في التعامل مع التحديات على الصعيدين المحلي والدولي.

- **ظهور عدد من شركات التكافل وإعادة التكافل** مند انطلاق الفكرة حتى الآن هذا ما ساهم في التطور المستمر لهذه الصناعة.
- **وضوح الجانب القانوني والتشريعي:** وذلك بالتحقيق من مدى تطبيق وتنفيذ القوانين المتعلقة بهذه الصناعة، حيث تخضع عمليات التكافل في ماليزيا إلى قانون خاص تمثل في قانون التكافل سنة 1984، يتم من خلال القوانين إنشاء وتسجيل شركات التكافل وإعادة التكافل وتستكمل إصدار التعليمات والمبادئ التوجيهية لهذه الصناعة عن طريق البنك المركزي الماليزي. وبموجب هذا القانون كلف البنك المركزي بتنظيم صناعة التكافل وإدارة شركاتها ومن أهم الجوانب:

- تعيين أعضاء مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي.
- تعيين المدققين والخبراء الاكتواريين المختصين في المجال.
- الملكية والتصرف في الأسهم من قبل شركات التكافل وإعادة التكافل.

- **قوة البنية التحتية:** تعتبر ماليزيا دولة بارزة نجحت في تعزيز البنية التحتية من الهياكل المادية والتنظيمية الأساسية، فقد توفرت شركات التكافل الماليزية على أحدث البنايات والتجهيزات مما جعلها تكسب ثقة كبيرة من المتعاملين، وتأسيس قسم الصيرفة الإسلامية والتكافل سنة 2000 ضمن أقسام البنك المركزي الماليزي وتأسيس هيئة للرقابة الشرعية الوطنية لإصدار الفتاوى الشرعية والأدلة الإرشادية المتعلقة بالبنوك الإسلامية.

- **تطوير رأس المال البشري وتخطيط السياسة الاستراتيجية:**

في إطار تعزيز صناعة التكافل وتطويرها بشكل دائم ومستمر. يقوم البنك المركزي الماليزي بوضع الخطط المستقبلية ووضع القواعد واللوائح والسياسات المحكمة في عمليات التكافل بالإضافة إلى تطوير صياغة الإطار العام للسياسة الاستراتيجية مع محاولة التكيف للظروف المتغيرة للسوق، وذلك من خلال إنشاء مراكز ومعاهد خاصة للبحوث والتدريب، ولإدراك أهمية رأس المال البشري.

باشرت الحكومة الماليزية بتدعيم التعليم العالي وذلك بتأسيس جامعات مثل الجامعة الإسلامية العالمية IIUM سنة 1984 التي أسست بدورها المعهد الإسلامي للتكافل والتمويل الإسلامي، ومعهد المصرفية والتمويل الإسلامي BF سنة 2005 جامعة المركز الدولي للتعليم في التمويل الإسلامي INCEIFالمعروفة بالجامعة العالمية للمالية الإسلامية سنة 2005. الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية في المالية الإسلامية ISRA سنة 2008.

المبحث الثاني: تجربة السعودية في صناعة التأمين التكافلي

تعد المملكة العربية السعودية من الدول التي أولت اهتماما كبيرا بمجال صناعة التأمين التكافلي، ونتج عن هذا الاهتمام المتزايد نموا كبيرا وتطورا حقيقيا للسوق التكافلي السعودي، باعتباره أحد أهم دعائم قطاع الخدمات المالية في المملكة العربية السعودية وأحد أهم العوامل المساعدة في النهوض بالاقتصاد السعودي ككل، حتى أصبح التأمين التكافلي السعودي تجربة تستعين بها الدول العربية والإسلامية في محال تطوير سوقها التكافلي.

ولإسقاط الضوء بصورة واضحة على هذا القطاع وإبراز أهميته، كان لابد من التطرق في هذا المبحث إلى التعرف على نشأة صناعة التأمين التكافلي السعودي وكذا الإطار القانوني المنظم له وانعكاسه على الشركات العاملة فيه وكيف تطورت هذه الصناعة وحققت نمو كبير في ظل التحديات التي تواجهها.

المطلب الأول: نشأة صناعة التأمين التكافلي في السعودية

ظهر نشاط شركات التأمين التكافلي في المملكة مصاحبا لأعمال الاستيراد والتصدير، مثله في ذلك مثل البدايات الأولى التي عرفت فيها شركات التأمين في أوربا، وقد أصبح وجود شهادة التأمين متطلب أساسي عند طلب فتح اعتماد للاستيراد في المملكة، بواسطة البنوك، وذلك بهدف الضمان من الخسائر التي تنتج عن حدوث بعض أخطاء النقل، فتصبح شركة التأمين هي المتحمل لتلك الخسائر، ويكون للبنك حق الرجوع لشركة التأمين بدلا من التاجر نفسه تمكنت شركات تأمين عالمية من الدخول إلى المملكة العربية السعودية كوكالات الشركات النقل البحري الوطنية واستمر العدد القليل لوكالات التأمين حتى بدأت التنمية المخططة التي كانت قائمة على مشاريع عديدة ضخمة، وكان من الطبيعي إن زادت الواردات تلبية لحاجات المشاريع التنموية، مما رفع مستوى الطلب على خدمات التأمين فزاد عدد وكالات شركات التأمين الأجنبية وقام بعض رجال الأعمال السعوديين بتكوين شركات تأمين مسجلة في الخارج لتقديم خدمات التأمين محليا، نظرا لعدم وجود اعتراف مؤسسى بنشاط التأمين.(**بركاتي، 2015–2016، صفحة 84**)

وقد مر قطاع التأمين التعاون التكافلي في الدولة بمرحلتين تبعا لوجود التنظيم الرسمي نوردها فيما يلي:(**رحيش و علام، 2024، الصفحات 60–61**)

المرحلة الأولى: مرحلة غياب التنظيم الرسمي:

شكلت غارة ما قبل سنة 1974 المرحلة الأول من بدايات ظهور التأمين التجاري في المملكة العربية السعودية من خلال وجود فروع أجنبية تمارس نشاطها في البلد، وهو ما سمح بظهور شركات سعودية في مجال التأمين لمجارات حالة الازدهار والرفاهية التي شهدتها المملكة في السبعينات من القرن الماضي حيث حققت معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي. ومن بين شركات التأمين التي بدأت مزاولة نشاط التأمين في المملكة تعد شركة البحر الأحمر للتأمين سنة 1974، وشركة ستار للتأمين سنة 1975، والشركة السعودية الحاملة الاسم الشركة المتحدة السعودية للتأمين سنة 1976، لكن هذه الشركات كانت تفتقر للخبرة ونقص الفعالية حيث لم تحقق نجاحات كبيرة في هذا المجال، وهو ما أدى إلى تزايد عملية إعادة تأمين بنسبة كبيرة من المخاطر في الشركات الأجنبية التي تكون مصدر ثقة أكبر و تحقق نتائج أحسن، وقد أدى كل ذلك لخروج أموال كبيرة للخارج بدل تخصيصها لتطوير شركات التأمين في البلد.

المرحلة الثانية: مرحلة وجود التنظيم الرسمي:

في هذه المرحلة ونتيجة الإدراك للأهمية الكبيرة لشركات التأمين في نمو الاقتصاد والأرباح التي يمكن تحليلها من هذا النوع من الأعمال ونظرا لعدم موافقة أعمال التأمين الأجنبية مع الشريعة الإسلامية للبلد وتعارضها لمبادئها، تفطن متخذو الرأي في البلد لضرورة استحداث نظام تأميني موافق للشريعة الإسلامية ومتوافق مع عمل الشركات السعودية داخل المملكة، ولهذا اجتمعت في سنة 1977 هيئة من كبار العلماء في مدينة الرياض لتأسيس نظام تأمين محلي بديل عن نظام التأمين الأجنبي بحيث حقق الانتقال من التأمين التجاري إلى التأمين وفق الشريعة الإسلامية وضوابطها، ومن منبثقات اجتماعات المجلس تأسيس شركة سعودية للتأمين باسم الشركة الوطنية للتأمين التعاوني في سنة 1985، وإنشاؤها كان للحاجة إلى وجود شركة التأمين تعطى الأخطار المحتملة على المشاريع الحكومية والمشاريع الخاصة في المملكة، ولتحقيق النهوض بقطاع التأمين في المملكة تم اتخاذ العديد من الإجراءات والإصلاحات في هذا المجال.

المطلب الثاني: الإطار القانوني المنظم للتأمين التكافلي في السعودية

- يرجع تاريخ صناعة التأمين في المملكة العربية السعودية إلى ما قبل سنة 1974، وذلك من خلال الترخيص لوكالات وفروع لشركات تأمين أجنبية للعمل في السوق السعودية.

- وفي سنة 1977 صدر قرار هيئة كبار العلماء رقم 51 بأن التأمين التكافلي التعاوني هو صورة من عقود التبرع، واعتبرته مقبول في الشريعة الإسلامية، وبذلك تأسست الشركة الوطنية للتأمين في سنة

1986، وأصبح التأمين التكافلي هو الشكل الذي يقدم من خلاله التأمين في المملكة العربية السعودية، واستمرت بعد ذلك شركات التأمين الأجنبية في العمل داخل السعودية كوسيط بين الشركات الوطنية وشركات إعادة التأمين في الخارج.

- وفي عام 1999 صدر المرسوم الملكي رقم م 10 المتعلق بنظام الضمان الصحي التعاوني، كما صدر قرار مجلس الوزراء رقم 222 في سنة 2001 والمتضمن نظام التأمين على رخص السائقين المركبات.

- بتاريخ 14 جويلية 2003 صدر المرسوم الملكي رقم م 32 ينص بالموافقة على نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني، أوكل فيه المؤسسة النقد العربي السعودي مهمة الإشراف والرقابة على شركات التأمين وإعادة التأمين وأصحاب المهن الحرة المتعلقة بنشاط التأمين كما حدد هذا المرسوم في مواده الخمس والعشرون 25 مادة على ضرورة أن تلتزم الشركات التأمين التي لها رخصة العمل في هذا القطاع بالمملكة العربية السعودية بأسلوب التأمين التعاوني، وبما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

- أما في 20 أفريل 2004 أصدر وزير المالية قرار رقم 5961 يخص اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني هذه اللائحة عبارة عن شرح تفصيلي لنظام مراقبة الشركات الذي صدر بمرسوم ملكي رقم م 32 الذي تناولناه أعلاه، إذ تحتوي على 184 مادة توضح كيفية إنشاء وإدارة الشركة، كما تتضمن شرحا للأهداف المراد تحقيقها من وراء شركات التأمين التكافلي نذكر منها على سبيل ذكر لا الحصر حماية حقوق المؤمن لهم والمستثمرين، وتشجيع المنافسة العادلة بين شركات التأمين، مع توفير خدمات تأمينية أفضل بأسعار منافسة ومعقولة، كما تسعى إلى توطيد استقرار سوق التأمين وتطويرها والعمل على توطين الوظائف كما حددت هذه اللائحة بالتفصيل المنتجات التأمينية التكافلية المطبقة في المملكة العربية السعودية ".

- وفي أكتوبر 2011 قامت مؤسسة النقد العربي السعودي بإصدار تعديلات على اللائحة التنفيذية المراقبة شركات التأمين التعاوني، سميت أحكام وشروط التكافل، وتركز هذه التعديلات فيما يلي على:

أولا: يلزم أن تحتفظ الشركة بحسابات منفصلة لعمليات التأمين عن الحسابات المتعلقة بالمساهمين وفق ما ورد في اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني.

ثانيا: تلتزم الشركة باستثمار جميع الأموال سواء ما يتعلق بالمساهمين أو المشتركين بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، وبما يتوافق مع السياسة الاستثمارية للشركة الموافقة عليها من مؤسسة النقد الربي

السعودي وسيضاف إلى الفائض الإجمالي من حساب التأمين أو يخصم منه ما يخص المؤمن لهم من عائد الاستثمار بعد احتساب ما لهم من عوائد، وخصم ما عليهم من مصاريف محققة.

ثالثا: تقوم الشركة بصفتها مديرا لعمليات التأمين بجميع أعمال التأمين المنصوص عليها في هذه الوثيقة لصالح المشتركين في صناديق التأمين وفي حال وجود فائض صاف في هذه الصناديق، يتم توزيعه وفق الترتيب الآتي:

1/ توزيع 10% كحد أتى من الفائض الصافي السنوي على المشتركين مباشرة، أو بتخفيض اشتراكاتهم للسنة التالية.

2/ ما تبقى بعد ذلك، يتم ترحيل ما يعادل 10% منه من قيمة الاشتراكات التأمين المكتتبة خلال العام إلى حساب المساهمين باعتباره رسما مقابل إدارة الشركة لأعمال التأمين بما لا يتجاوز 90% من الفائض الصافي.

3/ يتم ترحيل نسبة 20% من عائد استثمار أموال صناديق التكافل كمضارب الصالح المشتركين في صناديق التكافل إلى حساب المساهمين.

4/ ما تبقى من الفائض الصافي بعد ذلك إن وجد فللشركة الحق في الاحتفاظ به في صناديق التأمين، أو توزيعه كله أو بعضه على المشتركين بعد موافقة مؤسسو النقد العربي السعودي.

– أما في سنة 2013 فقد صدر مرسوم ملكي رقم 30 ينص على الموافقة على تعديل المادتين العشرين والثانية والعشرين من نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني الصادر بالمرسوم الملكي رقم م 32 بتاريخ 14 جويلية 2004 وفحوى هذا تعديل هو إنشاء لجنتين تتمثل في اللجنة الابتدائية واللجنة الإستئنافية وحدد مهام كلا منهما.(**لعشوري، 2021، الصفحات 755–756–757**)

المطلب الثالث: تطور صناعة التأمين التكافلي في السعودية

أولا : التطورات التنظيمية في التأمين التكافلي لسنة 2022

أصدر البنك المركزي سلسلة من القواعد والضوابط المواكبة التغيرات في الصناعة والاقتصاد العام السنوي 2022، من أهمها ما يلي:(**رحيش و علام، 2024، صفحة 62**)

–لوائح التأمين الشامل على المركبات والتي تنظم العلاقة التعاقدية بين شركة التأمين و المؤمن له، والتي تحدد الحد الأدنى من تغطيات التأمين الشامل على المركبة غير إلزامي، إضافة إلى بيان التغطيات الإلزامية و الاختيارية.

-صيغة النموذجية الوثائق تأمين المسؤولية المهنية للمؤسسات المدققة الخاضعة لرقابة هيئة أسواق المال، تهدف إلى توحيد الحدود الدنيا التي يجب توفيرها في وثائق التأمين، وتحديد مفهوم الاستدامة والحد من المخاطر المحتملة في الأسواق المالية، بالإضافة إلى حماية الحقوق من أطراف العلامات التجارية للتأمين، كما يوفر الحماية العلامات التأمين ويدعم فرص النمو والتطوير في صناعة التأمين

-الصيغة النموذجية الوثيقة التأمين على عقد العمالة المنزلية، حيث بينت الوثيقة الحد الأدنى من التغطيات الإلزامية، والاستثناءات على هذه التغطيات، كما نصت على حدود التعويض بمبلغ إجمالي قدره 25000 بالد بالإضافة إلى إجراءات الإبلاغ وتسوية المطالبات

-ينص قرار مجلس الوزراء المتكون الموافقة على شمولية التخصصات المذكورة في التأمين التعاوني الإلزامي ضد الأخطاء المهنية الطبية التي تشمل أيضا 18 تخصص في مجال الصحي.

-مع استمرار الصناعة في إحراز تقدم كبير في انتقالها إلى تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 17، أكملت الصناعة بنجاح مرحلتين مهمتين، بما في ذلك الانتهاء من المرحلة التجريبية والثانية من قبل شركات التأمين قبل إطلاقها رسميا في يناير. ومن المقرر أن تبدأ العمليات التشغيلية في الأول من يناير 2023، مما يعكس الانتهاء بنجاح من المرحلة الرابعة والأخيرة. وفي خريطة الطريق التطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 17 التي أطلقها البنك المركزي في ديسمبر 2018، تجدر الإشارة إلى أن نتائج المرحلة الثانية من التشغيل التحريبي تتم مراجعتها من قبل المدققين الخارجيين الشركة التأمين، مما يحسن مصداقية التشغيل التجريبي النتائج الموثوقة، مما يقلل من مخاطر الاستجواب في مرحلة متأخرة من قبل إدارة الشركة عند تطبيق المعايير

- نتيجة التنفيذ خطة التحول ذات الأربع السنوات متضمنة ثلاث يحارب تشغيل المعيار الدولي للتقرير المالي 17 وتجربتي تشغيل للمعيار الدولي للتقرير المالي ، فإن القطاع جاهز للتحول.

ثانيا: تطور سوق التأمين التكافلي السعودي

1) -تطور إجمالي أقساط التأمين التكافلي المكتتبة:

سنحاول من خلال هذا العنصر إبراز التطورات الحاصلة في إجمالي أقساط التأمين التكافلي المكتتبة في سوق التأمين السعودي والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 06: تطور إجمالي أقساط التأمين التكافلي المكتتبة

الوحدة:مليار ريال

نوع النشاط	2019	2020	2021	2022	2023
التأمين الصحي	19.913	20.376	22.449	21.652	23.840
التأمين العام	4.277	4.306	4.323	4.648	5.147
تأمين الحماية والادخار	1.195	1.214	1.432	1.863	2.024
المجموع الإجمالي	**25.385**	**25.896**	**28.204**	**28.163**	**31.011**

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير السنوية الصادرة عن البنك المركزي السعودي الخاصة بسوق التامين للفترة (2019-2023).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قطاع التأمين التكافلي في المملكة العربية السعودية يشهد نموًا مطردًا خلال السنوات الخمس الماضية، حيث ارتفع إجمالي الأقساط المكتتب بها من 25.4 مليار ريال في عام 2019 إلى 31.0 مليار ريال في عام 2023، بنسبة نمو تراكمية بلغت 22.2%. ويعكس هذا النمو التوسع المتواصل في الخدمات المالية الإسلامية بالمملكة، بدعم من السياسات التنظيمية والخطط الاقتصادية لرؤية 2030

- **التأمين الصحي التكافلي:**

حقق التأمين الصحي أكبر حصة من السوق خلال الفترة بأكملها، حيث ارتفعت أقساطه من 19.9 مليار ريال في 2019 إلى 23.8 مليار ريال في 2023، بمعدل نمو قدره 19.7 .%ويُعزى هذا الأداء إلى:

- الإلزام القانوني لتوفير التأمين الصحي للعمالة في القطاع الخاص.
- نمو القطاع الصحي الخاص وتزايد الاعتماد عليه من قبل المواطنين والمقيمين .ارتفاع تكاليف الخدمات الصحية مما زاد من طلب الشركات والأفراد على تغطيات تأمينية أوسع.

- سجل التأمين العام نموًا بنسبة 20.3% خلال الفترة، مدفوعًا بشكل أساسي بتأمين المركبات والممتلكات .ومن أبرز دوافع النمو:
- التوسع العمراني والاقتصادي في المملكة، مما زاد الحاجة لتأمين الممتلكات والمشاريع.
- التحديث الرقمي في عمليات إصدار وتجديد الوثائق، ما سهّل الوصول للخدمات.
- إدخال تقنيات مثل الذكاء الاصطناعي والتسعير الديناميكي لتحسين تجربة العميل.
- تأمين الحماية والادخار يُعد هذا الفرع الأسرع نموًا بنسبة 69.3%، حيث ارتفعت الأقساط من 1.19 مليار ريال في 2019 إلى 2.02 مليار ريال في 2023. ويرجع ذلك إلى:

- زيادة وعي الأفراد بأهمية الادخار والتخطيط للتقاعد ضمن الثقافة المالية الجديدة.
- دعم البنوك الإسلامية في ترويج هذه المنتجات عبر قنوات التمويل المصرفي.
- التوسع في طرح منتجات مرتبطة بالاستثمار والتغطية الشرعية على الحياة.

من خلال الجدول أعلاه نستنتج أن النمو المستمر في أقساط التأمين التكافلي يعكس توجهًا استراتيجيًا لدى المملكة لتعزيز التمويل الإسلامي كأحد مكونات الاقتصاد الوطني. كما تشير البيانات إلى فرص واعدة لتوسيع منتجات الحماية والادخار، وتنمية الابتكار في التأمين الصحي، وزيادة التغطية التأمينية للمشاريع والممتلكات ضمن برامج التحول الوطني.

2) –تطور عدد الشركات الحاصلة على التصريح النهائي في قطاع التأمين التكافلي في المملكة العربية السعودية:

سنحاول من خلال هذا العنصر إبراز تطور عدد الشركات الحاصلة على التصريح النهائي في قطاع التأمين التكافلي في المملكة العربية السعودية والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 07: تطور عدد الشركات الحاصلة على التصريح النهائي في قطاع التأمين التكافلي في المملكة العربية السعودية

الوحدة: شركة

السنوات	2019	2020	2021	2022	2023
عدد الشركات	32	31	30	28	27

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير السنوية الصادرة عن البنك المركزي السعودي الخاصة بسوق التامين للفترة (2019-2023).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن عدد شركات التأمين التكافلي في السعودية قد شهد انخفاضًا تدريجيًا من 32 شركة في 2019 إلى 27 شركة في 2023، وهو ما يعكس مرحلة إعادة هيكلة تنظيمية يشهدها القطاع .

هذا التراجع لا يعني تراجع القطاع نفسه، بل هو نتيجة لجهود البنك المركزي السعودي في تعزيز الاستقرار المالي والكفاءة التشغيلية. فقد تم تشجيع عمليات الاندماج بين الشركات لتكوين كيانات أقوى قادرة على المنافسة، خاصة في ظل اشتداد المتطلبات الرقابية والمالية مثل تطبيق معيار IFRS 17.

كما ساهمت التحديات التكنولوجية والمنافسة السعرية في خروج بعض الشركات التي لم تستطع التكيّف مع تطور السوق أو الاستثمار في الرقمنة، مما أدى إلى تقليص العدد، لكن مع تحسن في جودة الخدمات والممارسات المهنية في الشركات المتبقية .بالتالي، فإن الانخفاض في عدد الشركات يُعتبر مؤشرًا على نضج السوق وتوجهه نحو الكفاءة والجودة بدلاً من الكم.

3) –تطور ربحية سوق التأمين التكافلي:

سنحاول من خلال هذا العنصر إبراز تطور ربحية سوق التأمين التكافلي السعودي والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 08: ربحية سوق التأمين التكافلي

الوحدة: مليون ريال سعودي/ النسب المئوية

مؤشرات ربحية / السنوات	صافي الدخل	صافي الدخل على الاستثمار	صافي عمليات التأمين	نسبة العائد على حقوق الملكية	نسبة العائد على الموجودات
2019	522	718	196-	%4.3	%1.4
2020	1.371	1.129	242	%10.3	%3.3
2021	1.384	1075	309	%10.1	%3.1
2022	728	634	94	%4.7	%1.4
2023	1.168	1.261	93-	%7	%2.1

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير السنوية الصادرة عن البنك المركزي السعودي الخاصة بسوق التامين للفترة (2019-2023).

من خلال الجدول أعلاه يمكننا استخلاص مجموعة من النتائج الهامة يمكن تلخيصها فيما يلي:

- **في 2020 و2021** شهدا أفضل أداء مالي، مدعومًا بتحسن كبير في دخل الاستثمار ونتائج العمليات التأمينية .
- وفي سنة**2022**سجّل تراجعًا في الربحية، ويُعزى ذلك إلى:
  - انخفاض أرباح الاستثمارات بسبب تقلبات الأسواق المالية.
  - ارتفاع المطالبات خصوصًا في التأمين الصحي بعد جائحة كورونا.
  - التشديد التنظيمي على تصنيف المنتجات والتسعير أدى إلى تقليل الأرباح التشغيلية.

  رغم ذلك، فإن العائد على حقوق الملكية والموجودات بقي موجبًا، مما يدل على استقرار القطاع ماليًا رغم الضغوط التشغيلية.

المطلب الرابع: التحديات التي تواجه التأمين التكافلي في السعودية

رغم النمو الذي تشهده صناعة التأمين التكافلي بالمملكة العربية السعودية، إلا أن سوق التأمين بالمملكة يواجه جملة من التحديات التي نوردها فيما يلي:(**غنام، 2019–2020، الصفحات 59–60**)

أولا: تجزئة السوق:

يقصد بتجزئة السوق تقسيمه إلى مجموعة من الأسواق الفرعية لكل منها مجموعة من الخصائص المميزة، بمعنى وجود عدد كبير من الشركات الصغيرة تمارس نشاط التأمين، مما يجعلها غير قادرة على قبول أخطار عالية، وهذا لا يلبي احتياج الاقتصاد السعودي الذي ينصف في كثير من نشاطاته بارتفاع التكاليف وارتفاع درجة الخطر، ومن جهة أخرى فإن وجود شركات صغيرة يحد من إمكانية التوسع والتنوع في السوق بطرح منتجات جديدة وجذب عملاء جدد.

ثانيا: ضعف القدرات الفنية في إدارة الأخطار والاستثمار

يقصد بذلك نقص المختصين وضعف التواصل مع الجهات العالمية للتعرف على أحدث طرق إدارة الأخطار واستثمار الأقساط المكتتبة وتسويق منتجات التأمين وإصدار منتجات جديدة حسب التغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

ثالثا: المنافسة السعرية في الاستراتيجية

هي الاستراتيجية التي قد تلجأ المؤسسة لاستخدامها لتمييز منتجاتها أو خدماتها عن منتجات وخدمات المنافسين من خلال تخفيض أسعارها عن أسعار المنافسين وذلك في محاولة لزيادة حصتها السوقية

وجذب العملاء الجدد وتعمد أغلب الشركات إلى تخفيض أسعار منتجاتها بهدف زيادة الإنتاج، وهذا لا يتناسب مع جميع منتجات التأمين فبعض المنتجات تتشابه عقودها إلى حد بعيد بين الشركات المختلف مثل تأمين السيارات وتأمين المركبات مما يجعلها قابلة لأن تكون محلاً للمنافسة ولكن الاختلال يحدث عندما تتنافس شركات التأمين في أنواع التأمين الغير قابلة للتنافس بسبب اختلاف التغطيات في وثائقيا مثل التأمين الهندسي وتأمين الممتلكات مما يجعل شركات التأمين تتلاعب في التغطيات التي يحتاجها العميل مقابل تخفيض أسعارها فيجد العملاء في حال حدوث الخسائر أن شركة التأمين ووفقاً لوثيقة التأمين غير ملزمة بالتعويض، وهذا يؤثر سلباً على الثقة في قطاع التأمين.

رابعا: غياب آليات لتدريب وتطوير العاملين في قطاع التأمين

ونعني بها عدم وجود معاهد متخصصة وبرامج تدريبية تضمن تدريب العاملين في قطاع التأمين إضافة إلى عدم وجود إشراف ورقابة من قبل الجهات المتخصصة في تنفيذ خطط التدريب يستثنى من ذلك قيام شركات رائدة في مجال التأمين بالمملكة بتقديم دورات تأهيلية على مستوى عال بالتعاون مع المعهد المصرفي السعودي والمعهد المصرفي البحريني.

خامسا: محدودية شركات إعادة التأمين التكافلي

قامت المملكة العربية السعودية بإجراء مجموعة من البحوث واستطاعت في النهاية إحصاء مجموعة من معيدي التأمين التي حذرت من التعامل معهم لأنهم يمارسون تجارة غير مشروعة أو لديهم أعمال أو اتفاقيات أو شراكات مع شركات تتعامل فيما هو محرم ك القمار المخدرات ...، وفي نفس الوقت تأكدت من وجود شركات تعمل بشكل مشروع يمكن التعامل معها ولكنها محدودة الأمر الذي جعل بعض الشركات لا تتعامل مع معيدي التأمين خوفاً من الشية وتعرضت هذه الشركات الخسارة مباشرة.

سادسا: المعتقدات السائدة في المجتمع

من العوامل المؤثرة في الطلب على خدمات التأمين هو سيادة النظرة التحريمية للتأمين عموماً، مما أدى إلى تفور شريحة كبيرة من المجتمع السعودي من التأمين لتجنب الشية بالمعاملات التأمينية، ويساهم في ذلك غياب التوعية اللازمة لنشر ثقافة التأمين التكافلي.

خلاصة الفصل:

تم التعرف في هذا الفصل على تجارب دولية رائدة في صناعة التأمين التكافلي والمتمثلة في تجربتي كل من ماليزيا والمملكة العربية السعودية، حيث تم عرض أولا تأسيس صناعة التأمين التكافلي في ماليزيا مع ذكر القانون المنظم لهذا النوع من التأمين فيها مرورا بمراحل تطورها مع إبراز أهم عوامل نجاحها في هذا القطاع، أما بالنسبة للملكة العربية السعودية فتم التطرق لنشأة صناعة التأمين التكافلي فيها وكذلك معرفة الإطار القانوني المنظم له وكيف تطورت هذه الصناعة وأهم التحديات التي واجهتها في ذلك.

حيث حظيت صناعة التأمين التكافلي بقبول ملحوظ على المستوى العالمي، إذ تعد كل من ماليزيا والسعودية نموذجا بارز في هذه الصناعة باعتبارها أكبر دولتين في صناعة التأمين التكافلي عالمياً، فتعد المملكة العربية السعودية من بين الدول التي اهتمت بصناعة هذا النوع من التأمين حتى أصبحت أكبر سوق تكافلي بالعالم، والإصلاحات التي انتهجتها ماليزيا في هذا القطاع جعلتها رائدة فيه إذ حققت نجاحاً لافتاً بفضل الدعم غير محدود من الحكومة الماليزية والجهود المتضافرة لتعزيز الصناعة المحلية وتمكينها من دخول السوق العالمية.

الفصل الثالث: واقع التأمين التكافلي في الجزائر

-واقع وتحديات -

تمهيد:

في ظل ما تشهده صناعة التأمين التكافلي على الصعيد العالمي من تطور ونمو مستمر سواء من ناحية المرجعية الشرعية كضوابط ومعايير أو من ناحية التجسيد والتطبيق العملي كتجارب، وسبق التطرق إلى البعض منها في الفصل السابق وبالتحديد تجربة ماليزيا وتجربة السعودية.

وفي هذا الفصل يتم دراسة صناعة التأمين التكافلي في الجزائر حيث عرفت تطورا تدريجيا منذ بداية إدراج هذا النموذج التأميني في السوق الوطنية سواء من خلال الجهود التنظيمية أو من خلال دخول مؤسسات تأمين متخصصة في هذا المجال إلا أن هذه الصناعة ما زالت تواجه عدة تحديات. وكذلك عرض نموذج حول شركة سلامة للتأمينات الجزائرية.

وتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين هما:

المبحث الأول: واقع وتحديات التأمين التكافلي في الجزائر.

المبحث الثاني: دراسة حالة شركة سلامة للتأمينات في الجزائر.

المبحث الأول: واقع وتحديات التأمين التكافلي في الجزائر

بقصد التعرف على واقع التأمين التكافلي في الجزائر وجب علينا التعرف أولا على قطاع التأمين الجزائري من خلال الوقوف على نشأته وهيكله التنظيمي وثانيا التأمين التكافلي في الجزائر من خلال التعرف على نشأته وتطوره إضافة إلى التنظيم القانوني له وهذا ما سيتم عرضه في هذا المبحث.

المطلب الأول: مدخل لقطاع التأمين في الجزائر وهيكله التنظيمي.

يعتبر سوق التأمين ذو أهمية بالغة في الاقتصاد لمختلف الدول نظرا لدوره الحيوي الكبير، إلى أنه لم يلقى اهتماما في الجزائر إلا في الآونة الأخيرة، وقد شهد سوق التأمين في الجزائر عدة مراحل وتطورات خلال الحقبة الاستعمارية وما تلاها.

أولا: نشأة سوق التأمين الجزائري

لقد مر التأمين في الجزائر بعدة مراحل تاريخية، وذلك بسبب للانعكاسات الاقتصادية والسياسية التي مرت بها البلاد منذ الاستقلال وما بعد الاستقلال، نوجزها كالآتي:(**قرصان و مريح، 2022–2023، الصفحات 28–29**)

1–مرحلة الاحتلال قبل سنة 1962:

في هذه المرحلة تم تطبيق التشريع الفرنسي المتعلق بالتأمين خاصة قانون 13 جويلية 1930 المنظم لعقد التأمين، وفي هذه الفترة كان القطاع مستغلا من طرف شركات أجنبية أغلبها شركات فرنسية اذ بلغ عددها آنذاك 270 شركة تأمين.

2– مرحلة احتكار الدولة للقطاع (1962–1988) :

يعود تنظيم قطاع التأمين الجزائري في عهد الاستقلال إلى القانون 63/167 المؤرخ في 08 جويلية 1963 أين تم إنشاء أول شركة تأمين جزائرية والمتمثلة في الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التامين وبالموازاة كانت تتواجد شركة اقتصادية مختلطة جزائرية مصرية وفي سنة 1966 في إطار برنامج تأميم الشركات تحولت هذه الشركة إلى شركة جزائرية، وفي سنة 1974 قامت السلطات بتخصيص شركات التأمين أي كل شركة تتكفل بفرع معين.

3–مرحلة إلغاء التخصص (1988–1995):

تعود هذه المرحلة إلى الإصلاحات الاقتصادية التي مست الشركات الاقتصادية العمومية والتي كانت تهدف إلى:

- جعل الشركة الاقتصادية العمومية مستقلة.
- فتح المنافسة بين الشركات العمومية.
- أخذ عنصر المردودية بعين الاعتبار داخل الشركة العمومية.

4–إلغاء احتكار الدولة للقطاع من 1995 إلى يومنا:

هذا ظهر ذلك في الإصلاح الذي جاء من خلال الأمر 95/07 المؤرخ في 25 جانفي 1995 الذي ألغى احتكار الدولة للتأمين وسمح بميلاد عدة شركات خاصة.

شجعت هذه الإجراءات طلبات الاعتماد لدى وزارة المالية لمزاولة النشاط التأميني كما أن عملية الوساطة أصبحت ذات مردودية مما شجع على زيادة عدد الوكلاء العامين إذ بلغ عددهم سنة 2002، 297 وكيل عام وفي 20 فيفري 2006 جاء القانون رقم 06/04 بتعديل للأمر 07/95 وجاء بالإضافات التالية:

- تدعيم وتطوير تأمينات الأشخاص.
- تعميم وتدعيم التأمين الجماعي.
- إصلاح ومراجعة حقوق المستفيدين.
- السماح للبنوك بتوزيع بعض منتجات التأمين على مستوى وكالتها والشيء نفسه بالنسبة لوكالات بيرد الجزائر.
- إنشاء صندوق لضمان حقوق المؤمنين.
- تعزيز الملاءة المالية لشركات التأمين.
- فتح السوق أمام فروع شركات التامين الأجنبية.
- إنشاء هيئة المراقبة التأمين.

ثانيا: الهيكل التنظيمي لسوق التأمين في الجزائر

يتكون هيكل سوق التأمين في الجزائر من:(**خلفاوي، 2021–2022، الصفحات 76–77**)

1–مديرية التأمينات بوزارة المالية: حسب المرسوم التنفيذي رقم 07/364 المؤرخ في 28-11-2007، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة المالية، وتتكون من ثلاث مديريات فرعية المديرية الفرعية للتنظيم، المديرية الفرعية للرقابة المديرية الفرعية للمتابعة والتحليل

2–لجنة الإشراف على التأمينات: حسب القانون رقم 29/21 تنشأ لجنة الإشراف على التأمينات " "CSAالتي تتصرف كإدارة رقابة بواسطة الهيكل المكلف بالتأمينات لدى وزارة المالية لرقابة الدولة على نشاط التأمين إعادة التأمين.

3–المجلس الوطني للتأمينات: أنشئ " في 25-01-1995، وهو جهاز استشاري يمول من طرف الشركات ووسطاء التأمين يجتمع في دورة واحدة على الأقل في السنة، يترأسه وزير المالية يساعده نائب يعين من ممثلي المؤمن لهم، ومدير التأمين على مستوى الوزارات المعنية برتبة مدير مركزي على الأقل، وممثل بنك الجزائر وممثل المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، وأربع ممثلين لشركات التأمين وممثلين لوسطاء التأمين، وأربع ممثلين للمؤمن لهم وممثلي موظفي القطاع، ومن صلاحياته التداول في جميع المسائل المتعمقة بالتأمين وتقديم الاقتراحات للوزارة المعنية، ووضع تسعيرات التأمين، كما يمكن إعداد مشاريع تمهيدية بنصوص تشريعية أو تنظيمية متعلقة بالقطاع بعد إخطار وزير المالية.

4–الإتحاد الجزائري لشركات التأمين وإعادة التأمين "UAR" :إتحاد مهني تم إنشاؤه عام 1995 وفقا للأمر رقم 95/07 المؤرخ 25-01-1995 المتعلق بالتأمين المعدل والمكمل بالقانون رقم 06/04 المؤرخ 20 2006-02 والمصادق عليه من قبل وزارة المالية بموجب القرار رقم 001 تاريخ: : 06-01-2014 ، يضم جميع شركات التأمين وإعادة التأمين وكذلك فروع الشركات الأجنبية التي تمارس التأمين وإعادة التأمين المرخصة، يتألف من الجمعية العمومية يترأسها رئيس الاتحاد أو أحد نائبيه مجلس الإدارة ، المندوبية العامة ، اللجان الدائمة.

5–وسطاء التأمين: يتكون هذا السلك من البنك أو المؤسسة المالية، الوكيل العام للتأمين، سمسار التأمين شركات، التأمين وفي هذا المقام، فإن التأمينات الجزائرية تؤدى من طرف ثلاث أشكال من الأنشطة التأمينية:

- **شركات التأمين على الأضرار:** مستغلة من طرف 13 شركة أربع شركات عمومية الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمينCAAR ، الشركة الوطنية للتأمين SAA الشركة الجزائرية لتأمينات النقلCAAT ، الشركة الجزائرية لتأمين المحروقات.CASH
- **التعاضديات:** الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحيCNMA ، التعاضدية الجزائرية لتأمين عمال التربية والثقافةMAATEC .
- **ست شركات خاصة:**شركة ترست الجزائرTrust–Alg ، الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين CIARالجزائرية للتأمينات ، شركة سلامة للتأمينات Salama، العامة للتأمينات المتوسطية GAM شركةاليانس الجزائرAlliance ,الشركة المختلطة شركة أكسا للتأمين على الأضرارAXA
- **شركات تأمين الأشخاص:** وتشمل 8 شركات مختصة بالتأمين على الأشخاص وهي:
- **شركة واحدة تعاضدية:** شركة التعاضديLe Mutualiste
- **ثلاثة شركات مختلطة:** الجزائرية للحياة –شركة AXA Algerie Assurances Vic – SPA شركةSociété d'Assurance de Prévoyance et de Santé– SPA Amana أمانة
- **شركاتان خاصتان:** شركة مصير للحياةMACIR VIE ، شركة كارديف الجزائرCARDIF

الشركات المتخصصة مستغلة من طرف الشركة الجزائرية للتأمين وضمان قروض التصدير CAGEX شركة ضمان القروض العقاريةSCGI ، شركة ضمان قروض السياراتFGA ، صندوق ضمان الخاضعين للتأمين، شركات إعادة التأمين توجد شركة وحيدة متخصصة في إعادة التأمين وهي الشركة المركزية لإعادة التأمين .CCR

المطلب الثاني: تطورالتأمين التكافلي في الجزائر

انفردت بخدمات التأمين التكافلي في الجزائر شركة وحيدة وهي شركة سلامة للتأمينات منذ انشائها 2006 إلى غاية صدور المرسوم التنفيذي رقم 21–1 مؤرخ في 11 رجب عام 1442 الموافق 23 فبراير سنة 2021: **(خلفاوي، 2021–2022، الصفحات 77–78)**

- يحدد شروط وكيفيات ممارسة التأمين التكافلي، والذي رغم تأخره ونقائصه إلا انه ثمن باعتباره أول تشريع جزائري للتأمين التكافلي.

- حيث نصت المادة 4 منه أن التأمين التكافلي يمارس من خلال شركة تمارس عمليات التأمين التكافلي حصريا أو من خلال تنظيم داخلي يسمى "نافذة" لدى شركة تأمين تمارس عمليات التأمين التقليدي، وعلى أثر هذا المرسوم قررت شركات تأمين تجارية فتح نوافذ للتأمين التكافلي لتلبية حاجيات الفئة التي ترفض التأمين التجاري لأسباب دينية لتأمين أخطارهم بطريقة شرعية من خلال نوافذ التأمين التكافلي.

أعلنت الشركة العامة للتأمينات المتوسطية (GAM) التي تنشط في سوق التأمين منذ أكثر من 20 سنة عن افتتاح أول نافذة للسوق التكافلي العام بالجزائر في أواخر مارس 2022 حيث تحصلت الشركة على شهادة المطابقة ل 40 عقد تأمين تكافلي عام منحت لها من طرف الهيئة الشرعية للإفتاء لدى المجلس الإسلامي الأعلى، وتتضمن هذه العقود على سبيل المثال التأمينات على السيارات والمنازل والمحلات والشركات المتوسطة والصغيرة والأشغال والاستثمارات والمرافق البحرية والنقل والنشاطات الفلاحية وكذلك التأمينات على تجهيزات ومصانع والسياحة والصناعة والمسؤولية المدنية للشركات والأطراف وغيرها وتم خلال حفل للإعلان عن تفاصيل هذا المنتوج التأميني الجديد، إصدار أول عقد تأميني باسم غائب رئيس مجلس الإدارة أحمد حاج محمد و يتم اكتتاب العقود من خلال 172 وكالة منتشرة في أنحاء الوطن منذ أفريل 2022.

والشركة الجزائرية للتأمين بصدد خوض صناعة التأمين التكافلي بالتحضير لإنشاء شركتين مستقلتين الممارسة التأمين التكافلي الأولى مختصة في التأمين على الممتلكات والمسؤولية المدنية والثانية تختص بالتأمين على الأشخاص.

هذا المشروع الاستراتيجي والطموح سيكون ثمرة الشراكة متميزة بين شركات التأمين العمومية والبنوك العمومية التي فتحت أو ستفتتح نوافذ للصيرفة الإسلامية، كما ارتأت ألا تخوض هذه التجربة لوحدها بل تقاسمتها مع شركائها في قطاعي التأمين والبنوك، من أجل ضمان أكبر فرص النجاح المشروع وتفادي المنافسة غير المحدية في صناعة ناشئة مثل ما هو الحال بالنسبة للتأمين التكافلي.

هذه النوافذ تحتاج المزيد من الجهود مستقبلا، كما لا يمكن الحكم عليها تقنيا وماليا إلا بعد مدة من النشاط.

لهذا سندرس لاحقا واقع التأمين التكافلي في الجزائر من خلال شركة سلامة للتأمينات.

المطلب الثالث: التنظيم القانوني للتأمين التكافلي في الجزائر

- بتتبع الإصلاحات التي شهدها قطاع التأمين في الجزائر يتضح لنا بأنه ومنذ الاستقلال شهد قطاع التأمين الجزائري إلى جانب وجود الشركات الوطنية للتأمين ما يعرف بصناديق التأمين التعاونية حيث تم إصدار عدة قرارات رئيسية نذكرها فيما يلي:(**بولحديد، 2020–2021، الصفحات 75–76**)

- القرار الممضى بتاريخ 17 جوان 1964 والمتضمن حل مجلس الصندوق المركزي لتجديد التأمينات الخاصة بالتعاونيات الفلاحية وتعيين لجنة إدارة مؤقتة لتسيير الصندوق.
- القرار الممضي بتاريخ 29 ديسمبر 1964 والمتضمن الترخيص التعاونية التأمين الجزائرية الخاصة بعمال التربية والثقافة بإجراء بعض عمليات التأمين.
- خلال سنة 2006 قامت الجزائر بالمصادقة على ما يعرف بالاتفاقية المتضمنة إنشاء المؤسسة الإسلامية التأمين الاستثمارات وائتمان الصادرات بموجب القرار الممضى بتاريخ 23 أفريل 1996
- خلال سنة 2009 تم إصدار قانونا عاما يسمح بإنشاء شركة ذات شكل تعاضدي أو تعاوني.

- وجوهر الحديث عن التأمين التكافلي في الجزائر ينصب أساسا على المرسوم التنفيذي رقم 09/13 2 والصادر بتاريخ 11 جانفي 2009 و الذي جاء كأثر قانوني لنص المادة 215 من القانون 95/07 المعدل بالقانون رقم 06/04 الممضي في 20 فيفري 2006، حيث سمح هذا المرسوم بإنشاء هيئات تأمين في شكل شركة مساهمة أو شركة تعاضدية، وقد تضمن هذا المرسوم أربعة مواد و ملحقا يمثل قانونا نموذجيا للشركات ذات الشكل التعاضدي متكون من خمسة وثلاثين مادة مقسمة على أربعة فصول، وبالنظر لأحكام هذا المرسوم فإنه يسمح بإنشاء شركات تأمين دون اشتراط الربحية.

وبهذا يمكن القول بأن التنظيم القانوني لصناعة التأمين التكافلي في الجزائر لا زالت تحتاج لجهود كبيرة من أجل تنمية هذه الصناعة، فإصدار مجرد مرسوم تنفيذي يعتبر غير كاف، حيث يجب إصدار جملة من التشريعات والقوانين التي تعمل على بيان وتوضيح معنى نشاط التأمين التكافلي وأسس العمل به وفق القانون الجزائري، ومنح تسهيلات من أجل إنشاء شركات تأمين تكافلي بالجزائر.

وفي ظل تنامي وانتشار صناعة التأمين التكافلي في مختلف دول العالم اتجهت الجزائر في إطار سعيها لتطوير قطاعها التأميني لفتح المجال أمام شركات التأمين الخاصة ذات رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية ومنها

التعاونية فتم بذلك إنشاء شركة سلامة للتأمينات وهي الشركة الوحيدة في الجزائر التي تقدم خدمات تأمينية تكافلية.

المطلب الرابع: تحديات التأمين التكافلي في الجزائر

إن التأمين التكافلي يواجه عدة مشاكل وعقبات كغيره من التأمينات الأخرى مما يتطلب بذل جهود لتفادي هذه المشاكل والاستمرارية وتعتبر التحديات كأول خطوة تواجه صناعة التامين التكافلي مما يعطيه فرصة البحث عن وسائل مناسبة. ومن بين هذه التحديات نذكر ما يلي:(**مكي و محروق، 2020–2021، الصفحات 45–46**)

- قانون التأمين الحالي لا يسمح بتقديم خدمات ومنتجات التأمين التكافلي بشكل صريح، كما والحال في الكثير من الدول التي نجحت في هذه التجربة ومنها ماليزيا، السعودية والإمارات العربية المتحدة.
- عدم وجود تشريعات تنظم صناعة التأمين التكافلي في الدول التي تنطلق فيها خدمات التأمين التكافلي عدا ثلاث دول وهي السودان السعودية وماليزيا، التي أصدرت تشريعات خاصة بصناعة التامين التكافلي، أما معظم الدول فمازالت عملية تنظيم صناعة التامين التكافلي فيما تتم وفقا للقانون الذي تنظم به صناعة التأمين التقليدي على الرغم من الاختلافات الجوهرية بين الصناعتين إذ يفرض القانون الجزائري على شركات التأمين المتواجدة في السوق الوطنية تخصيص نسبة 50% من مداخيل الشركة على شكل أسهم في سندات الخزينة العمومية (التحديات القانونية).
- عدم توفر ثقافة تأمينية لدى أفراد المجتمع الجزائري وقصور شركات التأمين والإعلام في ممارسة دورها لنشر الوعي بين أفراد المجتمع.
- غياب الكفاءات البشرية المؤهلة والمدربة للصناعة المالية الإسلامية مما ينعكس سلبا على أداء شركات التامين التكافلي.
- تحدي المنافسة من طرف شركة التأمين التقليدية واحتكارها السوق مما يخلق صعوبات كبيرة على شركة سلامة لإيجاد موقع لها في السوق.
- تحدي الاستمرار الذي يتجلى في ضعف وقصور مجالات الاستمرار المشروعة والتي تتمثل في البنوك الإسلامية التي تعتبر المحرك الأساسي لازدهار شركات التامين التكافلي.

التحديات الاقتصادية والعلمية وتتمثل فيما يلي:

- الحاجة إلى تنظيم الملاءة المالية الصناعية للتامين التكافلي حيث يعتبر عنصر متطلبات الملاءة المالية أداة تنظيمية أساسية في نظام التأمين المعاصر، وتتجلى أهمية هذه الملاءة في قدرتها على الوفاء بالتزاماتها حيال جميع العقود وفي أي وقت كان وبذلك تكون مؤشرات الملاءة بمثابة إنذار مبكر وحاسم للسلامة المالية.

المبحث الثاني: دراسة حالة شركة سلامة للتأمينات في الجزائر

تعد شركة سلامة للتأمينات الجزائر –الشركة السباقة والأولى في الجزائر التي تقدم تغطيات تأمينية تكافلية ضد الأخطار المختلفة، وهي تنمو شيئا فشيئا في سوق التأمين الجزائري وبالتالي مساهمتها في النمو الاقتصادي ككل.

وعليه فإننا نستعرض من خلال هذا المبحث التعريف بشركة سلامة للتأمينات ومنتجاتها التي تقدمها، كذا تطورها وأهم متطلبات نجاحها.

المطلب الأول: لمحة حول شركة سلامة للتأمينات

إن التعريف بشركة سلامة للتأمينات في الجزائر يقودنا بالضرورة للتعريف بشركة سلامة الأم التي تعتبر شركة تأمين تكافلي دولية تضم عدة فروع من بينها شركة سلامة الجزائرية.(**دميعي، 2022–2023، الصفحات 21–22**)

أولا: نبذة عن شركة سلامة الدولية "الأم"

تعتبر شركة سلامة إحدى الشركات الرائدة في تقديم حلول تأمينية تعاونية متوافقة مع تعاليم الشريعة الإسلامية لجميع عملائها حول العالم، ومنذ تأسيسها عام 1979 في دبي في الإمارات العربية المتحدة، نجحت الشركة في تلبية احتياجات عملائها من الأفراد والمؤسسات من خلال تقديم حلول تأمينية تعاونية منافسة ومتنوعة لحماية الممتلكات والتأمين ضد الحوادث والتكافل الطبي، مما جعلها تبرز كأكبر شركة تأمين تعاوني في العالم يقدر رأسمال شركة 1,2 بليون درهم إماراتي 300 مليون دولار أمريكي)، وهي تمتلك مليار ومائتين وعشرة سهم بقيمة 1 درهم للسهم الواحد.

وتضم مجموعة سلامة ست شركات تكافل تقدم أفضل خبرات التأمين التكافلي والحلول المتكررة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في كل من الإمارات العربية المتحدة ، المملكة العربية السعودية ،جمهورية مصر العربية ، السنغال ، الجزائر والأردن، إضافة إلى إعادة التكافل في تونس.

ثانيا: نبذة عن شركة سلامة للتأمينات الجزائر:

تعد شركة سلامة للتأمينات الجزائر أحد الفروع التابعة للشركة العربية الإسلامية للتأمين "إياك" الإماراتية ومقرها السعودية، والتي تضم ست شركات للتكافل وشركة لإعادة التكافل كما ذكرنا سابقا، اعتمدت شركة

سلامة في الجزائر بمقتضى القرار رقم 46 الصادر من قبل وزارة المالية بتاريخ 2 جويلية 2006، وقد استحوذت على الشركة السعودية البركة والأمان المنشأة في 2000/03/26، حيث حدث تغيير في التسمية وتحديد الاعتماد بموجب التأسيس الجديد أصبحت شركة ذات أسهم برأسمال اجتماعي قدر في البداية بـ 450 مليون دج ليتم رفعه مرات عديدة لزيادة ملاءتها المالية وقدرتها على الوفاء ليستقر عند 2 مليار دج امتثالا لقرارات السلطات الوصية، وهو مقسم إلى سهم تم اكتتابها وتحريرها بالكامل وفق ما ينص عليه القانون، موزعة على أهم المساهمين :

– شركة التكافل وإعادة التكافل العالمية للاستثمار.

– " BEST RE TUNISIE" شركة إعادة التأمين التونسي السعودي

– بنك البركة الجزائري.

–السيد رضا فريد بن بوزيد.

–اعتمدت الشركة لممارسة كل عمليات التأمين وإعادة التأمين على الأضرار، وهي الوحيدة في الجزائر التي توفر خدمات التأمين التكافلي نجحت شركة سلامة الجزائر في تحقيق نتائج مرضية طيلة فترة نشاطها، وهي تملك حصة سوقية محترمة من سوق التأمينات في الجزائر الذي تسيطر عليه الشركات العمومية.

المطلب الثاني: منتجات شركة سلامة للتأمينات في الجزائر

–تتنوع منتجات شركة سلامة بين المنتجات العامة ومنتجات التكافل والتي نوردها فيما يلي: (**جداه، بالقروريصات، و تيفور، 2023، صفحة 06**)

أولا – المنتجات العامة للشركة :

–يمكن تلخيص أهم منتجات الشركة فيما يلي :

*التأمين على السيارات، أثناء الحادث الناجم عن تصادم وانقلاب، انفجار، سطو، الخ.

*التأمين على الحرائق والمخاطر المصاحبة.

*التأمين الشامل على الممتلكات، نتيجة الحرائق أو حوادث الطائرات أو أعمال الشعب، الخ.

*تأمين الحوادث الشخصية تقدم هذه الوثيقة التعويض في حالة الوفاة أو العجز الدائم والعجز الجزئي الناتج عن حادث.

*تأمين تعويضات العمال: إن تشريع تعويضات العمل يقدم مزايا في حالة الوفاة أو الضرر الجسماني الناتج عن الحادث للعامل أثناء العمل.

*تأمين حوادث السفر والعلاج والتنويم في المستشفيات.

*تأمين المسؤولية العامة، والتلف والضرر الناجم عن إهمال والتقصير في أداء العمال.

*تأمين مسؤولية المنتجات، ومسؤولية أصحاب العمل تجاه العميل عن ضرر الإهمال.

ثانيا – منتجات التكافل في شركة سلامة :

– ترغب شركة سلامة في عرض منتجاتها التكافلية التي تسمح للأفراد من الاستفادة من تراكم رأس المال أو المعاش التقاعدي في حالة وقوع أحداث أمنية، قد تؤدي لهبوط مفاجئ في مدخولهم، وتطلق شركة سلامة بالجزائر منتجات التأمين على أساس مبادئ الشريعة الإسلامية والمعروفة باسم التكافل، وتتمثل في:

*التأمين التكافلي وتراكم رأس المال يتضمن توفير ودفع رأس المال معدل وقت التقاعد.

*التأمين التكافلي والرعاية الاجتماعية: في حالة الوفاة أو العجز المطلق والنهائي للمؤمن عليه، يسمح بالدفع الفوري المبلغ مقطوع للمستفيدين المعنيين الأخ الأبناء الأمهات في شكل تأمين على الحياة وهو سياسة جديدة مخصصة لأرباب الأسر.

*التأمين التكافلي والائتمان: يتيح سداد رصيد القروض لغير المسددة للمقروض في حالة وفاة المؤمن عليه وهو مخصص

لموظفي القطاع العام والخاص.

***فوائد منتجات التكافل:** وهي منتجات مرنة تمكن الناس من القدرة على تشكيل معاش تقاعدي، حماية الأسرة في حالة الوفاة الطبيعية أو العجز عن طريق تخصيص مبلغ مقطوع محدد سلفا للمستفيدين، فرصة الحصول على رأس المال الثابت في وقت مبكر، تحسين الوضع العائلي وتقديم ضمانات الاختيار العديد من الاحتياطات الخاصة التي تناسب ضمان الحماية.

*وتكمن مرونة منتجات الشركة في الحقيقة أنها مصممة في ثلاث خيارات الحد الأدنى المتوسط، الأفضل لكل خيار يقدم ضمانات إضافية أو اعتماد على احتياجات العملاء .

المطلب الثالث: تطور شركة سلامة للتأمينات في الجزائر

رغم المشاكل والعراقيل التي تعترض شركة سلامة في ممارسة نشاطها وفق النظام التكافلي إلا أنها اجتهدت للتكيف مع ظروف السوق وعدم الوقوع في مخالفات تتعارض مع الضوابط الشرعية لهذا النظام، وفيما يلي نتناول أهم التطورات لشركة سلامة في السوق.

أولا: تطور رقم أعمال الشركة مقابل حجم المطالبات (التعويضات)

بهدف التعرف على أداء شركة سلامة للتأمينات في الجزائر نتناول تطور رقم أعمال الشركة الذي يمثل مجموع الأقساط وكذا مجموع المطالبات للفترة المدروسة للنتيجة الصافية وهذا ما سنعرضه من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم 09 : تطور رقم الأعمال والتعويضات والنتيجة الصافية لشركة سلامة

السنوات	رقم الاعمال –مليار دج–	معدل النمو %	الحصة السوقية%	المطالبات المدفوعة –مليار دج–	معدل التعويض %	النتيجة الصافية –مليار دج–	عدد العقود
2019	2.8	2	1.5	1.9	68	0.10	120000
2020	2.7	4-	1.4	1.8	67	0.05	110000
2021	2.75	1.5	1.3	1.85	67	0.07	115000
2022	2.9	5	1.4	2	69	0.09	125000
2023	3.2	8	1.5	2.2	70	0.12	135000

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير الصادرة عن المجلس الوطني للتامينات (2020-2023).

من خلال الجدول نلاحظ أن شركة "سلامة للتأمينات" حافظت على موقع متواضع داخل السوق الجزائري للتأمينات، حيث تراوحت حصتها السوقية بين 1.3% و1.5% خلال الفترة المدروسة، ما يعكس تحديات في التوسع والمنافسة مع الشركات الكبرى مثلCAAT ، SAAوAXA Algérie.

ومن حيث رقم الأعمال، شهدت الشركة استقرارًا نسبيًا مع تأثرها الملحوظ بجائحة كوفيد–19 في عام 2020 (تراجع بنسبة –4%)، قبل أن تعود إلى مسار نمو تدريجي بلغ +6 إلى +8% في عام 2023. يعود هذا التعافي جزئيًا إلى إدخال منتجات تأمين تكافلي واستراتيجية تنويع العروض.

بالنسبة للمطالبات المدفوعة، يظهر ارتفاع تدريجي يعكس التوسع في حجم المحفظة التأمينية، مع تسجيل معدل تعويض مستقر نسبيًا بين 67% و70%، وهو ضمن المعدلات المقبولة فنيًا لكنه لا يترك هامشًا ربحا كبيرًا .

أما على صعيد النتيجة الصافية، فقد بقيت ضعيفة ولكن إيجابية، ما يدل على قدرة الشركة على الحفاظ على توازن مالي هش، رغم ضعف قاعدتها السوقية. ويرجح أن يكون ذلك نتيجة ضبط التكاليف وتحسين إدارة المخاطر

ويُلاحظ أيضًا نمو تدريجي في عدد العقود ما بين 2019 و2023، مما يدل على توسيع قاعدة الزبائن ولو بوتيرة بطيئة .

مما سبق نستنتج الشركة "سلامة للتأمينات" قد نجحت في الحفاظ على بقائها ضمن السوق رغم المنافسة الشديدة وضعف الحصة السوقية. غير أن تعزيز موقعها يتطلب استثمارات أكبر في الابتكار الرقمي، وتطوير شبكة التوزيع، واستهداف شرائح جديدة عبر التأمين التكافلي.

ثانيا: مساهمة شركة سلامة للتأمينات الجزائر في الاقتصاد الوطني:

سنحاول من خلال هذا العنصر إبراز مساهمة شركة سلامة الجزائر في الاقتصاد الوطني من خلال التعرف على مساهمتها في الناتج المحلي الخام والاستثمار الوطني والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 10: مساهمة شركة سلامة الجزائر في الاقتصاد الوطني خلال الفترة 2019–2023

السنوات	رقم الاعمال –مليار دج–	الناتج المحلي الخام – مليار دج–	التوظيفات المالية التقديرية –مليارد ج–	حجم الاستثمار الوطني –مليار دج–
2019	2.8	20.500	1.4	8.500
2020	2.7	18.900	1.3	7.800
2021	2.75	19.800	1.35	8.200
2022	2.9	21.000	1.5	9.000
2023	3.2	22.500	1.65	10.000

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير الصادرة عن المجلس الوطني للتامينات (2020-2023) والديوان الوطني للإحصاء.

يبين الجدول أن مساهمة شركة "سلامة للتأمينات" الجزائرية في المؤشرات الكلية للاقتصاد الوطني تبقى محدودة من حيث الكم لكنها ذات طابع نوعي في سياق تعبئة الموارد المالية وتشجيع الادخار والاستثمار.

- **رقم الاعمال**: شهد رقم أعمال الشركة استقرارًا نسبيًا في حدود 2.7 إلى 3.2 مليار دج خلال الفترة المدروسة، وهو ما يمثل نسبة صغيرة جدًا مقارنة بالناتج المحلي الخام، بمعدل لا يتجاوز 0.013 إلى 0.015% من PIB الوطني، مما يعكس حجم الشركة المحدود داخل السوق الوطنية للتأمين.
- **الناتج المحلي الخام**: تمثل شركة سلامة جزءًا صغيرًا من قطاع التأمين، الذي بدوره لا يمثل سوى 0.7% إلى 1% من الناتج المحلي الخام الجزائري، حسب بيانات المجلس الوطني للتأمينات (CNA).هذا يبرز أهمية نسبية متواضعة للقطاع التأميني في الاقتصاد الكلي مقارنة بقطاعات مثل المحروقات والصناعة.

- **التوظيفات المالية:** تُقدر توظيفات شركة سلامة المالية بحوالي 50% من رقم أعمالها، وهو المعدل المعتاد لدى شركات التأمين في الجزائر، حيث تُوظف هذه الأموال في أدوات مالية محافظة مثل السندات الحكومية والودائع البنكية. وتُسهم هذه التوظيفات في تمويل خزينة الدولة وتنشيط السوق المالية غير المباشرة.
- **مقارنة مع الاستثمار الوطني:** بالنظر إلى حجم الاستثمار الوطني، يتضح أن توظيفات شركة سلامة تبقى هامشية (أقل من 0.02%)، لكنها تعكس دورًا نوعيًا في تعبئة الادخار الوطني وتحويله إلى استثمار طويل الأجل.

وترجع أسباب محدودية التأثير شركة السلامة للتأمينات الى الأسباب التالية:

- صغر الحصة السوقية للشركة (~1.4%) مقارنة بشركات عمومية كبيرة.
- ضعف الثقافة التأمينية في الجزائر بوجه عام، مما يحد من توسع سوق التأمين .محدودية الابتكار والرقمنة في نماذج التوزيع.
- هيمنة التأمين على السيارات على رقم الأعمال، مع ضعف التأمينات الإنتاجية والاستثمارية.

المطلب الرابع: متطلبات تطوير شركة سلامة للتأمينات في الجزائر

إن نجاح وازدهار صناعة التأمين التكافلي في الجزائر وكذلك بالنسبة لشركة سلامة للتأمينات الجزائر مرهونة بتجاوز العقبات التي سردناها آنفا، من خلال إيجاد سبل وحلول جذرية وحقيقية، ويمكن في هذا الإطار الاستفادة من التجارب الدولية وبالخصوص تجربتي ماليزيا والمملكة العربية السعودية التي تطرقنا إليهما في الفصل الثالث من هذا البحث. وعلى العموم فإن الاقتراحات مرتبطة بإيجاد حلول للعقبات المذكورة في حد ذاتها والتي نوجزها فيما يلي:(**بوعزوز، 2020–2022، الصفحات 312–313–314–315**)

1–تطوير الجانب التشريعي والقانوني الخاص بصناعة التأمين التكافلي: يعد هذا العنصر بمثابة اللبنة الأساس لازدهار وتطوير نشاط التأمين التكافلي في الجزائر، فهو بمثابة حجر الأساس الذي تقوم عليه هذه الصناعة، فالهدف الأساسي هو العمل على زيادة عدد شركات التأمين التكافلي بغرض التنافس على تقديم أحسن التغطيات التأمينية خدمة للعملاء، ومنه تجميع الأقساط واستثمارها. وعليه يجب أن تنص القوانين والتشريعات صراحة بالسماح بتأسيس شركات للتكافل وإعادة التكافل مع تقديم الدعم اللازم لذلك وفق المبادئ والضوابط

الشرعية المتعلقة بها، إضافة لتنظيم عملية تحول شركات التأمين التجارية لشركات تأمين تكافلية وفق الأطر الشرعية، مع السماح بفتح نوافذ إسلامية بالإضافة إلى إنشاء هيئة عليا مركزية للرقابة الشرعية تضطلع بمهام المراقبة الشرعية وإصدار الفتاوى وتوحيدها، بالإضافة إلى ترك الخيارات لشركات القطاع لاستثمار أموالها في القنوات الشرعية، بمعنى أنه ينبغي على القائمين أن يجتهدوا في تطوير بنية قانونية وتشريعية مستقلة، خاصة متكاملة تشمل كافة الجوانب ذات الصلة بنظام التكافل، كالجانب القانوني، القضائي والمالي، إذ لا يعقل أن تنشط شركات التكافل في ظل تشريعات صممت خصيصا لنشاط وشركات التأمين التقليدي.

2– **تفعيل الاجتهادات الفقهية لتوحيد الآراء الفقهية** :حول المسائل الشرعية العالقة ينبغي الإسراع في معالجة وإزالة بعض الإشكالات الفقهية المرتبطة ببعض المسائل الشرعية المتعلقة بالتأمين التكافلي كتكييفه الشرعي وطبيعة العقد العلاقة التعاقدية بين أطراف العقد، مسألة التصرف في الفائض التأميني وكيفية توزيعه، طريقة تكوين الاحتياطات المقابل المالي المستحق للشركة مقابل إدارة أعمال التكافل، وغيرها من المسائل المطروحة والتي تستجد مستقبلا، كما ينبغي العمل على تبيان الفروق الأساسية بين التأمين التكافلي والتقليدي استنادا إلى الحجج الشرعية والعمل على تبليغها للناس من خلال وسائل الإعلام المختلفة.

3– **تفعيل عمل هيئة الرقابة الشرعية** :لكي يتحقق مبدأ احترام الضوابط الشرعية لنشاط التأمين التكافلي من طرف شركات التأمين لابد لها أولا من هيئة شرعية تعنى بالرقابة الشرعية الداخلية ومراجعة كافة عمليات الاكتتاب وتوظيف الأموال والحرص على توزيع الفائض التأميني وإصدار الفتاوى وغيرها من المهام، ولكي يتسنى للهيئة تأدية عملها بإتقان وأن لا تكون مجرد هيكل شكلي لابد لها من شروط هي الأخرى كضرورة أن تكون مكونة من علماء وفقهاء معروفين بتكوينهم الشرعي والمالي، وعلى قدر من الاستقامة والأخلاق، وأن تكون لديهم الاستقلالية ولا يتبعون لتعليمات إدارة الشركة، كما يستحسن أن لا تكون لديهم صفة الجمع بين المناصب، كأن تكون لديهم أسهم في الشركة مثلا، أو مناصب تنفيذية بها. إضافة إلى أن تكون لديهم مرجعية شرعية كافية مستمدة من الفتاوى والقرارات الصادرة عن المجامع الفقهية وهيئات المراقبة الشرعية العليا والندوات والملتقيات الفقهية ذات الصلة.

وفي الإطار ذاته ينبغي السعي لتأسيس هيئة رقابة شرعية عليا مركزية مستقلة ويخضع تكوينها لنفس الشروط المذكورة آنفا من المستوى الشرعي والمالي .... إلخ، تشرف على كل هيئات الرقابة الشرعية الداخلية التابعة

لكل المؤسسات المالية الإسلامية في الجزائر، وتقوم هي الأخرى بالتنسيق والتواصل مع هيئات الرقابة الشرعية على مستوى البلدان التوحيد وتقريب الآراء الفقهية والفتاوى.

4–تنمية الجانب الفني لشركات التأمين التكافلي: وهذا بالعمل على اعتماد تخصصات للتكوين في فروع المالية الإسلامية عموما وفنيات التأمين التكافلي والمهن المرتبطة به الإكتواريين وخبراء المعاينة الوظائف المرتبطة بالجهاز القضائي....) في المعاهد والجامعات ومراكز التكوين المهني بالإضافة لمراكز التدريب الخاصة بالاستعانة بالخبراء والمختصين في مجال صناعة التأمين التكافلي والمالية الإسلامية عموما، وذلك كله يصب في خانة توفير الموارد البشرية المدربة والمؤهلة التي تجمع بين التكوين العلمي الفني والشرعي اللازمين لشغل مختلف المناصب حسب طبيعة العمل المطلوب، كما يسهم ذلك في تحقيق التأهيل المتكامل للعاملين للتطبيق السليم لصناعة التأمين التكافلي وللإشارة فإن نطاق تأهيل الموارد البشرية لشركات القطاع يشمل الموظفين وكذا أعضاء هيئات الرقابة الشرعية.

5– تطوير الجانب التسويقي في شركات التأمين التكافلي : استنتجنا مما سبق بأن إغفال الاعتماد على التقنيات التسويقية من بين إحدى المعوقات الأساسية لتطور صناعة التأمين التكافلي وعليه ينبغي تفعيل هذا العنصر من خلال قيام شركات القطاع بتنمية وتطوير جانبها التسويقي، لأنه يسمح لها بالتعرف على الحاجات والرغبات الحقيقية للعملاء الأمر الذي يسمح لها بتقديم منتجات تكافلية تشبع تلك الحاجات من خلال الإبداع والابتكار دون تقليد منتجات التأمين التقليدي، كما يسمحلها بالتكيف مع تغيرات البيئة التي تنشط فيها ما يمكنها من تعزيز مواقفها التنافسية والتصدي لمنافسة شركات التأمين التقليدية، بالإضافة إلى أنه يسمح لها بتوسيع عملية توزيع الخدمات التكافلية سواء عن طريق فتح فروع جديدة أو من خلال شبابيك البنوك الإسلامية أو عن طريق فتح نوافذ لتقديم خدمات تأمينية تكافلية عبر شركات التأمين التجارية والبنوك، وينبغي على شركات التكافل كذلك تطبيق أسس التسويق الحديثة والاهتمام بتكنولوجيا المعلومات والتسويق الإلكتروني.

6– نشر الثقافة التأمينية التكافلية بين أفراد المجتمع : يمثل هذا العنصر عقبة حقيقية أمام تطور نشاط التأمين التكافلي من خلال النظرة السلبية التي تكونت لدى الأفراد، كما أن العديد منهم لا يعرف معنى التكافل أصلا ولم يسمع به، والأغرب منه عندما نجد غياب هذه الثقافة حتى لدى موظفي شركات التأمين

التكافلي، وعليه فإن تعزيز ثقافة التكافل ينبغي أن يوجه لشريحتين مهمتين، جميع أفراد المجتمع وموظفي شركات التكافل. .

وعليه فإن شركات التأمين التكافلي مطالبة مع باقي الأطراف المعنية من الاتحادات المعتمدة والممثلة لهم وهيئات الإشراف بضرورة بذل جهود مضاعفة لنشر الوعي التأميني باستخدام كافة الوسائل الممكنة والمتاحة في هذا المجال للتركيز على تحسين صورة التأمين التكافلي وتبيانها على حقيقتها وإبراز مزاياه واعتباره بديلا شرعيا للخدمة التأمينية التقليدية، وذلك بغرض تغيير نظرة الفرد الجزائري إلى التأمين من صورته الإجبارية إلى الصورة الخدماتية الاختيارية، كما يجب أن تعمل شركات القطاع على تثقيف موظفيها وتسليحهم بالوعي التأميني وبثقافة التكافل حتى يستطيعوا أن يساهموا في فهم رسالته وتسويقها. إن نجاح شركات القطاع بمعية الأطراف المعنية في رفع الوعي التأميني وتحسين ثقافة التكافل يسمح بانتشار الصناعة ونجاحها.

7– تطوير قنوات الاستثمار المالي الشرعي : يجب على الجهات الوصية بالإضافة لإعداد قانون خاص ينظم ويؤطر صناعة التأمين التكافلي أن تعمل على تهيئة بيئة استثمارية إسلامية تسمح الشركات القطاع بتوظيف أموالها دون المرور على القنوات الربوية، وهو ما يبعدها عن الشبهات وعن التعارض مع الضوابط الشرعية لقيام هذه الشركات مما يسهم في تمويل الاقتصاد ككل.

8 – تنمية القدرات التنافسية لشركات التأمين التكافلي : ينبغي على السلطات الوصية أن تعمل على تنشيط القطاع بتشجيع تأسيس شركات بينها لتكوين شركات تكافل كبيرة، والتوجه أبعد من ذلك لتأسيس شركات إعادة التكافل للحفاظ على الممتلكات الكبرى وعدم خروج الأقساط نحو الخارج.

خلاصة الفصل:

تم التطرق في هذا الفصل إلى محاولة دراسة والتعرف على واقع التأمين التكافلي في الجزائري وذلك بدءا من صناعة التأمين ككل مرورا بالتأمين التكافلي من خلال التعرض لمسيرة تطوره من حيث التنظيم والهيكل والتحديات التي تواجهه، ليتم ختمها بدراسة شركة سلامة للتأمينات في الجزائر التي تعتبر الناشطة الأولى في هذا الفرع ومحاولة التعرف عليها وأدائها ومتطلبات تطويرها.

شهد هذا القطاع منذ الاستقلال مسيرة حافلة بالتطورات والإصلاحات الموجهة لخدمة الاقتصاد وتنميته وتعد شركة سلامة للتأمينات في الجزائر الأولى في هذا الفرع ورغم النجاح الذي حققته نظرا للأهداف التي جاءت بها إلا أنها في مواجهة مع مجموعة من التحديات التي أثرت على طموحها في النمو والتطور وبالتالي التأثير على التأمين التكافلي في الجزائر ككل وهذا نابع من طبيعة التسيير المالي وكذا نقص الثقافة التأمينية بصفة عامة والتكافلية بصفة خاصة لدى الفرد الجزائري ،لذا أصبح نجاحها مرهون بتجاوز هذه العقبات والتفات السلطات وتوفير البيئة المناسبة لممارسة نشطاه في ظل الالتزام بالضوابط الشرعية.

الخاتمة

أضحى التأمين من الحاجات الأساسية في الحياة المعاصرة، نتيجة تعقّد نمط العيش وتزايد حجم المخاطر المحيطة بالفرد والمجتمع. هذا الواقع دفع إلى تنويع أشكال التأمين بما يتماشى مع خصوصيات كل بيئة، خاصة في الدول الإسلامية التي تطلّبت نمطاً تأمينياً يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، فظهر التأمين التكافلي كبديل شرعي للتأمين التجاري. وقد عرف هذا النظام تطورًا ملحوظًا، نظراً لقدرته على توفير حماية مالية قائمة على مبادئ التعاون والتكافل، إلى جانب احترامه لضوابط الشرع، ما جعله يحظى بقبول متزايد. خلصت هذه الدراسة إلى أن التأمين التكافلي يُعدّ أحد الآليات المهمة لدعم النمو الاقتصادي، وتحقيق الكسب المشروع، وتوفير الأمان الاجتماعي للمشتركين، حيث يقوم على مبادئ أخلاقية تعزز العدالة والتكافل بين أفراد المجتمع.

وقد أظهرت التجارب المقارنة التي تم تحليلها خلال هذه الدراسة، نجاحًا ملحوظًا في بعض الدول الرائدة كماليزيا التي وضعت نموذجًا متطورًا للتكافل، والسعودية التي عرفت تنظيماً فعالاً عزز أداء شركات التأمين التكافلي. في المقابل، لا تزال التجربة الجزائرية تواجه عدة تحديات، أهمها ضعف الثقافة التأمينية، وقلة الشركات المختصة، وغياب إطار قانوني مستقل ينظم هذا القطاع.

وبناءً على ما سبق، تبرز الحاجة إلى تعزيز الوعي الجماعي بأهمية التأمين التكافلي، ووضع تشريعات واضحة تنظم نشاطه، إضافة إلى دعم المؤسسات القائمة لتوسيع هذا النموذج في السوق الجزائرية. كما أن الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة قد تساهم في تجاوز العراقيل الحالية، وتطوير هذا القطاع ليكون رافدًا حقيقيًا في دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق الاستقرار المالي للأفراد والمؤسسات.

1. اختبار صحة فرضيات الدراسة

- **الفرضية الأولى** التي فحواها " التأمين التكافلي يقوم على مبادئ تشاركية تضبطها الشريعة الإسلامية، ما يجعله بديلاً أخلاقياً للتأمين التقليدي" تم تأكيد صحتها، حيث أثبتت الدراسة أن التأمين التكافلي يقوم فعلاً على مبادئ التعاون والتبرع والتكافل، وهو ما يجعله متوافقًا مع الشريعة الإسلامية، ويُعتبر بديلاً مشروعًا للتأمين التجاري.
- **الفرضية الثانية** والتي نصها" التأمين التكافلي يواجه تحديات متعددة تتعلق بالبيئة التشريعية، ضعف الوعي، والقدرة التنافسية أمام التأمين التجاري. "تبيّن من خلال التحليل أن التأمين التكافلي يواجه فعلاً تحديات

كبيرة، منها ضعف التشريعات الخاصة، قلة الوعي التأميني، محدودية الكوادر المتخصصة، والمنافسة مع شركات التأمين التقليدي

- **الفرضية الثالثة** المتعلقة" نجاح التأمين التكافلي في ماليزيا والسعودية يعود إلى توفر إطار قانوني واضح، دعم حكومي، واستقرار اقتصادي. "تم التحقق منها عبر تحليل تجربة ماليزيا والسعودية، حيث ساهم وجود إطار قانوني واضح، ودعم حكومي ورقابة فعالة في نجاح التأمين التكافلي في هاتين الدولتين.
- **الفرضية الرابعة** فحواها " تجربة شركة السلامة في الجزائر لا تزال محدودة بسبب غياب التشريعات الخاصة بالتكافل وقلة الوعي المجتمعي به". أظهرت دراسة حالة شركة السلامة في الجزائر أن قطاع التأمين التكافلي في الجزائر ما زال يعاني من عدة عراقيل، أهمها ضعف الثقافة التأمينية وغياب إطار قانوني مستقل، مما يؤكد صحة الفرضية.
- **الفرضية الخامسة** والتي تنص على" يمكن لتجارب ماليزيا والسعودية أن تمثل نماذج ملهمة لتطوير قطاع التأمين التكافلي في الجزائر من خلال تكييفها مع الخصوصيات المحلية." ثبت أن تجارب الدول الرائدة، خاصة ماليزيا، تمثل نماذج ناجحة يمكن الاستفادة منها لتطوير التأمين التكافلي في الجزائر، بشرط تكييفها مع الواقع المحلي.

2. **نتائج الدراسة**

من خلال الدراسة تم التوصل الى جملة من النتائج أهمها:

- التأمين التكافلي يمثل نظامًا تأمينيًا شرعيًا وأخلاقيًا يتماشى مع متطلبات المجتمعات الإسلامية ويحقق أهدافًا اقتصادية واجتماعية.
- هذا النظام يُواجه تحديات متنوعة، خاصة في الجزائر، تتمثل في ضعف الأطر القانونية، قلة الشركات المتخصصة، وضعف الإقبال العام بسبب غياب التوعية.
- تجارب بعض الدول الرائدة أظهرت أن نجاح التأمين التكافلي يرتبط بوجود بيئة تنظيمية واضحة، رقابة فعالة، وتعاون بين الدولة والمؤسسات المالية.
- تجربة الجزائر تبقى محدودة مقارنة بالدول الأخرى، وتحتاج إلى إصلاحات تشريعية، دعم مؤسسي، ونشر ثقافة التأمين التكافلي بين المواطنين.

❖ تعزيز التأمين التكافلي في الجزائر ممكن، من خلال الاستفادة من التجارب الناجحة مثل ماليزيا والسعودية، وتكييفها مع الخصوصية الجزائرية.

3. اقتراحات الدراسة:

❖ ضرورة إعداد إطار قانوني مستقل ومنظم خاص بالتأمين التكافلي في الجزائر، يراعي خصوصيات هذا النظام ويضمن له بيئة عمل واضحة ومستقرة.

❖ تعزيز الثقافة التأمينية لدى المواطنين من خلال حملات إعلامية وتوعوية، تبيّن مفهوم التأمين التكافلي ومزاياه الشرعية والاقتصادية.

❖ تشجيع إنشاء وتوسيع شركات التأمين التكافلي عبر تسهيلات ضريبية وتحفيزات استثمارية لجعل هذا القطاع أكثر جاذبية وفعالية.

❖ الاستفادة من التجارب الرائدة مثل ماليزيا والسعودية، من خلال تبنّي بعض نماذج التنظيم والتشغيل والرقابة التي أثبتت نجاحها.

❖ تكوين موارد بشرية متخصصة في مجال التأمين التكافلي، من خلال برامج تعليمية وتكوينية في الجامعات والمعاهد، وإدماج هذا المجال ضمن المناهج الأكاديمية

❖ تعزيز التعاون بين شركات التأمين التكافلي والبنوك الإسلامية لخلق تكامل بين الخدمات المالية الإسلامية وزيادة انتشار التأمين التكافلي.

❖ إنشاء هيئة شرعية وطنية خاصة بالإشراف على التأمين التكافلي في الجزائر، لضمان توافق المنتجات والخدمات مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

4. أفاق الدراسة:

❖ إمكانية إنشاء هيئة شرعية وطنية لمراقبة التأمين التكافلي في الجزائر: دراسة تحليلية مقارنة .

❖ دور البنوك الإسلامية في دعم التأمين التكافلي: دراسة تطبيقية على السوق الجزائري.

❖ فاعلية التكنولوجيا المالية (Fintech) في تطوير خدمات التأمين التكافلي في الدول الإسلامية.

❖ تقييم الأداء المالي لشركات التأمين التكافلي مقارنة بشركات التأمين التجاري في الجزائر.- واقع الثقافة التأمينية الإسلامية في الجزائر : دراسة ميدانية لمدى وعي المواطنين بالتأمين التكافلي.

- ❖ التأمين التكافلي كآلية لتحقيق الشمول المالي في الدول الإسلامية: فرص وتحديات.
- ❖ تصور مقترح لتطوير منتجات التأمين التكافلي بما يتوافق مع احتياجات السوق الجزائري.

قائمة المراجع

أولا: القرآن الكريم

1. سورة المائدة الآية 02

ثانيا: المذكرات

1. إيمان بركاتي. (2015-2016). **آفاق سوق التأمين التكافلي في الجزائر (تجارب دولية)**. *مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر (أكاديمي)* . كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير ,قسم العلوم الاقتصادية ,تخصص مالية وادارة حساب المخاطر، جامعة محمد بوضياف -المسيلة -.

2. حورية عثماني، و فاطمة عبدون. (2021-2022). **الفائض التأميني و أثره على نمو صناعة التأمين التكافلي -دراسة حالة شركة سلامة للتأمينات فرع عين الدفلى (2018-2020)**. *مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التأمينات* . جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير -قسم العلوم الاقتصادية.

3. خولة مكي، و ايمان محروق. (2020-2021). **واقع و آفاق التأمين التكافلي في الجزائر -دراسة حالة مقارنة بين التأمين التكافلي في الجزائر و السعودية خلال الفترة 2014-2018-**. *مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية* . جامعة محمد بوضياف ,المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ,قسم العلوم الاقتصادية , تخصص اقتصاد التأمينات.

4. خيرة خلفاوي. (2021-2022). **التأمين التكافلي -عرض تجارب دول اسلامية-**. *مذكرة تخرج ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر* . جامعة الحاج بوشعيب ,عين تيموشنت، كلية العلوم الاقتصلدية والتجارية و علوم التسيير ,تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات.

5. سامية دميعي. (2022-2023). **تقييم واقع التأمين التكافلي في الجزائر (دراسة حالة شركة سلامة وكالة ورقلة خلال فترة 2006-2016)**. *مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي* . كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ,قسم العلوم الاقتصاديبة .تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة قاصدي مرباح -ورقلة-.

6. سمارة غنام. (2019-2020). **دور التأمين التكافلي في دعم العمل المصرفي الاسلامي (دراسة علاقة شركة تأمين تكافل الراجحي بمصرف الراجحي الإسلامي السعودي)**, مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية , جامعة 08 ماي 1945 ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ,قسم العلوم الاقتصادية , تخصص اقتصاد نقدي و بنكي، قالمة.

7. عبد الكريم قرصان، و سعيد مريح. (2022-2023). **دور شركات التأمين التكافلي في دعم سوق التأمين في الجزائر –دراسة حالة شركة السلامة للتأمينات–.** *مذكرة مكملة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر* . جامعة ابن خلدون ,تيارت، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ,قسم علوم التسيير ,تخصص مالية وبنوك.

8. كاتية حرزون، و أمينة حديد. (23-09-2020). **التأمين التكافلي** . *مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق, تخصص قانون خاص شامل* . كلية الحقوق والعلوم السياسية ,جامعة عبد الرحمان ميرة ,بجاية.

9. معبدي العلمي، و عبد الرؤوف خوالد. (11 جوان, 2021-2022). **التأمين التكافلي**. *مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر في الحقوق* . جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية.

10. نادية ميلودي. (2019-2020). **دور مؤسسات التامين التكافلي في دعم المصارف الاسلامية –دراسة استشرافية للجزائر–.** *مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد نقدي و بنكي* . جامعة محمد خيضر –بسكرة–، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

11. وليد بولحديد. (2020-2021). **واقع وآفاق التأمين التكافلي في الجزائر**. *مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير* . جامعة محمد الصديق بن يحي , جيجل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ,قسم العلوم الاقتصادية , تخصص اقتصاد نقدي وبنكي.

ثالثا: الأطروحات

1. جهاد بوعزوز. (2020-2022). **تسويق منتجات التأمين التكافلي في الجزائر في ظل الاصلاحات الجديدة للقطاع مع دراسة شركة سلامة للتامينات –الجزائر–**. *أطروحة مقدمة لنيل شهادة دوكتوراه في علوم التسيير تخصص إدارة أعمال* . جامعة الجزائر 03، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير , قسم علوم التسيير.

2. محمد الأمين معوش. (2019-2020). **متطلبات تنمية آليات مل شركة التأمين التكافلي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية : ماليزيا ,السعودية ,الإمارات العربية المتحدة**. *أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دوكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية* . كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ,قسم العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس –سطيف1.

3. ياسمينة ابراهيم سالم. (2015-2016). **دور الكفاءة التشغيلية في تعزيز تنافسية شركات التأمين التكافلي –دراسة مقارنة بين تجربة دول مجلس التعاون الخليجي والتجربة الماليزية–**. *أطروحة مكملة لاستكمال متطلبات شهادة دوكتوراه الطور الثالث-تخصص مالية بنوك وتأمينات* . جامعة فرحات عباس –سطيف1–، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير –قسم العلوم الاقتصادية.

رابعا: المقالات والمجلات

1. الطيب داودي، و صبرينة كردودي. (2012). **التأمين التكافلي : مفهومه وتطبيقاته** ,جامعة بسكرة. *مجلة الإحياء ,العدد الخامس عشر* ، 147-166.

2. بشرى زلاسي. (2021). ن**ظام التأمين التكافلي : الافاق والتحديات**. *مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية- المجلد 04- العدد02* ، 716.

3. بوجمعة رحيش، و عثمان علام. (2024). **دراسة تحليلية لواقع أداء سوق التأمين التكافلي في المملكة العربية السعودية للفترة 2018–2022**. *مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد09* (العدد01)، 56-67.

4. خديجة حاج طاهر، و هاجر بوزيان الرحماني. (2024). **واقع تطور صناعة التأمين التكافلي بماليزيا.** *مجلة البحوث القانونية والاقتصادية* (المجلد07 /العدد 2(2024))، 24-38.

5. عبد الكريم جداه، رشيد بالقروريصات، و عبد النور تيفور. (15 جوان, 2023). تحديات صناعة **التأمين التكافلي في الجزائر في ضوء تجربة شركة سلامة.** ***آليات تفعيل الوساطة المالية الاسلامية في البنوك التجارية كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر : الفرص والتحديات*** . كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير , جامعة جيلالي ليابس ، سيدي بلعباس.

6. لخضر بن سعيد، و زهرة غراف. (31 12, 2017). **تجربة ماليزيا في التكافل الاسلامي و فرصة الاستفادة منها في المعاملات المالة الجزائرية.** الصفحات 29-40.

7. نوال بيزار. (26-12-2018). **صيغ استثمار أقساط التأمين في شركات التأمين التكافلي –دراسة حالة شركة سلامة للتأمينات –الجزائر.** *مجلة الشريعة والاقتصاد ,المجلد السابع ,الاصدار الثاني لسنة 2018,العدد الرابع عشر* ، 222-256.

8. نوال لعشوري. (2021). **واقع التأمين التكافلي في المملكة العربية السعودية.** *مجلة الدراسات القانونية والإقتصادية .المجلد 04 ,العدد03* ، 745-773.

خامسا : المداخلات

1. فوزي قداري. (04 12, 2019). **أهمية الاستثمار في التأمين التكافلي من خلال الفائض التأميني.** *مداخلة حول دور التأمين التكافلي في تمويل خطط التنمية الاقتصادية* . قسنطينة، كلية الشريعة والاقتصاد,جامعة الامير عبد القادر .

سادسا: التقارير السنوية

1. التقارير الصادرة عن المجلس الوطني للتأمينات (2020-2023)
2. التقارير الصادرة عن الديوان الوطني للإحصاء.

3. التقارير السنوية الصادرة عن البنك المركزي السعودي الخاصة بسوق التامين للفترة (2019-2023).
4. التقرير السنوي لجمعية التكافل الماليزية لسنة 2023.
5. التقارير السنوية للبنك المركزي الماليزي للفترة (2019-2023).